

Distr.: General
23 February 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 155 من جدول الأعمال
تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق
الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

5	أولا - الولاية والنتائج المقررة
5	ألف - لمحة عامة
6	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
16	جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة
17	دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
19	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
57	ثانيا - الموارد المالية
57	ألف - لمحة عامة
58	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية
58	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة



58 عوامل الشغور	دال -
59 المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	هاء -
60 التدريب	واو -
62 نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	زاي -
63 خدمات اكتشاف الألغام وإزالتها	حاء -
64 الأنشطة البرنامجية الأخرى	طاء -
67 المشاريع السريعة الأثر	ياء -
68 تحليل الفروق	ثالثا -
73 الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	رابعا -
 موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قرارها 300/75، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية	خامسا -
74 الجمعية العامة	ألف -
74 اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	باء -
85 المرفقات	
89 التعريفات	الأول -
91 المخططات التنظيمية	الثاني -
96 معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها	الثالث -
100 خريطة	

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، التي تبلغ ما قدره 1 037 277 000 دولار.

وتعكس الميزانية المقترحة البالغة 1 037 277 000 دولار انخفاضاً قدره 5 451 900 دولار، أو بنسبة 0,5 في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ 1 042 728 900 دولار المرصود للفترة 2022/2021.

وخلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، ستواصل البعثة مع الجهات الفاعلة من الدوائر السياسية والمجتمع المدني بشأن المسألة المتعلقة بعملية سياسية وانتخابية ذات مصداقية وشفافية وشاملة للجميع وسلمية ومتسمة بالتوازن بين الجنسين تُقضي إلى الانتخابات المزمع إجرائها في عام 2023، ودعم إحياء الحوار السياسي بين قادة المجتمعات المحلية والحكومة لمعالجة انعدام الأمن والتوترات القبلية وإعادة بسط سلطة الدولة. وستستفيد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التعاون البناء بين البعثة والحكومة لتيسير عملية انتقال ناجحة تمشياً مع معايير الخطة الانتقالية استناداً إلى تقييمات تطور الحالة والظروف على أرض الواقع. وستنفذ الولاية في سياق انسحاب البعثة من تنجانيقا.

وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر 660 من المراقبين العسكريين وضباط الأركان، و 13 140 من أفراد الوحدات العسكرية، و 591 فرداً من شرطة الأمم المتحدة، و 1 410 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و 693 من الموظفين الدوليين (بما يشمل 5 وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و 1 653 موظفاً وطنياً (بما يشمل 56 وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة)، و 322 من متطوعي الأمم المتحدة، و 90 من الأفراد المقدمين من الحكومات.

وقد رُبط مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة للبعثة في الفترة المالية من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 بالهدف المحدد للبعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، مصنفةً حسب العناصر (حماية المدنيين؛ وتقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن؛ والدعم). وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد توجيه التنفيذ والإدارة، التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل.

وُرُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، البشرية منها والمالية، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات المخصصة			الفرق	
	(2021/2020)	(2022/2021)	تقديرات التكاليف (2023/2022)	المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	472 920,8	522 261,7	510 727,8	(11 533,9)	(2,2)
الموظفون المدنيون	257 581,5	265 262,5	268 766,8	3 504,3	1,3
التكاليف التشغيلية	271 619,3	255 204,7	257 782,4	2 577,7	1,0
إجمالي الاحتياجات	1 002 121,6	1 042 728,9	1 037 277,0	(5 451,9)	(0,5)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	26 910,5	27 232,7	27 225,2	(7,5)	-
صافي الاحتياجات	975 211,1	1 015 496,2	1 010 051,8	(5 444,4)	(0,5)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	1 002 121,6	1 042 728,9	1 037 277,0	(5 451,9)	(0,5)

الموارد البشرية^(أ)

المجموع	متطوعو الأفراد			شرطة وحدات			المراقبون الوحدات			التوجيه التنفيذي والإدارة
	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة (ج)	الأمم المتحدة (ب)	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(د)	الموظفون الوطنيون ^(هـ)	الأمم المتحدة	الأمم المتحدة	العسكرية	
183	-	25	-	68	90	-	-	-	-	المعتمد للفترة 2022/2021
183	-	25	1	67	90	-	-	-	-	المقترح للفترة 2023/2022
العناصر										
حماية المدنيين										
14 638	-	35	-	233	70	-	-	13 640	660	المعتمد للفترة 2022/2021
14 132	-	35	-	227	70	-	-	13 140	660	المقترح للفترة 2023/2022
تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن										
2 396	90	18	60	151	76	1 410	591	-	-	المعتمد للفترة 2022/2021
2 393	90	18	60	149	75	1 410	591	-	-	المقترح للفترة 2023/2022
الدعم										
1 911	-	249	-	1 201	461	-	-	-	-	المعتمد للفترة 2022/2021
1 851	-	244	-	1 154	453	-	-	-	-	المقترح للفترة 2023/2022
المجموع										
19 128	90	327	60	1 653	697	1 410	591	13 640	660	المعتمد للفترة 2022/2021
18 559	90	322	61	1 597	688	1 410	591	13 140	660	المقترح للفترة 2023/2022
(569)	-	(5)	1	(56)	(9)	-	-	(500)	-	صافي التغيير

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

ويرد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- 1 - أنشأ مجلس الأمن، في قراره 1925 (2010)، ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره 2612 (2021)، حيث مدد الولاية إلى غاية 20 كانون الأول/ديسمبر 2022.
- 2 - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في النهوض بالسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 3 - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم البعثة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عبر تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بها والمبينة في الأطر أدناه. وقد صُنِّعت الأطر حسب العناصر المستمدة من ولاية البعثة (وهي حماية المدنيين؛ وتقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن؛ والدعم).
- 4 - وسيُفضي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الهدف الذي يتوخاه مجلس الأمن ضمن الفترة الزمنية المحددة للبعثة، كما تقيس مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة للبعثة، التي يمكن أن تُنسب إلى البعثة ككل. ويرد شرح الفروق في عدد الأفراد، مقارنة بميزانية الفترة 2022/2021، في إطار كل عنصر على حدة.
- 5 - وابتغاء ضمان التفاعل السياسي المستمر مع الحكومة، ستبقي البعثة على مقرها في كينشاسا، حيث سيتمركز معظم أفراد القيادة العليا. وستحتفظ البعثة بمكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الحماية والعمليات في غوما وأربعة مكاتب ميدانية في بيني وبوكافو وبونيا وغوما. وستحتفظ البعثة أيضا بالقدرة على رصد الحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان في المناطق التي تشهد مرحلة انتقالية، بما في ذلك مقاطعتا كاساي وتجانيقا. ورهنا بتطور الحالة الأمنية على أرض الميدان، ستقوم البعثة أيضا بتقييم ضرورة الإبقاء على مكاتب فرعية في أوفيرا وبوتيمبو.
- 6 - ورحب مجلس الأمن، في قراره 2612 (2021)، بالخطة الانتقالية (S/2021/807، المرفق) التي وُضعت بالاشتراك مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري والتي حُدِّد فيها 18 معيارا ومؤشرا مرتبطين بها من شأن إنجازها أن يهيئ الظروف اللازمة لانسحاب البعثة على نحو تدريجي ومتسم بالمسؤولية ومستند إلى الظروف دون تعريض مكاسب الأمن وبناء السلام للخطر.
- 7 - وبعد إغلاق عدة مكاتب ميدانية على مدى العامين الماضيين، ستقتصر منطقة عمليات البعثة دعما لحماية المدنيين على ثلاث مقاطعات (هي إبتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية). وستحتفظ البعثة بقدرة متنقلة لرصد الحالة السياسية في أماكن أخرى. وفي المناطق التي انسحبت منها البعثة، زادت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من وجودها بُغية تنفيذ البرامج باستخدام نهج الترابط الثلاثي دعما لخطة الحكومة الرامية إلى بسط سلطة الدولة وتوطيدها. وفي سياق المرحلة الانتقالية، ستواصل البعثة دعم المبادرات المشتركة بشأن العدالة والمؤسسات الإصلاحية والحوكمة والمساهمة في استدامة ثمار السلام بعد انسحاب البعثة.

ملاحظة: يُستخدم المختصران التاليان في الجداول: أ ع م: أمين عام مساعد؛ و أ ع: وكيل أمين عام.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

8 - شهدت السنوات الماضية تحسينات نحو تحقيق الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما النقل السلمي للسلطة في أعقاب انتخابات عام 2018 وتشكيل ائتلاف حاكم جديد في عام 2021. ومع ذلك، فإن تحديد الموقف السياسي قبل الانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2023، وكذلك المناقشات الدائرة حول الإصلاحات الانتخابية، قد زادت من حدة التوترات داخل الحكومة، والطبقة السياسية بصفة أعم، ومع المجتمع المدني. ولا تزال هناك تحديات عديدة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في شرق الكونغو.

9 - ويتسم السياق العام بالجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتنفيذ الإصلاحات التي ستكفل بقاء جمهورية الكونغو الديمقراطية على المسار المؤدي إلى تحقيق الاستقرار. ويشمل ذلك اعتماد الجمعية الوطنية لخطة عمل الحكومة التي تربط بين العمل الذي يتعين القيام به من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلد ومعايير الخطة الانتقالية المشتركة المتفق عليها بين الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وعلاوة على ذلك، ستتطلب المبادرات الحكومية الهامة، بما في ذلك حماية المدنيين وتحديد الجماعات المسلحة، ووضع برنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار، والالتزام بتنظيم انتخابات وطنية ومحلية في عام 2023، اهتمام منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

10 - وستواصل البعثة تعاونها مع الرئيس وأعضاء الحكومة والبرلمان والقادة السياسيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتمكين إجراء عملية سياسية سلمية وشاملة للجميع وفقا لما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2612 (2021). ويتمحور التعاون في المقام الأول حول المسألة المتعلقة بعملية سياسية وانتخابية ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع وسلمية ومتسمة بالتوازن بين الجنسين تُفضي إلى الانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2023، ودعم إحياء الحوار السياسي بين قادة المجتمعات المحلية والحكومة للتصدي لانعدام الأمن في سياق حالة الحصار القائمة في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية منذ أيار/مايو 2021، ومعالجة التوترات القبلية وإعادة بسط سلطة الدولة والتصدي لخطاب الكراهية، ولا سيما في مقاطعة كيفو الجنوبية.

11 - وكما أبرزت مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، ستواصل البعثة الدعوة إلى إيجاد حلول سياسية لحل النزاعات الجارية. وستستفيد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من التعاون البناء بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتيسير عملية انتقال ناجحة تمشيا مع معايير الخطة الانتقالية استنادا إلى تقييمات مشتركة مستمرة لتطور الحالة والظروف على أرض الواقع. وستواصل البعثة أيضا، في إطار عملها السياسي، جهودها الرامية إلى زيادة الوعي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والانخراط مع القيادات النسائية لاستكشاف فرص الدعوة المشتركة لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في العمليات السياسية والانتخابية.

12 - وأحرز تقدم إيجابي في التعاون مع البلدان المجاورة. فقد واصل رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكودي، إعطاء الأولوية لتحسين المناخ السياسي في منطقة البحيرات الكبرى، بسبل منها عقد اجتماعات مع نظرائه في أوغندا وبوروندي ورواندا ومن خلال إبرام اتفاقات ثنائية لتشجيع زيادة التعاون الاقتصادي.

13 - والمناطق المتضررة من النزاع المسلح التي تتطلب وجود حفظة سلام تقتصر حاليا في معظمها على المقاطعات الثلاث في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويعود السبب في التهديدات الأمنية المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إلى محدودية سلطة الدولة، مقترنا بتواجد العديد من الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية وانتشارها وما تقوم به من أنشطة، والعنف القبلي والتوترات الكامنة. وفي حين أنه يُعتبر أن الاستقرار يعم أكثر من ثلثي البلد، فإن البعثة ستراقب عن كثب تطور الوضع السياسي والأمني في المناطق التي تتسم بالتوترات السياسية مع اقتراب البلد من موعد الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023.

14 - وفي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، من المتوقع أن تظل الحالة الأمنية شديدة الانقلاب ومحفوفة بالتحديات. وبهدف مكافحة انعدام الأمن بشكل أكثر فعالية، أعلن السيد تشيسيكيدى حالة الحصار في إيتوري وكيفو الشمالية في أيار/مايو 2021. ومن المتوقع أن تمثل القوات الديمقراطية المتحالفة تهديدا كبيرا من خلال استمرار الهجمات على قوات الأمن والسكان المدنيين في منطقة الشمال الكبرى الواقعة في مقاطعة كيفو الشمالية. ومن المرجح أيضا أن القوات الديمقراطية المتحالفة تعزّم توسيع منطقة عملياتها إلى أبعد من ذلك في إيتوري لتقادي العمليات العسكرية التي تستهدفها. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تواصل عدة فصائل من الجماعات المسلحة في إيتوري صراعها العنيف من أجل السيطرة على الأراضي والموارد ومحاوِر الطرق. ولا يزال انتشار العنف خارج دجوغو، الذي يؤثر في الغالب على إقليم إيرومو، وكذلك على إقليمي ماهاجي وأرو، يهدد محاور الطرق الرئيسية وكذلك مدينة بونيا، مما يعوق حرية التنقل وممارسة الأنشطة الاقتصادية. وفي منطقة الشمال الصغرى الواقعة في كيفو الشمالية، من المتوقع أن تواصل الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، التي يعمل بعضها في إطار تحالف، تشكيل تهديد للمدنيين والاشتبك مع قوات الأمن. وفي كيفو الجنوبية، يمثل الصراع الدائر بين تحالفات الجماعات المسلحة، وتحديدًا في الهضاب العليا والهضاب الوسطى، تحديا كبيرا لقوات الأمن ومن المرجح أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا، مما قد يتسبب في مزيد من التشريد والخسائر في صفوف المدنيين.

15 - وتحسنت الحالة الأمنية في تنجانيقا تحسنا كبيرا منذ الانتخابات التي أُجريت في عام 2018. بيد أن منطقة شمال تنجانيقا، المتاخمة لمقاطعتي كيفو الجنوبية ومانيمبا، لا تزال تشهد نشاطا للجماعات المسلحة، بما في ذلك عمليات اختطاف متكررة للمدنيين. وقد ساعد وجود البعثة والعمليات التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق المحيطة بنيونزو على استقرار الحالة، مما أتاح عودة المشردين داخليا. وفي ضوء انعدام الأمن السائد في هذه المنطقة، ستواصل البعثة الحفاظ على قدرتها على ضمان حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال نشر قاعدة عمليات.

16 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق بسبب استمرار ارتفاع مستويات العنف، واحتدام العنف القبلي الذي يغذيه خطاب الكراهية. ففي الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية 5 113 انتهاكا لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، أي ما متوسطه 574 انتهاكا في الشهر. وقد ارتُكبت معظم هذه الانتهاكات، وعددها 4 276 انتهاكا، في المقاطعات المتضررة من النزاع. ولا تزال الجماعات المسلحة هي الجهات الرئيسية المرتكبة للانتهاكات، حيث بلغ عدد ما ارتكبه 2 491 انتهاكا، أو ما نسبته 58 في المائة. وكانت عناصر تابعة للدولة مسؤولة عن بقية الانتهاكات، إذ ارتكبتها، بالدرجة الأولى، أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (1 033 انتهاكا، أو 24 في المائة)، وأفراد من الشرطة

الوطنية الكونغولية (576 انتهاكا، أو 14 في المائة). كما وثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء العمليات العسكرية في المقاطعات الواقعة تحت حالة حصار. وفي ضوء المستويات المرتفعة السائدة من انتهاكات حقوق الإنسان، سيتعين على البعثة أن تواصل رصد حالة حقوق الإنسان، بسبل منها الانتشار المؤقت في المناطق النائية والمناطق التي لم يعد للبعثة وجود دائم فيها.

17 - ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أزمة إنسانية حادة ومعقدة ومتعددة المستويات تطال 19,6 مليون شخص. وفي عام 2021، سعت دوائر العمل الإنساني إلى تقديم مساعدات إنسانية لحوالي 9,6 ملايين مواطن كونغولي تضرروا من تصاعد النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأصبح الحفاظ على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق أمرا متزايدا الصعوبة بسبب العمليات المستمرة التي تفرضها حالة الحصار وسط تزايد نشاط الجماعات المسلحة. فقد سُجِّل ما مجموعه 260 من الحوادث الأمنية التي استهدفت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في المقاطعات الشرقية منذ كانون الثاني/يناير 2021. ولا تزال التحديات الإنسانية التي يواجهها البلد تتفاقم بسبب التأثير المترام للأوبئة، بما في ذلك الحصبة والكوليرا والتهاب السحايا والإيبولا مع حدوث فاشيتين جديدتين في عام 2021 وحده، وبسبب مستويات غير مسبوقه من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، حيث يعاني 27 مليون كونغولي، يمثلون حوالي 27,5 في المائة من إجمالي السكان، من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي.

18 - وستواصل شرطة الأمم المتحدة دعم الحكومة في تعزيز سيادة القانون وقدرات الشرطة الوطنية الكونغولية. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة تقديم الدعم التقني والعملي لتحسين القدرات العملية للشرطة الوطنية الكونغولية تمشيا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبُغية إعادة بناء الثقة بين الشرطة المحلية والسكان، ستواصل البعثة تنفيذ الاستراتيجيات التشغيلية المتكاملة لمكافحة انعدام الأمن، في امثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، مع التركيز على بناء القدرات المحلية للتصدي لانعدام الأمن ونزع الطابع العسكري عن أعمال فرض النظام العام في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بالتنسيق مع مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية. وستدعم شرطة الأمم المتحدة توطيد سلطة الدولة للحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، ستواصل وحدات الشرطة المشكلة أداء ثلاث مهام رئيسية، هي: حماية المدنيين، وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها، ودعم بناء قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية، مع التركيز على الاستراتيجيات التي يقودها المدنيون لضمان استدامة الإنجازات المتحققة في مجال ضبط الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

19 - وستتبع عملية إعادة تشكيل القوة التي أُنجزت في الفترة السابقة، والتي شملت لواء التدخل التابع للقوة، مزيدا من المرونة لدعم قوات الأمن الوطني في تحييد الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. وستواصل القوة، من ضمن أولوياتها الاستراتيجية، التركيز على الحماية بالانتشار المؤقت دعما لاستراتيجية شاملة. وستعزز القوة أيضا التواصل مع المجتمعات المحلية من خلال نشر أفرقة معنية بالتواصل، تتألف من حفظة السلام من الرجال والنساء على السواء، لكفالة فهم احتياجات الفئات السكانية الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، ستنتشر القوة أفرقة مدنية - عسكرية باستخدام قواعد عمليات مؤقتة وعمليات نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات النشر الثابتة في شكل قواعد عمليات دائمة ستيسر استمرار الوجود

في المناطق التي تُعتبر فيها المخاطر المحدقة بالمدنيين كبيرة. وسيظل الحفاظ على سلامة أفراد حفظ السلام أولوية في جميع العمليات.

20 - وستواصل القوة دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقيام بعمليات مشتركة معها، وستسعى إلى تعزيز قدرات هذه القوات من خلال تقديم تدريب متخصص ودعم لوجستي وعملياتي، في امتثال صارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وسيشمل هذا الدعم إجراء الجنود الجرحى، وتنسيق نشر وحدات لحماية المدنيين، وشنّ عمليات هجومية ضد الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية. وسيسهم الدعم الذي تقدمه البعثة في قدرة كل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية على بسط سيطرتها على المناطق التي استُردت من الجماعات المسلحة. وستعزز القوة قدرتها على رصد العمليات، بما في ذلك العمليات الانفرادية والمشاركة، وعلى إدارة التهديدات المتصلة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتمشيا مع الإطار الاستراتيجي وخطة العمل من أجل حفظ السلام، ستسعى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز قدرتها على تقديم المساعدة الطبية والجراحية للعمليات الجارية دعماً للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

21 - وقد أحرزت البعثة تقدماً كبيراً في تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. وحتى الآن، عدلت البعثة إطار النتائج الخاص بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء الذي يعرض خطة حُدِّدت فيها الأولويات على صعيد البعثة ككل لإنجاز الولاية بما يتماشى مع أطر الميزنة القائمة على النتائج للمساعدة في تعزيز رصد أداء تنفيذ ولاية البعثة. ومنذ وضع خطة انتقالية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة، في عام 2021، أُدرجت ضمن إطار النتائج الخاص بالنظام معايير الخطة الانتقالية والمؤشرات ذات الصلة بهدف استخدام النظام لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية. وتعمل لوحات المتابعة الخاصة بالنظام الآن بصورة كاملة. وسيتيح هذا التقدم للبعثة إجراء تقييم للأداء بصورة روتينية. وقد عزز تنفيذ النظام التركيز على الإبلاغ المستند إلى البيانات والقائم على الأدلة، بما في ذلك التقارير الفصلية للأمين العام، ودعماً لاتخاذ القرارات على مستوى القيادة.

22 - وخلال الفترة 2023/2022، من المتوقع أن تواصل البعثة تعديل عملياتها في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وستواصل البعثة أيضاً دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وفيما يتصل بجائحة كوفيد-19، ستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، كل في نطاق ولايته، تقديم الدعم لجهود الحكومة الرامية إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجائحة، من خلال برنامجها المتعدد القطاعات الخاص بمواجهة الطوارئ، وسيعملان في تعاون وثيق مع الهياكل الحكومية المنشأة من أجل منع انتشار المرض والتصدي له، مثل فرقة العمل الرئاسية المعنية بكوفيد-19، ولجنة الاستجابة المتعددة القطاعات، ومختلف هيئاتها الفرعية التقنية. وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الإسهام في منع انتشار المرض عن طريق تطعيم الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، فضلاً عن المعالين وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية الشريكة.

23 - وتمشيا مع ولاية البعثة ومع التطورات السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستكون أولويات البعثة في الفترة 2023/2022 على النحو التالي: (أ) حماية المدنيين؛ (ب) تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والإصلاحات الرئيسية في مجالي

الحوكمة والأمن، من أجل إنشاء مؤسسات تابعة للدولة تؤدي وظائفها وتتمتع بالكفاءة المهنية وتكون خاضعة للمساءلة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية والقضائية.

العنصر 1: حماية المدنيين

24 - يُتوقع أن يظل المدنيون يواجهون تهديدات كبيرة، بما في ذلك التعرض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بسبب أنشطة الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، والعمليات التي تنفذها قوات الأمن التابعة للدولة ضد الجماعات المسلحة، والعنف القبلي. وفي المقاطعات الشرقية الثلاث لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي ستظل البعثة موجودة فيها، فإنها ستعمل وفق نهج لحماية المدنيين يُعمَّم على نطاق البعثة برمتها من أجل الحد من التهديد الذي تطرحه الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية والتهديدات الناجمة عن العنف القبلي إلى مستوى يكون باستطاعة الحكومة التعامل معه بفعالية، وحتى لا تصبح هذه التهديدات مصدر خطر على السلم والأمن الدوليين.

25 - وستواصل البعثة كفالة اتباع نهج شامل إزاء حماية المدنيين عن طريق تيسير تنسيق الأنشطة على الصعد المحلي والإقليمي والوطني بين العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري، وكذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وستُصمَّم جهود البعثة لحماية المدنيين بما يناسب تنفيذ الخطة الانتقالية التي وُضعت بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

26 - وستنظّل جهود البعثة في حماية المدنيين تشمل الحوار والتواصل، والحماية المادية، وتحسين بيئة الحماية، بما في ذلك من خلال جهود الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. وسيشمل ذلك بذل المساعي الحميدة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات لمنع العنف وحل النزاعات في المقاطعات الشرقية. وستجمع البعثة بين العمليات العسكرية والتواصل السياسي والمجتمعي، وتحديد المخربين وعناصر تمكين السلام، ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي، ومواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وستدعم البعثة أيضاً تنفيذ برنامج الحكومة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك إعادة أعضاء الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانهم وإعادة توطينهم. وستواصل إذاعة أو كابي مساندة الحوار السياسي والحل السلمي للنزاعات ودعم أهداف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في مجال الاتصال.

27 - وقبل الانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2023، ستعيد البعثة تقييم مناطق الاضطراب من خلال فريق متنقل مخصص بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وسيشمل التعاون أنشطة لمنع نشوب النزاعات للمساعدة في الحد من مخاطر المنازعات السابقة للانتخابات بشأن الموارد الطبيعية أو الحدود الإدارية أو السكان المهاجرين، وهي منازعات يمكن أن تتصاعد إلى حد العنف، مما سيسمح لإدارات المقاطعات والمجتمع المدني المحلي بقيادة جهود الدبلوماسية الوقائية. وسيستلزم ذلك إيفاد بعثات منتظمة إلى مناطق الاضطراب في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية وأجزاء أخرى من البلد التي لم يعد للبعثة وجود فيها، من أجل التواصل مع أصحاب المصلحة المحليين من السياسيين والمجتمع المدني، فضلاً عن التواصل المنتظم مع أصحاب المصلحة في كينشاسا، لكي تدعم القيادة الوطنية مبادرات الدبلوماسية الوقائية. ومن أجل معالجة مسألة التحريض على العنف من خلال خطاب الكراهية، ستتصدى البعثة بشكل استباقي لخطاب الكراهية وتستخدم منصاتها الإعلامية لتوعية السكان.

28 - وستواصل البعثة أيضا توفير الحماية المادية للمدنيين في المناطق التي ستكون موجودة فيها عن طريق الجمع بين أنشطة الحماية من خلال الوجود، بواسطة قواعد ثابتة، ومن خلال الحماية بالانتشار المؤقت، في إطار عمليات نشر مؤقتة. وسيستمر العنصران العسكري والشُرطي في تسيير دوريات نهائية وليلية. وستواصل البعثة أيضا تقديم الدعم لقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي من أجل القيام بعمليات عسكرية وتنفيذ أنشطة الخفارة المجتمعية والأمن الحضري. وإضافة إلى ذلك، ستحتفظ البعثة بالقدرة اللازمة لشن أعمال هجومية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة، التي ستظل تشكل أكبر تهديد دائم للمدنيين، في منطقة تكون فيها الخيارات الأخرى غير العسكرية لفرض استسلام الجماعة محدودة إلى أقصى درجة. وستقدم البعثة مساندة في تأهيل الطرق والجسور الرئيسية لزيادة إمكانية الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة، وزيادة قدرات التحرك لدى قوات الأمن لأغراض الاستجابة.

29 - وفيما يتعلق ببيئة الحماية، ستواصل البعثة رصد الانتهاكات والتجاوزات التي تطال حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قِبَل الجهات الفاعلة الأمنية التابعة للدولة؛ ومساندة الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب من خلال تقديم الدعم للتحقيقات وجمع الأدلة والملاحظات القضائية المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وحالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الجماعات المسلحة وقوات الأمن على السواء. ستواصل البعثة جمع وتحليل تصورات السكان المحليين المتعلقة بالأمن والتماسك الاجتماعي وإمكانية اللجوء إلى القضاء، وذلك بُغية تحسين فهم احتياجات السكان وشواغلهم فيما يتصل بحمايتهم. وفيما يتعلق بدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ستقدم البعثة هذا الدعم من خلال نشر مُدافع عن حقوق الضحايا لضمان أن تكون حقوق الضحايا وكرامتهم في صدارة جهود الأمم المتحدة.

30 - وستواصل البعثة بذل مساعيها الحميدة لدعم تنفيذ برنامج وطني شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعطاء الأولوية لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المضطلع بها على أساس مجتمعي والمراعية للاعتبارات الجنسانية. وستدعم البعثة تهيئة الظروف اللازمة لتسيير إقامة حوار، وتحقيق استسلام للجماعات المسلحة عن طريق التفاوض؛ وجمع الأسلحة والذخائر؛ وتقديم المساندة للمجتمعات المتضررة؛ ووضع الأساس لإعادة الإدماج المجتمعي من خلال برنامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. وسيكون للبرنامج أهمية خاصة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، حيث لا يزال وجود الجماعات المسلحة يشكل تهديدا كبيرا للمدنيين وحيث يمثل نجاح هذا النهج أمرا ضروريا لتهيئة الظروف اللازمة لإتاحة الانسحاب التدريجي للبعثة، وفقا للخطة الانتقالية المشتركة.

31 - وستدعم البعثة أيضا عملية لنزع السلاح والتسريح، جارية محليا، وعملية إعادة إدماج مجتمعية للمقاتلين المستسلمين، مع التركيز على تقديم العون لمجتمعاتهم المحلية، بوسائل من بينها آليات مناسبة للعدالة الانتقالية. وسيكون لهذا النهج أهمية خاصة في التصدي للعنف القبلي وما يرتبط به من تعبئة للجماعات المسلحة، وسيتيح الفرصة للعمل على معالجة المظالم الأساسية، بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع وحماية المدنيين.

32 - وفي سياق المرحلة الانتقالية، ستوسع البعثة نطاق تركيزها على تعزيز القدرات المحلية القائمة في مجال حماية المدنيين، بما في ذلك تعزيز نُظم الإنذار المبكر وشبكات التأهب، لكفالة تلقّي الإنذارات في الوقت المناسب والاستجابة لها من قِبَل البعثة، أو بشكل متزايد من جانب قوات الأمن الوطني. وستسعى

البعثة أيضا إلى تحسين مشاركة المواطنين، ولا سيما الشباب والنساء، في آليات الأمن المحلية. وستُبدل أيضا جهود أخرى للتخصير لنقل تدريجي لشبكات التأهب تلك إلى السلطات الوطنية، بما يعزز الإدارة والمساءلة على الصعيد المحلي.

33 - وفي تنجانيقا، ونظرا لتحسن الحالة الأمنية وانخفاض نشاط الجماعات المسلحة، من المتوقع أن تكون قوات الأمن الوطني قادرة على التصدي للتهديدات الأمنية المتبقية. وستحتفظ البعثة بالقدرة اللازمة للقوة بهدف التدخل في تنجانيقا، ولا سيما في المنطقة الشمالية المتاخمة لكيفو الجنوبية، حيث ما زالت جماعة ماي - ماي ياكوتومبا والجماعات المسلحة المتحالفة معها مصدر تهديد للمدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الدروس المستفادة من عملية الانتقال في مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعما لترتيبات الانتقال، ستحتفظ البعثة بقدرة متبقية، في موقع مشترك مع فريق الأمم المتحدة القطري، تركز على تعزيز قدرة السلطات والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بإدارة النزاعات والخفارة المجتمعية ودعم مؤسسات العدالة وسيادة القانون.

34 - وفي إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة، سواء منها الأجنبية أو المحلية، مصدر تهديد خطير على السكان المدنيين. وفي هذه المناطق، ستواصل البعثة توفير الحماية المادية للمدنيين من خلال الجمع بين الوجود الثابت والحماية بالانتشار المؤقت، والتحسب لأعمال العنف والتصدي لها، وتوفير بيئة آمنة لجهود التخفيف من حدة النزاعات، والمصالحة، وتسوية النزاعات. وستقوم البعثة بتركيز أنشطة الحماية التي تضطلع بها، أكثر فأكثر، على بناء القدرات المحلية لحماية المدنيين. وفي المقاطعات الثلاث، ستعمل البعثة على تحسين بيئة الحماية عن طريق تعزيز آليات العدالة المدنية المحلية لمكافحة الإفلات من العقاب. وسيكون هذا أمرا أساسيا لخلق الظروف اللازمة لانسحاب البعثة على نحو مستدام.

35 - وستقدم البعثة مساندة في تأهيل الطرق والجسور الرئيسية لزيادة إمكانية الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة، وزيادة قدرات التحرك لدى قوات الأمن لأغراض الاستجابة. وستواصل أيضا الاستثمار في بناء قدرات قوات الأمن الوطني في مجال إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة، ووسم الأسلحة والذخائر وتسجيلها وإدارتها بأمان، وكذلك تنفيذ وتقييم استراتيجيات وخطط عمل وطنية ذات صلة لضمان حماية المدنيين.

العنصر 2: تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن

36 - ستعمل البعثة دعما لبرنامج عمل الحكومة الذي أقرته الجمعية الوطنية في 26 نيسان/أبريل 2021. وعلى وجه التحديد، ستواصل البعثة مرافقة السلطات الكونغولية وتشجيعها وإسداء المشورة إليها لسن إصلاحات مجدية في مجال الحوكمة وتعزيز المؤسسات من شأنها أن تسهم في تحقيق إنجازات حاسمة دعما للاستقرار. وتشمل هذه الإصلاحات، الإصلاحات الانتخابية، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، والإدماج المجتمعي المستدام للمقاتلين وأسره في إطار برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مزود بموارد كاملة ويمتثل للمعايير الدولية. وستشمل جهود البعثة الدعوة إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي، والجوانب المتصلة بتعيين اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة، وحماية حقوق المعارضة السياسية وأصواتها، وتنفيذ إصلاحات انتخابية توافقية. وسيولى اهتمام خاص لتمثيل المرأة ومشاركتها في العملية الانتخابية.

37 - وستوظف البعثة مساعيها الحميدة للحد من التوترات بين النخب السياسية وتشجيع التحضيرات للانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2023. وستواصل البعثة العمل مع أصحاب المصلحة الكونغوليين من مختلف الأطياف السياسية وكذلك مع الزعماء الدينيين والمجتمع المدني. وبدعم من كبير مستشاري الشؤون الجنسانية في البعثة وبالتعاون الوثيق مع الفريق القطري، سينصب الاهتمام بوجه خاص على إشراك المنظمات الشبابية والنسائية لكفالة معالجة الجوانب الأساسية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتعامل مع الخلافات السياسية من خلال المحافل والمؤسسات السياسية المعنية والحيلولة دون تسببها في العنف المسلح. كما سيتم بذل المساعي الحميدة مع الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه للمضي قدماً بعملية انتخابية حرة ونزيهة وذات مصداقية.

38 - ودعماً لعملية تُمسك الأطراف الوطنية بزمامها لإصلاح قطاع الأمن، ستواصل البعثة العمل مع أصحاب المصلحة الوطنيين على بناء توافق في الآراء من أجل القيام لاحقاً بوضع سياسة أمنية وطنية يمكن أن تتبثق عنها استراتيجية شاملة وخطة تنفيذ لإصلاح قطاع الأمن، مع التركيز على القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحقوق الجنسانية، بما يتماشى مع الخطة الانتقالية وخطة عمل الحكومة. وستركز الجهود على تعزيز إدارة قطاع الأمن عن طريق تيسير الحوارات الشاملة للجميع والمبادرات المدنية - العسكرية لاستعادة الثقة في المؤسسات الأمنية؛ وتعزيز قدرة البرلمان على ممارسة الرقابة على قطاع الأمن؛ وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في برامج إصلاح قطاع الأمن؛ وزيادة مشاركة المرأة ودورها القيادي في المؤسسات الأمنية. وستتعاون البعثة مع الجهات الشريكة الوطنية والدولية ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى للنهوض بإصلاح قطاع الأمن تمثياً مع المعايير الرئيسية للخطة الانتقالية المشتركة. وستقوم البعثة بتعزيز وتيسير المساءلة والفعالية على صعيد المؤسسات من خلال دعم الحوكمة الرشيدة وآليات الرقابة المدنية، وتوفير التدريب المهني بشأن حقوق الإنسان وحماية المدنيين، وجلسات في مجال بناء القدرات والتوجيه.

39 - وفي المقاطعات التي انسحبت منها البعثة أو التي خفضت فيها وجودها العسكري والشرطي، ستقوم البعثة، من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها نائب الممثلة الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بتيسير الأخذ بنهج متصافر ومتسق إزاء بناء السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة من جانب أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين، مع كفالة الملكية والقيادة الوطنيتين لهذه العمليات، بما في ذلك من خلال إشراك المجتمع المدني. وستدعم البعثة تنسيق وتنفيذ مبادرات بناء السلام، وستعمل مع السلطات الوطنية، وكذلك مع الجهات الشريكة في المجالين الإنساني والإنمائي، من أجل الشروع في تطبيق النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتوفير الدعم الفني لمؤسسات الدولة للتحضير لإعادة التشكيل التدريجي لوجود الأمم المتحدة وفقاً للمعايير المتفق عليها في الخطة الانتقالية المشتركة، وللنقل التدريجي للمسؤوليات إلى الحكومة ومؤسسات الدولة، وذلك بإسناد من فريق الأمم المتحدة القطري.

40 - وستدعم البعثة، إلى جانب السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات، بما في ذلك منسق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار، المواءمة المستمرة لأهداف تحقيق الاستقرار التي توجه تدخلات الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار التي ستسهم في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار. وسيكون إيجاد فرص اقتصادية لتعزيز تماسك المجتمعات المحلية، كبديل للعنف المسلح في كیفو الشمالية، فضلاً عن تعزيز الحوكمة المحلية التشاركية الشاملة للجميع من أجل الحد من النزاعات المتعلقة بالسلطات العرفية والتسوية السلمية للنزاعات المتعلقة بالأراضي، من الجوانب الرئيسية لهذا النهج الجديد إزاء تسريح أفراد الجماعات المسلحة من خلال إشراك المجتمعات المحلية. وستواصل

البعثة أيضاً، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، رصد وتنسيق ودعم تنفيذ برنامج الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار ودعم إدارة صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار.

41 - ودعمًا لمكافحة الإفلات من العقاب، ستواصل البعثة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومن خلال البرمجة المشتركة معه، دعم تعزيز نظامي العدالة العسكرية والمدنية وآليات المساءلة الداخلية، ولا سيما سلسلة العدالة الجنائية والمفتشية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية. وستدعم البعثة أيضاً لجان المقاطعات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في متابعة انتهاكات حقوق الإنسان. وستولي البعثة الأولوية لعملها مع السلطات المدنية والأمنية بشأن إجراء إصلاحات رئيسية في قطاع الأمن لتعزيز الفعالية العملية والكفاءة المهنية لدى الجهات الفاعلة في مجال الأمن الوطني، وكذلك خضوعها للمساءلة. وستواصل البعثة أيضاً الأنشطة الرامية إلى كفالة الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ستدعم البعثة إدارة قطاع التعدين من خلال عملية تأهيل مواقع التعدين ورصد بذل العناية الواجبة.

42 - وستدعم البعثة البرنامج المشترك لإصلاح الشرطة، الذي يمثل فرصة لإصلاح الشرطة على نحو فعال ومستدام. وسيتيح ذلك للشرطة الوطنية الكونغولية أن تؤدي دوراً هاماً في جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار وأن تكون جزءاً من استراتيجية الانتقال المشتركة. وستواصل البعثة أيضاً دعم الشرطة الوطنية في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية الواردة في خطة العمل المتعلقة بالإصلاح (2020-2024) من أجل ضمان استدامة المكاسب التي تحققت في مجال ضبط الأمن من خلال بناء قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية ومقدرتها على الحفاظ على النظام العام؛ وحماية المدنيين، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال؛ والتواصل مع المجتمعات المحلية لتخفيف حدة التوترات القبلية، في امتثال صارم لحقوق الإنسان والمعايير الدولية. وستدعم البعثة أيضاً بناء قدرات أجهزة الشرطة المتخصصة، بما في ذلك شرطة التعدين وشرطة الحدود، من خلال إسداء المشورة التقنية في مكافحة الجريمة الخطيرة والمنظمة والعنف الجنسي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

43 - وستواصل البعثة إدماج منظور جنساني في الدعم الذي تقدمه للمؤسسات والجهات الفاعلة الكونغولية للنهوض بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، و 2250 (2015) المتعلق بالشباب والسلام والأمن في مختلف مؤسسات الحوكمة والمؤسسات الأمنية. وستنفذ البعثة نهجاً شاملاً للكشف عن التحديات المتصلة بمشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية والتصدي لهذه التحديات من خلال عقد جلسات عمل مع أصحاب المصلحة المعنيين. وستقوم البعثة، من خلال بذل مساعيها الحميدة، بإسداء المشورة التقنية وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية، بما يكفل نقل المعارف ومشاركة المرأة وإشراكها بصورة فعالة ومجدية على جميع المستويات. وستدعم البعثة أيضاً فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إجراء تحليل للنزاعات يراعي الجوانب الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان، في سياق المرحلة الانتقالية، لكفالة أن تكون العملية مراعية للاعتبارات الجنسانية.

مبادرات دعم البعثة

44 - من غير المتوقع أن تحدث تغييرات كبيرة في البيئة التشغيلية لشعبة دعم البعثة في الفترة 2022/2023. وستظل أنشطة الشعبة تسترشد بولاية البعثة وميزانيتها المعتمدة اللتين ستواصل الشعبة على

أساسهما تقديم الدعم اللوجستي والإداري لجميع عناصر البعثة وستكفل تنفيذ المهام المنوطة بها بطريقة تضمن الجودة وتتسم بالفعالية من حيث التكلفة.

45 - وستدعم أولويات الشعبة ومبادراتها إجراء تغييرات في القوام العسكري والشُرطي، وستواصل تعزيز الحضور الجغرافي للبعثة بإجراء تقييم شامل للاحتياجات من الموظفين المدنيين. وستضع الشعبة أيضا الصيغة النهائية للتعديلات الجارية في تقديم الخدمات إلى الميدان، بما في ذلك جعل منطقة بيني مركزا مستقلا لسلسلة الإمداد لا يعتمد بعد الآن على ترتيبات الدعم من المكاتب الميدانية الأخرى. وسيكون للبعثة وجود أقوى في مجال المشتريات على الصعيد الإقليمي قادر على تحديد الاحتياجات في الموقع والتعاقد مع بائعين محليين لتوريد السلع والخدمات وتسليمها، مما يعزز المشاريع المحلية الصغيرة الناشئة في الجزء الشرقي من البلد. وستوضع أيضا أهداف للأداء بالنسبة لخدمات الإدارة مع خطوط أساس محددة بوضوح وأهداف قابلة للقياس في شكل مؤشرات أداء أساسية.

46 - وستستمر شعبة دعم البعثة في تعزيز الأخذ بنهج يركز على العملاء في توفير خدمات الدعم لجميع العناصر المدنية والنظامية التابعة للبعثة بطريقة سريعة الاستجابة وتتسم بالكفاءة والفعالية والمسؤولية، مع الاستمرار في كفاءة موازنة الموارد مع الاحتياجات التشغيلية وممارسة المساءلة وبذل العناية الواجبة على النحو السليم. وستواصل الشعبة تقييمها للمعدات المملوكة للوحدات والوحدات التمكينية العسكرية بحثا عن فرص لإدخال تحسينات، وستقدم توصيات من خلال مجالس الاستعراض الإداري ذات الصلة.

47 - وعلى مدى العامين الماضيين، واجهت البعثة تحديات بسبب جائحة كوفيد-19. وستواصل البعثة تعزيز دعمها الطبي للموظفين من خلال تحسين قدراتها على إجراء الاختبارات وتنفيذ خطط التطعيم، وعن طريق تهديد مرافق العزل وتعزيز التدابير الوقائية الخاصة التي استُحدثت لتيسير عودة الموظفين إلى المكاتب. وستهدف البعثة إلى تهيئة بيئة مكتبية آمنة مع الاستمرار في الوقت نفسه في تيسير ترتيبات العمل عن بُعد حيثما أمكن ذلك. وعلى نحو مماثل، ستواصل البعثة الاعتماد على منصات الاتصالات السلوكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، ولا سيما لتيسير ترتيبات العمل عن بُعد، وستعمل على التأكد من أن بنيتها التحتية وأمن شبكاتهما يدعمان احتياجات البعثة.

48 - ومن المقرر تنفيذ عدد من المشاريع البيئية المرتبطة بخطة العمل البيئية وخطة عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المناخ في الفترة 2022/2023، بما في ذلك إدخال تحسينات على ما هو قائم من خزانات التعفين وحُفر التشرب ووحدات الاغتسال، إضافة إلى إدخال تحسينات على معسكرات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة.

49 - ويتكون ملاك الموظفين المدنيين المقترح من 2 668 فردا، منهم 693 من الموظفين الدوليين، و 1 653 موظفا وطنيا، و 322 من متطوعي الأمم المتحدة، أي بانخفاض إجمالي قدره 69 من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة (8 موظفين دوليين، و 56 موظفا وطنيا، و 5 من متطوعي الأمم المتحدة). وهذا الانخفاض هو صافي نتيجة إلغاء 70 وظيفة من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة (9 موظفين دوليين، و 56 موظفا وطنيا، و 5 من متطوعي الأمم المتحدة) واقتراح إنشاء وظيفة مؤقتة دولية واحدة.

50 - ويُعزى الانخفاض في ملاك الموظفين إلى إغلاق المكتب الميداني في كالمي في 30 حزيران/يونيه 2022 نتيجة لانسحاب البعثة من تتجانيقا. ويُقترح أيضا إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة تُموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة يشغلها موظف إدارة برامج (ف-4) بصفة رئيس برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالأغلام.

51 - وتعادل الاحتياجات المقدرة من الموارد للإنفاق على البعثة وتشغيلها للفترة المالية 2023/2022 ما قدره 1 037 277 000 دولار، بانخفاض قدره 5 451 900 دولار، أو ما نسبته 0,5 في المائة، مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021 التي تبلغ 1 042 728 900 دولار. وتعكس التقديرات للفترة 2023/2022 انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة نتيجة لتخفيض في بدل الإقامة المقرر للبعثة "بعد فترة الـ 30 يوماً"، وانخفاض تكلفة التناوب لقوات الرد السريع، وانخفاض الاحتياجات الفعلية من المعدات المملوكة للوحدات التابعة لقوات الرد السريع، وانخفاض الاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات نتيجة لزيادة تعديل المعدات غير الصالحة للتشغيل أو غير المتوفرة وانخفاض الأداء مقارنة بالمعايير المحددة في مذكرات التفاهم.

52 - وهذا الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات فيما يتعلق بالموظفين المدنيين نتيجة لزيادة في متوسط التكاليف الشهرية المقدرة لمرتبات الموظفين الدوليين المطبق للفترة 2023/2022، وكذلك زيادة في متوسط تكلفة استحقاقات متطوعي الأمم المتحدة. وتعكس التقديرات أيضاً زيادة الاحتياجات فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية نتيجة لاقتناء سيارات ركاب صغيرة هجينة لاستخدامها في عنيتي وكينشاسا لاستبدال المركبات التي تجاوزت متوسط عمرها المتوقع، تمشياً مع الاستراتيجية البيئية المتمثلة في استخدام مركبات أكثر ملاءمة للبيئة وأكثر فعالية من حيث التكلفة؛ واستبدال مركبات التشغيل الثقيل التي تجاوزت متوسط عمرها المتوقع؛ وزيادة الاحتياجات من الشحن نظراً لنقل المعدات المملوكة للوحدات وتلك المملوكة للأمم المتحدة من كاليمي عقب إغلاق المكتب وبسبب زيادة في تكاليف الشحن؛ وزيادة في المطالبات المتعلقة بأمن أماكن إقامة الأفراد النظاميين؛ واستبدال أربعة نَظُم إرشادية لأحوال الطقس في المطارات لتوفير معلومات أكثر موثوقية عن أحوال الطقس لطائرات البعثة ومنظومة طائراتها غير المأهولة؛ واقتناء مواد بناء لتشييد ساحة لخدمات الطائرات ومنطقة وقوف في مطار غوما لاستيعاب نقل طائرة من طراز C-130 من عنيتي إلى غوما.

جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

53 - تمشياً مع قرار مجلس الأمن 2612 (2021) ودعمًا لجهود الحكومة الزامية إلى تعزيز التعاون السياسي والأمني في المنطقة، ستواصل البعثة كفاءة تبادل المعلومات بانتظام مع مكتب المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى. وستسعى أيضاً إلى إيجاد فرص لمزيد من التنسيق للعمل على إيجاد حلول سياسية للتحديات العابرة للحدود. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة التعاون مع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وكذلك مع المنظمات والآليات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا، من أجل الدعوة إلى تقديمها الدعم لأولويات الحكومة في تحقيق الاستقرار، ولعمل البعثة.

54 - وستواصل البعثة إدارة قاعدة الدعم في عنيتي وستعمل بمثابة البعثة المضيفة لتوفير خدمات الدعم اللوجستي والتقني والسلع لمركز الخدمات الإقليمي وغيره من الجهات المستضافة. وفي محاولة لتحسين الخدمات والسلع التي تقدمها البعثة وتعريفها على نحو أفضل، بدأت البعثة في توقيع اتفاقات على المستوى التشغيلي مع الجهات المستضافة في القاعدة. وتحدد هذه الاتفاقات أحكام وشروط شغل الحيز في القاعدة

وحقوق كل طرف والتزاماته في تقديم خدمات الدعم اللوجستي والتقني واستلامها. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد هذه الاتفاقات آليات تخصيص التكاليف واستردادها من أجل رد التكاليف المتصلة بإدارة قاعدة الدعم وتوفير السلع والخدمات إلى البعثة. وتستضيف قاعدة الدعم الوحدات المستضافة في مركز الخدمات الإقليمي، والفريق المعني بتدريب الموظفين المدنيين قبل نشرهم، وأمين المطالم الإقليمي، ومهام مراقبة التحركات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب الاتصال التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وستستمر البعثة في تقديم دعم لوجستي يشمل المنافع العامة والوقود وخدمات الطيران ونقل الركاب وصيانة المباني وصيانة المركبات وخدمات النقل الأخرى، والخدمات الأمنية، واللوازم العامة، على أساس استرداد التكاليف، بحسب عدد الموظفين التابعين لكل كيان من الكيانات الموجودة في القاعدة على النحو الوارد بالتفصيل في اتفاقات المستوى التشغيلي. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة الاضطلاع بدور صلة الوصل التي تمر عبرها جميع الاتصالات والمعاملات مع حكومة أوغندا فيما يتعلق بالخدمات الدبلوماسية، وستساند الجهات المستضافة في تجهيز التأشيرات، وتخليص المعاملات المعفاة من الرسوم، وتصاريح العمل، وغير ذلك من الاحتياجات الدبلوماسية على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة أوغندا والبعثة.

دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

55 - في الفترة 2023/2022، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومع الحكومة والجهات الشريكة، على كفاءة توفير الظروف اللازمة لتيسير خروج البعثة على نحو مسؤول وتدرجي، في إطار استراتيجية الانتقال المشتركة. وستواصل البعثة والفريق القطري، وبالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الشريكة المتعددة الأطراف والثنائية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية، كفاءة عملية تخطيط للمرحلة الانتقالية تكون شاملة للجميع، وتحدد الخطوط العريضة لإعادة تنظيم وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستسهم البعثة في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، والالتزامات الوطنية الكونغولية بمقتضى الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، والجيل الثاني من خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وكذلك النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والنتائج الجماعية الأربع المنفق عليها. وستدعم البعثة أيضا الاستخدام الاستراتيجي لمشاريع ممولة من صندوق بناء السلام وإنشاء إطار استراتيجي لتعزيز المؤسسات، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز قدرات الحكومة وإخضاعها للمساءلة، وكفاءة الحوار الديمقراطي، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والتماسك الاجتماعي.

56 - وستعمل البعثة، من خلال تنفيذ أنشطة برنامجية مشتركة، على تعزيز التكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في المجالات الرئيسية الصادر بها تكليف، كوسيلة للانتقال إلى بيئة موثوقة لبناء السلام والتنمية المستدامة. وستتطلع البعثة تدريجيا بدور استشاري استراتيجي بهدف إيجاد الحيز السياسي اللازم لتنفيذ جهود بناء السلام والتنمية على المدى الطويل، بينما سيستعرض فريق الأمم المتحدة القطري وجوده وأنشطته من أجل تقديم أفضل دعم لتحقيق أولويات السلطات الكونغولية والمساعدة في معالجة الثغرات التي قد تنشأ مع انسحاب البعثة تدريجيا.

57 - وستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع الجهات المعنية الرئيسية الوطنية والدولية، معالجة الأسباب الأساسية للنزاع والتحديات النظمية التي تؤدي إلى نشوء احتياجات إنسانية، في إطار النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وستشمل الجهود الجماعية لتنفيذ هذا النهج تقديم الدعم لتهيئة بيئة مواتية للتنمية وتيسير الانتقال إلى سياق ما بعد حفظ السلام، مما يسمح بتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية. وفي إطار التخطيط للمرحلة الانتقالية، فإن البعثة، وبالتنسيق مع الفريق القطري، ستواصل العمل مع السلطات الكونغولية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشبابية، في إطار نهج متكامل، بما يدعم مبادرات المصالحة وتحقيق الاستقرار على الصعيد المجتمعي، بسبل منها آليات العدالة الانتقالية، وتعزيز نظام العدالة، وإضفاء الطابع المهني على قوات الأمن، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وستعمل البعثة أيضاً جنبا إلى جنب مع الفريق القطري ومع البنك الدولي وصندوق بناء السلام، وغير ذلك من الجهات الشريكة المتعددة الأطراف والثنائية، على وضع وتنفيذ مجموعة من البرامج المصممة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان، دعماً لجهود بناء السلام ووضع البلد على طريق التنمية المستدامة.

58 - وستركز الأنشطة البرنامجية المضطلع بها مع فريق الأمم المتحدة القطري على الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، وعلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية، ومساندة الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار، وهو جسر بالغ الأهمية يربط بين العمل السياسي للبعثة والأنشطة البرنامجية لفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الأخرى المرتبطة بالمرحلة الانتقالية. وستواصل البعثة تعاونها على الصعيدين الاستراتيجي والعملي مع فريق الأمم المتحدة القطري دعماً للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وستستخدم هذه الاستراتيجية كأحدى الوسائل الرئيسية لعملية الانتقال. وبهدف كفالة استمرارية هذا الهيكل الحيوي المتعدد أصحاب المصلحة للشراكة والتنسيق، ستتخذ استراتيجية انتقال مفصلة وعلى مراحل، من خلال برنامج مشترك لتحقيق الاستقرار مع فريق الأمم المتحدة القطري.

59 - وستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تنفيذ برنامج مشترك متعدد السنوات لدعم العدالة ودعم الشرطة. وسيزيد التنفيذ المشترك لهذا البرنامج من قدرات الجهات الشريكة الكونغولية، إلى جانب كفالة استمرار تقديم الدعم لمؤسسات العدالة الكونغولية لكي تضطلع بمهامها وتكون خاضعة للمساءلة، بما يتماشى مع السياسة الوطنية لإصلاح العدالة، ومع ولاية البعثة. وستضع البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري برامج مشتركة لتحقيق الاستقرار دعماً للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار، وغير ذلك من مبادرات تحقيق الاستقرار.

60 - وسيكون إقامة شراكات فعالة مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الشريكة المتعددة الأطراف والثنائية أمراً حاسماً لتنفيذ الخطة الانتقالية ومخصصات البنك الدولي للوقاية والقدرة على الصمود. وسيكون لتعبئة الموارد أيضاً أهمية حاسمة في دعم تدخلات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء العملية الانتقالية وبعد انسحاب البعثة. ولذلك، فمن المهم أن يضع فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية مناسبة لتعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، ستكفل البعثة، بالاشتراك مع الفريق القطري، موازنة أنشطتها البرنامجية مع صندوق بناء السلام.

61 - وستعزز البعثة تعاونها الجاري مع البنك الدولي لمعالجة عدد من العوامل الهيكلية المسببة للنزاع، بما في ذلك الافتقار إلى الخدمات الحكومية خارج عواصم المقاطعات، وتدمير البنى التحتية، والتوترات العرقية، وانعدام الأمن في ما يتعلق بملكية الأراضي وفرص الحصول على الأراضي، واستمرار وجود الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية المعدنية وغير المعدنية، وقابلية التأثر الشديد على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، وانعدام الفرص الاقتصادية. وستواصل منظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم دعم جماعي للمؤسسات الوطنية في مجال الوقاية من الطوارئ الصحية العامة الواسعة النطاق والتعامل معها، كما ستواصل إسناد الحكومة في التخفيف من الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لجائحة كوفيد-19. وسيشمل تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة بما يتمشى مع أفضل الممارسات الدولية استعراضا لقدرات الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الدولية الأخرى على دعم أولويات بناء السلام المشتركة المتفق عليها، بما في ذلك من خلال رصد وتقييم المعايير والمؤشرات المتفق عليها في الخطة. وسيتيح ذلك للفريق القطري تحديد الثغرات الحرجة في القدرات ووضع استراتيجيات لتعزيز القدرات. وسيسترشد بنتائج هذه العمليات الانتقالية الهامة في تصميم الاستجابات البرنامجية لتلبية احتياجات بناء السلام القائمة في المجالات ذات الأولوية التي يتم تحديدها. وستدعم البعثة هذه الاستجابات من خلال برامج مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري تتيح سد الثغرات المحتملة التي قد يسببها انسحاب البعثة.

62 - وستواصل البعثة بناء وتعزيز الشراكات مع الشبكات الإقليمية للقيادات النسائية والوسيطات لكفالة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة. فستعمل البعثة مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية التي أنشأها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك فرعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وستدعم المجلس الاستشاري لمنثدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في منطقة البحيرات الكبرى؛ وستعزز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى من خلال منظور جنساني.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

63 - سعياً لتيسير عرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُدِّدَت ست فئات من الإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. وترد في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير التعريفات المتعلقة بالفئات الست.

التوجيه التنفيذي والإدارة

64 - يتولى المكتب المباشر للممثلة الخاصة للأمين العام توجيه البعثة وإدارتها بوجه عام.

الجدول 1

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون							وأع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	المجموع	
	أع م	مد-1	ف-4	ف-2	الميدانية الفرعي	المجموع	الأمم المتحدة				
مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام											
10	-	5	5	2	-	2	-	1	2022/2021	الوظائف المعتمدة للفترة	
10	-	5	5	2	-	2	-	1	2023/2022	الوظائف المقترحة للفترة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-		صافي التغيير	
مكتب رئيس الأركان											
91	9	33	49	6	26	16	1	-	2022/2021	الوظائف المعتمدة للفترة	
91	9	33	49	6	26	16	1	-	2023/2022	الوظائف المقترحة للفترة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-		صافي التغيير	
مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الحماية والعمليات)											
18	1	7	10	2	2	4	1	1	2022/2021	الوظائف المعتمدة للفترة	
18	1	7	10	2	2	4	1	1	2023/2022	الوظائف المقترحة للفترة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-		صافي التغيير	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	2022/2021	الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽²⁾ للفترة	
1	-	-	1	-	-	1	-	-	2023/2022	الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽²⁾ للفترة	
1	-	-	1	-	-	1	-	-		صافي التغيير	
المجموع الفرعي											
18	1	7	10	2	2	4	1	1	2022/2021	المعتمد للفترة	
19	1	7	11	2	2	5	1	1	2023/2022	المقترح للفترة	
1	-	-	1	-	-	1	-	-		صافي التغيير	
مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)											
20	1	9	10	2	2	4	1	1	2022/2021	الوظائف المعتمدة للفترة	
20	1	9	10	2	2	4	1	1	2023/2022	الوظائف المقترحة للفترة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-		صافي التغيير	
وحدة الشؤون الجنسانية											
16	7	6	3	-	2	1	-	-	2022/2021	الوظائف المعتمدة للفترة	
16	7	6	3	-	2	1	-	-	2023/2022	الوظائف المقترحة للفترة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-		صافي التغيير	
رؤساء المكاتب الميدانية											
28	7	8	13	2	-	7	4	-	2022/2021	الوظائف المعتمدة للفترة	
27	7	7	13	2	-	7	4	-	2023/2022	الوظائف المقترحة للفترة	
(1)	-	(1)	-	-	-	-	-	-		صافي التغيير	

متطوعو الأمم المتحدة المجموع	الموظفون الدوليون							و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع الفرعي الوطنيون ^(أ)	المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون
	الأمم المتحدة المجموع	الأمم المتحدة المجموع	الفرعي الوطنيون ^(أ)	الميدانية	ف-2	ف-4	ف-5		
183	25	68	90	14	32	34	7	3	المعتمد للفترة 2022/2021
182	25	67	90	14	32	34	7	3	المقترح للفترة 2023/2022
(1)	-	(1)	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2022/2021
1	-	-	1	-	-	1	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة 2023/2022
1	-	-	1	-	-	1	-	-	صافي التغيير
المجموع، بما في ذلك الوظائف المؤقتة									
183	25	68	90	14	32	34	7	3	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
183	25	67	91	14	32	35	7	3	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	(1)	1	-	-	1	-	-	صافي التغيير

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الحماية والعمليات)

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة مؤقتة واحدة (إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة برتبة ف-4)

65 - توفر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام للبعثة من خلال شراكتها الطويلة الأمد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وفقا لمذكرة التفاهم الجامعة بين الأمم المتحدة والمكتب المبرمة في عام 2014. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن مراجعة آلية الرصد والتقييم في الدائرة (2019/152)، بأن تعزز الدائرة بيئتها الرقابية وأن تزيد من الرصد المالي وكذلك من الرصد والتقييم. وأعاد مجلس مراجعي الحسابات تأكيد النتائج التي خلص إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ودعا الدائرة، في تقريره عن عمليات الأمم المتحدة للسلام لعام 2020 (A/75/5 (Vol. II))، إلى أن تقلل من تبعيتها لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وأن تعزز وجودها الميداني ومعارفها الميدانية، وأن تزيد من جهودها كي تنفذ بشكل مباشر جوانب من برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن تقيم شراكتها مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لضمان فعاليتها من حيث التكلفة. وفي هذا الصدد، يُقترح أن يتم إدراج رئيس عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة في ملاك موظفي البعثة بدلا من إدراجه في الميزانية في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى تمشيا مع طريقة التنفيذ السابقة مع مكتب خدمات المشاريع. وسيكفل النهج الجديد المقترح لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أن تقود مباشرة تقييم التهديدات وتصميم البرامج ورصدها، والتمثيل فيما يتصل بقيادة البعثة والجهات الحكومية المعنية والشريكة. ويقابل تكلفة الوظيفة المؤقتة المقترحة خفضاً في التكاليف التشغيلية في إطار فئة الإنفاق المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

66 - وبناء على ذلك، يُقترح إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة تُموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة يشغلها موظف إدارة برامج (ف-4) بصفة رئيس برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن تصميم استراتيجية برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وقيادة التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وتصميم البرامج والتصدي للتهديدات؛ وتقديم المشورة إلى قيادة البعثة؛ ودعم جهود الدعوة؛ والتواصل مع السلطات المحلية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام؛ والإشراف على التنفيذ والأداء فيما يتعلق بالشركاء المنفذين.

رؤساء المكاتب الميدانية

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)

67 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كالمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد إداري (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).

العنصر 1: حماية المدنيين

68 - من المتوقع أن تظل الجماعات المسلحة، بما فيها جماعات الميليشيات المحلية المتمركزة داخل المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة الأجنبية، تشكل التهديد الرئيسي للمدنيين في الفترة 2023/2022. وستكفل البعثة اتباع نهج على نطاق البعثة لحماية المدنيين في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، من أجل تحقيق هدف أساسي يتمثل في الحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية إلى مستوى يمكن أن تديره الحكومة بفعالية. وتتجاوز حماية المدنيين تنفيذ العمليات العسكرية وستشمل استمرار العمل مع السلطات الكونغولية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات النسائية وجماعات الشباب في إطار نهج متكامل يجمع بين دعم المصالحة المجتمعية؛ ودعم نزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة الكونغولية وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية، فضلاً عن تسريح أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتهم إلى أوطانهم؛ والتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ومقاضاة مرتكبيها؛ وتعزيز نظام العدالة؛ ودعم إضفاء الطابع المهني على قوات الأمن؛ ورصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستستفيد البعثة من الضغوط السياسية والعسكرية التي تمارس على الجماعات المسلحة بُغية إفساح المجال أمام الجهات الفاعلة المدنية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتهيئة بيئة حمائية، والنهوض بالمسارات المحلية لتسوية النزاع.

69 - وستركز البعثة جهودها في المناطق التي ما زالت متضررة من النزاع المسلح وستواصل تحسين نُظم الإنذار والاستجابة المبكرين من أجل كفاءة الاستجابة بفعالية في المقاطعات التي تحتفظ بوجود فيها. وستواصل توفير الحماية المادية للمدنيين المعرضين للتهديد ومنع الجماعات المسلحة والميليشيات المحلية من ممارسة العنف ضد السكان وردعها. وسيحقق ذلك من خلال الحضور في المناطق التي يتعرض فيها المدنيون لأكثر قدر من التهديد المستمر، وكذلك من خلال الانتشار في مناطق قد يواجه فيها المدنيون تهديدات محددة من أجل منع الأخطار الناجمة عن وجود الجماعات المسلحة أو العنف القبلي أو التعامل مع هذه الأخطار بصورة استباقية أو التصدي لها. وسيتم تعزيز حماية المدنيين من خلال التشكيل الجديد للقوة الذي يجمع بين إغلاق بعض القواعد الدائمة وزيادة عدد قواعد العمليات المؤقتة وعمليات نشر الوحدات القتالية الجاهزة للتدخل. وسيُضطلع بعمليات نشر الوحدات القتالية الجاهزة للتدخل بالاقتران مع العنصر

المدني. وتمشيا مع نهج الحماية بالانتشار المؤقت والنهج الشامل للبعثة بأسرها، ستضطلع البعثة بعمليات نشر مشتركة للعناصر المدنية والنظامية في شكل أفرقة حماية مشتركة، وبعثات تقييم مشتركة، وأفرقة تحقيق مشتركة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة التعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تنفيذ خطة عمل عام 2012 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال من قبل قوات الأمن التابعة للدولة. وستواصل البعثة أيضا توعية الجماعات المسلحة وقادتها بالانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال في حالات النزاع وتشجيعهم على وضع حد لتجنيد الأطفال في صفوف هذه الجماعات وإطلاق سراح الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة توفير الأمن في المناطق من أجل دعم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية للسكان المتضررين.

70 - وستواصل البعثة تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي والدعم في مجال الإجراء الطبي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء قيام هذه القوات بتخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، استنادا إلى مبدأ التخطيط المشترك وفي إطار الامتثال التام لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستقوم البعثة، عند الاقتضاء، بعمليات هجومية ضد الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو دعما لها. ولمساعدة القوات المسلحة على تحمل المسؤولية الكاملة عن التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، ستركز البعثة دعمها على بناء قدرات القوات المسلحة وتحسين مقدرتها على الاضطلاع بعمليات مشتركة على نحو فعال بما يتماشى مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستواصل البعثة أيضا تطوير قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية على توفير الأمن الفعال في القرى والبيئات الحضرية، بما في ذلك من خلال مبادرات الخبرة المجتمعية ومراكز القيادة المشتركة في إطار الاستراتيجية التشغيلية لمكافحة انعدام الأمن؛ وتوفير خدمات الأمن العام للسكان المدنيين، بسبل منها التدريب المشترك على حفظ النظام وإدارة النظام العام وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ ومكافحة العنف الجنسي. وبالنظر إلى الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في بيني والنقل التدريجي للمهام إلى السلطات الوطنية، ستعطي البعثة الأولوية لتعزيز أداء القدرة الوطنية على التصدي للذخائر المتفجرة ورصد تلك القدرة وتقييمها، وستقوم بعمليات طارئة للتخلص من الذخائر المتفجرة من أجل حماية المدنيين.

71 - وستتصدى البعثة للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة على المدنيين من خلال مساعيها الحميدة، ودعم الحكومة في إحراز تقدم على صعيد نزع سلاح الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية الرئيسية وتسريح أفرادها؛ وفي التفاوض على الاستسلام؛ وفي ما يلي ذلك من عمليات إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج على صعيد المجتمعات المحلية، بما في ذلك إعادة أفراد الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانهم وإعادة توطينهم. وستقدم البعثة أيضا الدعم والمشورة التقنية للسلطات الحكومية في وضع وإدارة الإطار المجدد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي سيتضمن مجموعة من المبادئ المتفق عليها وطنيا تحدد المعايير السياسية والقانونية والمالية والتنسيقية والتشغيلية وتلك المتعلقة بالاتصال في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيستكمل ذلك ببرنامج للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية من أجل دعم المجتمعات المحلية في الحد من العنف وبناء القدرة المحلية على الصمود ولدعم الشباب وغيرهم من الأشخاص الضعفاء في تأمين سبل عيش بديلة، وبالتالي تقليل حوافز الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وسيستهدف البرنامج المناطق التي قد يعود إليها المقاتلون السابقون أو التي تنشط فيها الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم البعثة الدعم للسجون الشديدة الخطورة في المناطق التي تنشط فيها

الجماعات المسلحة لتحسين الظروف الأساسية وإدارة الأمن، ولمنع وقوع حوادث أمنية مثل الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة بهدف إطلاق سراح السجناء أو زيادة أعداد المجندين في صفوفها.

72 - وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع معايير الخطة الانتقالية المشتركة، سيتحول التركيز تدريجيا إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية وممثلي الحكومات المحلية على إدارة النزاع ومنع تصاعد العنف. وستدعم البعثة المجتمعات المحلية والسلطات المحلية في إنشاء وتعزيز لجان الحماية المحلية ووضع خطط الحماية وتعزيزها، وتوسيع نطاق شبكات الإنذار المبكر وشبكات الإنذار المحلية، ووضع خطة انتقالية تؤدي إلى تولي الحكومة إدارة هذه الشبكات تدريجيا. وستعمل البعثة أيضا على بناء الثقة بين المدنيين والسلطات المحلية والأجهزة الأمنية، وعلى تعزيز الآليات التشاركية المحلية التي تركز على إدارة الأمن.

73 - ولتحسين بيئة الحماية، ستواصل البعثة جهودها لرصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتعزيزها وتعزيز قدرة الحكومة على حمايتها والنهوض بها. وسيشمل ذلك إيفاد بعثات للرصد وتقييم الأخطار والتحقيق لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وبذل جهود الدعوة لدى السلطات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي إطار جهود الدعوة، ستستمر البعثة في التواصل مع وزارة العدل، ووزارة الدفاع، ووزارة حقوق الإنسان، وفي تقديم الدعم التقني والتوجيه والمشورة للسلطات القضائية بغرض إجراء محاكمات عادلة من أجل محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وكذلك أولئك الذين يتورطون في علاقات تجارية غير قانونية مع الجماعات المسلحة. وستواصل البعثة أيضا تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى الحكومة لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب، بسبل تشمل خلايا دعم الادعاء التي ستقدم الدعم إلى السلطات القضائية العسكرية والمدنية لجمع الأدلة، وإجراء تحقيقات فعالة، ومقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والعنف الجنسي، بهدف ردع الانتهاكات في المستقبل. وستدعم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الحكومة في تنفيذ آليات العدالة الانتقالية لتعزيز السلام والمساءلة والمصالحة ومنع نشوب النزاعات. وستواصل البعثة أيضا مساعي الدعوة على مستوى رفيع لدى المستشارية الرئاسية الخاصة المعنية بمنع تجنيد الأطفال والمستشارة الخاصة المعنية بالمرأة والشباب والعنف الجنسي، ولدى قادة المؤسسات الأمنية الوطنية من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والمضي قدما في تنفيذ خطط عمل الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي وتجنيد الأطفال ومنعهما، وفي تنفيذ البيان المشترك بالإضافة الملحق به، وخطط عمل القوات المسلحة والشرطة الرامية إلى منع العنف الجنسي وتجنيد الأطفال.

74 - وستركز البعثة على الحد من تدفق الأسلحة والذخائر وتحسين إدارته وتحسين التحكم في إمكانية حصول الجماعات المسلحة عليها، من أجل الحد من قدرة هذه الجماعات على النمو والتعبئة والحيلولة دون تشكيلها تهديدا خطيرا على المدنيين. وسيحقق ذلك من خلال توفير التدريب المتخصص على إدارة الأسلحة والذخيرة لقوات الأمن الوطني؛ ووسم الأسلحة وتسجيلها؛ وتحسين تخزينها في خزائن مخصصة للأسلحة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح لمنع وصول الجماعات المسلحة إلى الأسلحة التابعة للأجهزة الأمنية. وقد أظهر التقدم المحرز في تحسين إدارة الأسلحة أن المناطق التي توجد فيها الخزائن ويحدث فيها الوسم يقل فيها انعدام الأمن، وأن السكان المحليين في هذه المناطق يعبرون عموما عن شعورهم بقدر أكبر من الأمان. وستواصل البعثة أيضا دعم اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح في رصد وتقييم خطة العمل الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة 2018-2022، وفي وضع خطة العمل الوطنية الجديدة للفترة 2023-2027. وأخيرا، ستواصل البعثة رصد

ودعم تنفيذ حظر الأسلحة للمساعدة على الحد من تدفق الأسلحة والذخائر إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ودخلها على السواء والحد من وصول الجماعات المسلحة إليها. وستزيد البعثة أيضا من اتصالاتها مع الجهات الشريكة الوطنية والسكان المحليين فيما يتعلق بتنفيذ الحظر.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 1-1-1 تحسين الظروف الأمنية للمدنيين المعرضين للتهديد المادي من جانب الجماعات المسلحة والعنف القبلي في المناطق المتضررة من النزاع المسلح (2021/2020: 1؛ 2022/2021: 2؛ 2023/2022: 3)
- 1-1-2 زيادة النسبة المئوية للحوادث الأمنية التي يتم التصدي لها بصورة فعالة نتيجة للإنذارات الصادرة عن شبكات الإنذار المدنية (2021/2020: 44 في المائة؛ 2022/2021: 56 في المائة؛ 2023/2022: 60 في المائة)
- 1-1-3 انخفاض عدد الانتهاكات الجسيمة الموثقة التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد الأطفال أثناء النزاع المسلح (2021/2020: 417؛ 2022/2021: 100؛ 2023/2022: 2 000)
- 1-1-4 انخفاض العدد الإجمالي للمشردين داخليا (2021/2020: 5,1 ملايين؛ 2022/2021: 2,2 مليون؛ 2023/2022: 2,1 مليون)

النواتج

- إيفاد 25 فريق حماية مشتركا و 100 بعثة تقييم مشتركة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح لتقييم المخاطر المتعلقة بالحماية التي يتعرض لها كل من النساء والرجال والفتيات والتصدي لها، ودعم إجراءات الوقاية والاستجابة التي تتخذها الجهات الشريكة الكونغولية والدولية
- عقد 4 حلقات دراسية بشأن القيادة والتخطيط لفائدة 10 من كبار الضباط من المقار المركزية والإقليمية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و 4 حلقات دراسية لفائدة 20 من كبار ضباط القوات المسلحة على مستوى الألوية والكتائب؛ و 4 مناورات تدريبية ميدانية لفائدة 40 من الضباط وضباط الصف في القوات المسلحة في المناطق ذات الأولوية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري لدعم بناء قدرات القوات المسلحة في مجالات القيادة، وتكتيكات الكمان المضادة، والحركة القتالية، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي، والعمليات الإعلامية، وتصميم وأمن القواعد والمواقع التي تديرها السرايا، والتخطيط المشترك للدوريات، وتوجيه القوات، وتكتيكات حرب الأدغال
- صيانة ما متوسطه 33 قاعدة من قواعد عمليات السرايا الثابتة؛ وقيام كتائب الانتشار السريع بـ 90 عملية نشر لوحدات قتالية جاهزة للتدخل؛ وقيام كتائب المشاة بـ 40 عملية نشر لوحدات قتالية جاهزة للتدخل؛ وتسيير قوات الوحدات ما متوسطه 190 دورية يومية (100 دورية نهائية و 90 دورية ليلية)؛ وما متوسطه 52 دورية يومية مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية المدنيين وتقليص عدد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة أو العناصر التابعة للدولة
- 90 مبادرة توعية قامت بها أفرقة التواصل النسائية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري نُظمت لفائدة النساء والفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة وتناولت موضوع الأدوات المجتمعية لحماية المدنيين وحقوق الإنسان وحل النزاعات

- قيادة 3 عمليات على مستوى الكتائب و 36 عملية على مستوى السرايا، تليها عملية لتقدير أضرار المعارك، من أجل ضمان حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة
- تقديم الدعم إلى 10 عمليات تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو عمليات مشتركة، من خلال توفير المعلومات الاستخباراتية والاستطلاع والنيران غير المباشرة واللوجستيات، في إطار الامتثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- استخدام منظومة جوية بدون طيار لمدة 2 000 ساعة في مهام جمع المعلومات الاستخباراتية المدنية والعسكرية والاستطلاع وتحديد مواقع الأهداف من أجل تحسين الإلزام بالحالة
- تسيير شرطة الأمم المتحدة لما عدده 20 440 دورية، منها دوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية (56 دورية يوميا في المتوسط يقوم بها ما مجموعه 854 من أفراد الشرطة، رجالا ونساء)
- تنظيم 96 جلسة لمجلس الأمن مع المجتمع المدني والسلطات المحلية، بما يشمل موظفي إنفاذ القانون، من أجل التصدي للتحديات الأمنية
- تنفيذ 6 مهام ميدانية دعما للآلية المشتركة الموسعة للتحقق من أجل تعزيز أمن الحدود
- إجراء 2 300 عملية حراسة للبعثات الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع المسلح
- عقد 50 من جلسات بناء القدرات وإنكفاء الوعي مع ممثلي النساء والشباب، والسلطات الحكومية والإقليمية، والزعماء العرفيين، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، وأفراد منظمات المجتمع المدني، وأعضاء لجان الحماية المحلية، وذلك لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني داخل لجان الحماية المحلية وآليات شبكة الإنذار المحلية لأغراض الإنذار المبكر
- إيفاد 5 بعثات لتقييم آليات الحماية الحالية في إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، وذلك لتوجيه عملية وضع خريطة طريق لنقل هذه الآليات إلى السلطات المحلية، عقب انسحاب البعثة
- عقد اجتماعات أسبوعية مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات لتقديم الدعم والمشورة التقنيين بشأن تنفيذ الإطار المنقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على صعيد المجتمعات المحلية
- تنفيذ 35 مشروعا للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لدعم المجتمعات المحلية في الحد من العنف وبناء القدرة على الصمود في المناطق التي قد يعود إليها المقاتلون السابقون، أو التي تتشط فيها الجماعات المسلحة
- القيام بما عدده 400 مهمة فورية لتدمير أجهزة الذخائر المتفجرة في أعقاب إنذارات من المجتمعات المحلية وردت عن طريق الخط الساخن المجاني في المناطق المتأثرة بالنزاع في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري
- توفير الدعم المعيشي، بما في ذلك الملابس والأدوات المنزلية والمواد الصحية وحصص الإعاشة والسكن والرعاية الطبية لما عدده 90 من المقاتلين الأجانب ومعاليهم
- توفير الدعم المعيشي، بما في ذلك الملابس والأدوات المنزلية والمواد الصحية وحصص الإعاشة لما عدده 400 من أفراد الجماعات المسلحة الكونغولية المنزوعي السلاح خلال مرحلة التسريح
- إنشاء 4 هياكل أساسية لنزع السلاح قابلة لإعادة نشرها في خيام و 4 هياكل أساسية للتسريح قابلة لإعادة نشرها في خيام دعما لأنشطة الحكومة في مجال نزع السلاح
- عقد 12 اجتماعا شهريا للتنسيق التقني مع اللجنة التقنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار لدعم تخطيط المشاريع وتنفيذها ورصدها ومراقبتها وتقييمها دعما للبرنامج

- عقد اجتماعين تنسيقيين مع اللجنة الرواندية للتسريح وإعادة الإدماج من أجل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والسلطات الرواندية بشأن إعادة الإعمار إلى الوطن وإعادة التوطين
- عقد 12 اجتماعا مع فريق الاتصال والتنسيق التابع لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون دعما لخطة العمل لدعم توحيد القوى السلبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة
- إعداد 30 لوحة إعلانية، وإلقاء 80 000 منشور، وبث 52 حلقة من البرنامج الإذاعي "حياتي الجديدة" (Ma Nouvelle Vie) لتشجيع المقاتلين السابقين على المشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار والبث اليومي لحلقات إذاعية على إذاعة أو كابي ومحطات إذاعية متنقلة ومن خلال إقامة شراكات مع المحطات الإذاعية في المجتمعات المحلية
- رفع مستوى 3 سجون في كينيو الشمالية وكينيو الجنوبية وإيتوري لتصبح سجونا خاضعة لإجراءات أمنية متوسطة الشدة
- عقد 15 اجتماعا مع الجماعات المسلحة لمناقشة إطلاق سراح 250 طفلا من صفوفها، ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 2-1 تهيئة بيئة حمائية في المناطق المتضررة من النزاع المسلح
- 1-2-1 عدد أحكام الإدانة التي تصدر وفقا لمعايير المحاكمة وفق الأصول القانونية بحق من تُنسب إليهم ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (2021/2020: 360؛ 2022/2021: 400؛ 2023/2022: 400)
- 2-2-1 انخفاض عدد حوادث انتهاكات حقوق الإنسان المؤكدة التي ترتكبها الجهات الحكومية في مناطق النزاع المسلح (2021/2020: 2 709؛ 2022/2021: 1 600؛ 2023/2022: 1 500)
- 3-2-1 زيادة النسبة المئوية للكونغوليين الذين يعبرون عن ثقتهم في قدرة قوات الأمن التابعة للدولة على حماية السكان (2021/2020: 41 في المائة؛ 2022/2021: 65 في المائة؛ 2023/2022: 67 في المائة)

النواتج

- تنظيم 20 من حلقات العمل والجلسات الإرشادية لبناء قدرات السلطات المحلية والمجتمع المدني بشأن الحوكمة المحلية مع التركيز على أمن المدنيين وحمايتهم، بما في ذلك الإنذار المبكر في 10 كيانات إقليمية لامركزية
- تنظيم 30 من جلسات التوعية ومجموعات التركيز لتحسين حوكمة الأمن المحلي وإدارته وتخطيطه وميزنته، مما أدى إلى إنشاء 15 مجلسا محليا من مجالس المجتمعات المحلية المعنية بالأمن
- إيفاد 60 من بعثات الرصد والتقييم و 20 من بعثات التحقيق لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في المناطق المتضررة من النزاع المسلح
- تقديم 15 تقريرا عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعنف الجنساني، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير والتجمع السلمي

- تنظيم 15 دورة تدريبية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية بشأن القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع في المناطق المتضررة من النزاع
- عقد 39 جلسة عمل مع المستشارية الرئاسية الخاصة المعنية بمنع تجنيد الأطفال والعنف الجنسي ومع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية بشأن تنفيذ البيان المشترك والإضافة الملحق به وخطط العمل المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي ومنع تجنيد الأطفال
- عقد جلسات توجيهية وإرشادية كل أسبوعين مع السلطات القضائية في 3 مقاطعات لتقديم المشورة التقنية بشأن التحليلات القانونية وتحليل ملفات القضايا، والاجتهادات القضائية، والمسائل الإجرائية، وإعداد الوثائق دعماً لإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا تتصل بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
- تقديم الدعم اللوجستي لنشر 20 بعثة تحقيق و 20 محكمة متنقلة لإجراء تحقيقات ومحاكمات في قضايا تتصل بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل
- عقد 4 اجتماعات مع مراجع الحسابات العام للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيره من كبار مسؤولي العدالة لتقديم المشورة الاستراتيجية بشأن استراتيجيات الادعاء وترتيب القضايا حسب الأولوية
- إجراء 300 تقييم للمخاطر بشأن الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان دعماً لقوات الأمن الكونغولية
- عقد 10 اجتماعات مع الفريق العامل التقني المشترك المعني بالأطفال والنزاع المسلح لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل عام 2012 للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلقة بمنع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم
- إعداد 4 تقارير فصلية وتقرير سنوي واحد لبيان الاتجاهات والإحصاءات والتحليلات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- إجراء استطلاعين للرأي (استطلاع للرأي العام واستطلاع مواضيعي) بشأن قضايا السلام والأمن والعدالة وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
- عقد 10 جلسات إرشادية و 10 جلسات ومجموعات تركيز لتعويض الضحايا بشأن نتائج الاستطلاعات مع السلطات الرئيسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات ومع المجتمع المدني لتعزيز استخدام نتائج الاستطلاعات وتحسين فهم قضايا الحماية والاستجابات الحكومية
- عقد 80 جلسة توعية لما عدده 4 000 من أفراد الشرطة بشأن احترام حقوق الإنسان
- تنظيم 8 دورات تدريبية لما عدده 400 من أفراد أفرقة التدخل المتنقلة بشأن إدارة النظام العام واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تدريب 100 فرد من قوات الدفاع والأمن الوطنية على إدارة الأسلحة والذخائر
- تركيب مخازن منيعة لتخزين الأسلحة لما عدده 5 000 قطعة سلاح مملوكة للدولة في 7 مواقع تابعة لقوات الدفاع والأمن الوطنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
- عقد 5 مؤتمرات لدعم اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح في رصد وتقييم خطة العمل الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة 2018-2022 وفي وضع خطة العمل الوطنية الجديدة للفترة 2023-2027

متطوعو الأمم المتحدة المجموع	الموظفون الدوليون							و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة الميدانية الفرعي المجموع	و أ ع م	ثالثا - الموظفون المدنيون
	الموظفون الوطنيون ^(أ)	المجموع	الخدمة الميدانية	ف-3	ف-5	مد-2	ف-4			
قسم حماية الطفل										
29	3	17	9	-	7	2	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
29	3	17	9	-	7	2	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
مكتب الشؤون المدنية										
201	10	176	15	1	8	5	1	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
196	10	171	15	1	8	5	1	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
(5)	-	(5)	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
مجموع الموظفين المدنيين										
338	35	233	70	9	42	15	3	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
332	35	227	70	9	42	15	3	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
(6)	-	(6)	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
المجموع										
14 638										الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
14 132										الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
(506)										صافي التغيير

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

المكتب المشترك لحقوق الإنسان

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة ثابتة واحدة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)

75 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليبي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة واحدة لموظف معاون لشؤون حقوق الإنسان (موظف فني وطني)

مكتب الشؤون المدنية

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره 5 وظائف ثابتة (إلغاء 5 وظائف ثابتة (1 لموظف فني وطني و 4 وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة))

76 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليبي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة واحدة لموظف معاون للشؤون المدنية (موظف فني وطني)، وثلاث وظائف ثابتة لمساعدين لشؤون الاتصال (وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة)، ووظيفة ثابتة واحدة لمساعد إداري (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة).

العنصر 2: تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن

77 - ستواصل البعثة، خلال الفترة 2023/2022، بذل مساعيها الحميدة لدعم توطيد الاستقرار السياسي وتعزيز مؤسسات الدولة من خلال دعم الإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن على النحو المبين في الخطة الانتقالية المشتركة. ومن خلال العمل الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومع الجهات الشريكة الوطنية والدولية الأخرى، ستعمل البعثة على تعزيز إرساء الديمقراطية والإدماج؛ وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن. وسيشمل ذلك تعزيز قدرات الحكومة في مجال سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية على الصعيد المحلي وقدره المجتمعات المحلية على الصمود؛ وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في تسوية النزاعات، وكذلك في العمليات السياسية والانتخابية. وستتضمن جهود الدعوة وبذل المساعي الحميدة العمل مع المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والجهات السياسية صاحبة المصلحة، والجهات الفاعلة التابعة للدولة المعنية بمسائل الدفاع والأمن، والسلطات والمؤسسات المعنية بدعم الدولة والديمقراطية، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والآلية الوطنية للرقابة، والوكالة المعنية بمنع الفساد ومكافحته، والمجلس الأعلى للسمعيات والبصريات والاتصالات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتنسيقية المعنية بتغيير طرائق التفكير. وستسهم البعثة في تعزيز قدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية في مجالي الأمن وسيادة القانون من أجل استعادة وتعزيز سلطة الدولة في المناطق المتأثرة بالعنف والنزاع المسلح. وسيتم ذلك من خلال وضع وتنفيذ برامج مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري، ووفقاً لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، والخطة الانتقالية المشتركة، والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار.

78 - وستعزز البعثة مشاركتها وشراكاتها مع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتعزيز مبادراتها الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية استعداداً للانسحاب التدريجي للبعثة. وسيشمل ذلك معالجة مسائل قديمة متعلقة بالهوية والإدماج؛ وملكية الأراضي والوصول إليها؛ والتشريد وإعادة التوطين؛ والاستخدام المشروع للموارد الطبيعية والاستفادة منها. وستواصل البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تشجيع ودعم تسوية المنازعات عن طريق بناء قدرات الهياكل، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والهيئات الدينية، ورابطات التجار، والسلطات المحلية، والآليات المحلية لتسوية النزاعات من خلال جهود الحوار الشامل والمصالحة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، وعن طريق تعزيز أثر تدخلاتها على تحقيق الاستقرار وبناء السلام. وستحافظ على علاقات عمل وثيقة مع ممثلي البرلمان، والسلطة القضائية، والرئاسة، والحكومة، والمجتمع المدني، وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي، من أجل بلورة رؤية مشتركة بشأن توطيد الحوكمة الديمقراطية، مع الدعوة في الوقت ذاته إلى إجراء إصلاحات رئيسية في مجالي الحوكمة والأمن. وفي إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، ستواصل البعثة، بدعم من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار وشركائه، بذل جهودها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وستواصل تنسيق برنامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار وتدخلاتها المتعلقة ببناء السلام مع الفريق القطري والمنظمات غير الحكومية لكفالة الاتساق والتكامل والأهمية. وإضافة إلى ذلك، في حين أن البعثة ستكون قد انسحبت من مقاطعة تنجانيقا، فإنها ستقدم الدعم المؤقت للجهود الرئيسية الرامية إلى بناء السلام وتحقيق الاستقرار لضمان أن يكون انسحابها مستداماً ومسؤولاً في آن واحد.

79 - وستواصل البعثة العمل مع الجهات الفاعلة الحكومية الرئيسية والوزارات، والجهات الشريكة الأخرى المعنية، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بشأن تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وستواصل البعثة تقديم المشورة الاستراتيجية إلى الحكومة لدعم تعزيز المؤسسات الأمنية وتيسير بلورة رؤية وطنية مشتركة بشأن إدارة القطاع الأمني، بطرق تشمل إنشاء آليات للعدالة الانتقالية.

80 - وستقوم البعثة، بالتنسيق والتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم الحكومة في تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح العدالة للفترة 2017-2026 من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح العدالة للفترة 2020-2024. وعلى وجه الخصوص، ستتهض البعثة بإصلاحات رئيسية لتعزيز منظومة العدالة الجنائية ونظام السجون، وضمان قدرة تلك المؤسسات على التصدي بفعالية للأعمال الإجرامية الخطرة والتحديات الأمنية الأخرى مع الاحترام الكامل لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

81 - وفي سياق إصلاح النظام الجنائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والترتيبات الانتقالية والبرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة، ستركز البعثة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، على تنفيذ إصلاحات السجون الناشئة عن إقرار مشاريع القوانين الأربعة المتعلقة بالسجون، وعلى رسم خرائط البنى التحتية القائمة للسجون، ودعم إنشاء مديرية عامة للسجون. وستقدم البعثة الدعم التقني واللوجستي والمتصل بالدعوة لتنفيذ مجموعة من مبادرات الإصلاح، بغية تحويل نظام السجون، من خلال حلقات عمل رفيعة المستوى، وجلسات عمل تقنية، وبناء القدرات في مجالات الإدارة وإعداد السياسات وحقوق الإنسان مع التركيز على المرأة. ولكفالة الحيز اللازم لتدريب موظفي السجون، ستواصل البعثة، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، تقديم الدعم التقني واللوجستي من أجل تحسين وتجهيز مدرسة تدريب موظفي السجون في لوزومو.

82 - وستواصل البعثة تعزيز الأمن في 13 سجناً ذا أولوية في إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية لاحتواء وصد أي هجمات خارجية تشنها الجماعات المسلحة ومنع هروب السجناء الخطرين والهامين الذين يحتمل أن ينضموا إلى الجماعات المسلحة. وسيُعزَّز الأمن من خلال تحسين البنية التحتية لسجن كاباري وعقد دورات تدريبية لتعزيز قدرة موظفي السجون على منع وقوع حوادث خطيرة في السجون وإحباطها والتصدي لها.

83 - ولضمان الحفاظ على الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بظروف السجون والسجناء، ستعطي الأولوية للرعاية الصحية للسجناء وتوفير الطعام لهم بهدف الحد من الوفيات المرتفعة والمتكررة المرتبطة بهذه الحوادث. وستستمر الجهود الرامية إلى منع واحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 والإيبولا وغيرها من الأمراض المعدية في السجون. وبالإضافة إلى ذلك، وبالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، ستدعم البعثة السلطات الوطنية في تحقيق الأمن الغذائي في السجون ذات الأولوية.

84 - وستركز البعثة أيضاً على الأولويات الاستراتيجية مع السلطات الوطنية والجهات الشريكة لتعزيز وجود مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية واضطلاعها بمهامها وخضوعها للمساءلة على صعيد المقاطعات من أجل تيسير انسحاب البعثة التدريجي وخروجها. وستركز البعثة أيضاً على تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية من أجل زيادة كفاءة قوة الشرطة وفعاليتها وتحسين القيادة والتحكم فيها؛ وعلى تجديد البنية التحتية بما في ذلك مدرسة تدريب الشرطة الوطنية؛ وعلى تحسين المساءلة والتقييد بحقوق الإنسان واحترامها عن طريق تعزيز قدرة المفتش العام للشرطة الوطنية الكونغولية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات.

85 - وستدعم البعثة تنفيذ برنامج الحكومة الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وصندوق بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية، ستوفر الدعم للحكومة في تنسيق جهود جميع الجهات الشريكة وتوجيهها نحو هدف محدد يتمثل في كفالة تكامل التمويل والبرامج وتحقيق الاستفادة الأقصى للمجتمعات المحلية المتضررة. ويشكل نجاح هذا الجهد المتعلق بإعادة الإدماج المجتمعي المستدام وتحقيق الاستقرار عاملاً أساسياً في انسحاب البعثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة ناجحة ومستدامة. وستواصل البعثة بناء قدرة منظمات المجتمع المدني والسلطات والمجتمعات المحلية لضمان نقل المعارف بشأن عملية سياسية وعملية سلام مراعيتين للمنظور الجنساني، مع العمل على زيادة قدرتها على الدعوة إلى مشاركة المرأة وإشراكها بصورة كاملة وفعالة ومجدية على جميع الأصعدة.

86 - وستواصل البعثة رصد انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية والقيود المفروضة على الحيز السياسي والتحقيق فيها والإبلاغ عنها من أجل ضمان تمتع الكونغوليين، نساء ورجالاً وفتياناً وفتيات، بحقوقهم الدستورية وتحليّ الموظفين الحكوميين بأقصى درجات ضبط النفس في تعاملهم مع الاحتجاجات السلمية. وسيساعد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان الحكومة في فرز المقاتلين السابقين لتحديد هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك في التشجيع على إنشاء وتعزيز عمليات العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وستدعم البعثة إجراء مشاورات منتظمة للمجتمعات المحلية المتضررة من العنف والنزاع من أجل إنشاء لجنة وطنية للحقيقة والعدالة والمصالحة؛ وتقديم الدعم التقني لتنفيذ استراتيجيات مقاضاة مرتكبي أخطر الجرائم على صعيد المقاطعات؛ ودعم مبادرات التعويض والإصلاحات المؤسسية لقطاع الأمن تماشياً مع خريطة الطريق التي وضعها رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، ستعمل البعثة مع الوزارات المعنية لدعم توطيد حيز ديمقراطي مفتوح وشامل للجميع وتشاركي يعزز مشاركة المجتمع المدني في استراتيجيات الإصلاح والتنمية في البلد، مع التركيز بشكل خاص على زيادة مشاركة النساء والشباب. وستواصل البعثة الدعوة إلى اعتماد إطار قانوني وسياساتي وطني لحماية الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان والموظفين القضائيين المشاركين في محاكمات تتعلق بجرائم خطيرة وانتهاكات جسيمة. وستواصل أيضاً تعزيز ودعم الآليات الرامية إلى تحسين المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ والمبادرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية من أجل منع تجدد النزاع. وستواصل أيضاً، بالتعاون مع الفريق القطري، تعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية الحيز السياسي والدعوة المناهضة لخطاب الكراهية من خلال إتاحة التعبير عن آراء اجتماعية وسياسية متنوعة عبر إذاعة أوكابي.

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

1-2 التقدم المحرز في معالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاعات بين المجتمعات المحلية
1-2 عدد الاتفاقات الجديدة المتعلقة بتسوية النزاعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، بما في ذلك تسوية النزاعات على الأراضي (2021/2020: 4؛ 2022/2021: 9؛ 2023/2022: 5)

1-2 زيادة عدد مسارات الحوار بين الحكومة والمجتمعات المتضررة من النزاع لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع (2021/2020: 3؛ 2022/2021: 5؛ 2023/2022: 7)

2-1-3 عدد برامج تحقيق الاستقرار المنفذة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري التي حددت أولوياتها المجتمعات المحلية والحكومة (2021/2020: 6؛ 2022/2021: 6؛ 2023/2022: 6)

2-1-4 زيادة عدد الأعلام التي صدقت عليها الحكومة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتتجانسًا (2021/2020: 50؛ 2022/2021: 90؛ 2023/2022: 130)

النواتج

- إيفاد 5 بعثات رصد وتقييم إلى مناطق اضطراب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم المشاركة المجتمعية في تحقيق الاستقرار
- عقد اجتماعات أسبوعية مع الجهات صاحبة المصلحة من السياسيين والمجتمع المدني لمناقشة مبادرات الدبلوماسية الوقائية قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023 في المناطق التي لم يعد للبعثة وجود فيها
- عقد 5 جلسات حوار بشأن الممارسة الديمقراطية مع قادة المجتمعات المحلية في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بين المجتمعات المحلية
- اتخاذ 75 مبادرة محلية لتسوية النزاعات لمعالجة النزاعات والحد من التوتر والعنف بين الطوائف
- عقد اجتماعين للجنة التوجيهية الوطنية لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار لدعم برمجة الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار
- عقد 12 اجتماعًا تنسيقياً للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار لاستكمال المعلومات المتعلقة بتحديد التدخلات الرامية إلى تحقيق الاستقرار وبناء السلام في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وإيفاد 6 بعثات لرصد تنفيذ برامج الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار
- تنظيم 28 حلقة عمل لبناء القدرات ودورة لإذكاء الوعي مع سلطات الشرطة المحلية بشأن الخبرة المجتمعية ووساطة الشرطة

2-2 تحسين إمكانية الوصول إلى حيز ديمقراطي شامل للجميع، وتحقيق مشاركة سياسية مستدامة وهادفة للشرائح الرئيسية في المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب (2021/2020: 2؛ 2022/2021: 3؛ 2023/2022: 4)

2-2-2 انخفاض عدد الحالات الموثقة للانتهاكات التي ترتكبها جهات حكومية فيما يتعلق بالحقوق السياسية وحرية التجمع والتعبير (2021/2020: 530؛ 2022/2021: 600؛ 2023/2022: 500)

2-2-3 عدد الشكاوى المقدمة من المواطنين التي تعالجها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (2021/2020: غير متاح؛ 2022/2021: 3 000؛ 2023/2022: 3 500)

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع الكتل البرلمانية في المقاطعات بشأن الحوار الديمقراطي وتسوية النزاعات على مستوى المقاطعات للحد من العنف بين الطوائف
- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الحكومية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات للدعوة إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في الإدارة العامة
- تنظيم حلقتي عمل مع المؤسسات الوطنية وحلقتي عمل مع قادة المقاطعات الذين يعملون في مجال الحوكمة الرشيدة من أجل تعزيز مشاركة النساء والشباب في المفاوضات بشأن السلام والتعايش السلمي وحشد الموارد في إطار قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2250 (2015)
- عقد 7 دورات لبناء القدرات والتوجيه لما عدده 140 من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، منها 30 في المائة على الأقل من النساء والشباب، لدعم إعادة هيكلة وإعادة إحياء منظمات المجتمع المدني في دورها المتعلق بالنهوض بالحوكمة الديمقراطية ومنع العنف المتصل بالانتخابات
- تنظيم 20 دورة للتوعية وبناء الثقة لما عدده 200 من أفراد وقادة المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب في المناطق الحضرية والريفية المعنية، لتعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة المشاعر المناهضة للبعثة
- تنظيم حملات إعلامية متعددة الوسائط وإعداد برامج توعية دعماً لولاية البعثة، من خلال ما يلي: (أ) البث على مدار الساعة من إذاعة أوكابي والوصول إلى جمهور يناهز عدده 24 مليون شخص أسبوعياً؛ (ب) إنتاج 52 مقطع فيديو قصيراً للمنصات الرقمية للبعثة؛ (ج) تشغيل وإدارة الموقعين الشبكيين للبعثة وإذاعة أوكابي، وتحميل مقالات وأخبار وصور من جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية يومياً؛ (د) توفير معلومات موثوقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي
- تنظيم 3 دورات توعية تستهدف الطلاب في المؤسسات التعليمية لتعزيز الحوار السياسي بشأن تحقيق الاستقرار والسلام والأمن ودعم المؤسسات الوطنية والانسحاب التدريجي للبعثة
- عقد 10 دورات توعية لفائدة 200 مشارك ومشاركة من المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في كينشاسا وغوما وبوكافو وبونيا وبيني من خلال إذاعة أوكابي لزيادة الوعي وتمكين المرأة وبإمكانية الوصول إلى حيز ديمقراطي شامل
- عقد 4 حلقات عمل لفائدة 120 صحفياً، منهم 30 في المائة على الأقل من النساء، وتنظيم حملة إعلامية لتعزيز التواصل المراعي للاعتبارات الجنسانية والخالي من التحيز الجنساني في وسائط الإعلام وتحسين التغطية الإعلامية للنساء في السياسة وفي مبادرات السلام والأمن
- تنظيم 5 حلقات مناقشة عامة مع ممثلين عن الشباب بشأن مبادئ الذكورة الإيجابية والمواطنة المراعية للاعتبارات الجنسانية باستخدام قيادات محلية حضرية معروفة باسم "بطلات وسفيرات السلام"

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 2-3 تعزيز إمكانات وقدرات مؤسسات الدولة على إرساء سيادة 1-3-2 النسبة المئوية لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالمهنية والقانون والأمن وصونهما والمساءلة والإطار المؤسسي في خطة عمل الإصلاح (2020-2024) للشرطة الوطنية الكونغولية (2020/2021: 6 في المائة؛ 2022/2021: 20 في المائة؛ 2023/2022: 30 في المائة)

2-3-2 عدد الحوادث المتصلة بالأمن في السجون (2021/2020: 6؛
2022/2021: 10؛ 2023/2022: 9)

2-3-3 زيادة النسبة المئوية للكونغوليين الذين يعربون عن ثقتهم بنظام
العدالة (2021/2020: 30 في المائة؛ 2022/2021: 32 في المائة؛
2023/2022: 33 في المائة)

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع الكتل البرلمانية بشأن إصلاح الحوكمة وتسوية النزاعات على صعيد المقاطعات
- عقد اجتماعات شهرية مع أعضاء الحكومة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات للعمل على تنفيذ الخطة الانتقالية
- عقد اجتماعات شهرية مع أعضاء الحكومة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات لمناقشة تنفيذ الاستراتيجية المشتركة لإصلاح إدارة المناجم والإصلاح الزراعي وإصلاح النظام الانتخابي (المادة 12 من القانون الانتخابي) وسياسة التنمية المحلية
- عقد اجتماعات أسبوعية مع الجهات الفاعلة السياسية الرفيعة المستوى والجهات صاحبة المصلحة، على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى صعيد المقاطعات، لتيسير الحوار والحل السلمي للنزاعات السياسية والدعوة إلى توافق الآراء بشأن أداء المؤسسات الرئيسية، بما يشمل قطاع الأمن، وبشأن أهمية المشاركة السياسية للمرأة، والمساعدة في التوصل إلى اتفاق الآراء هذا
- تنظيم 4 حلقات عمل لفائدة 120 مشاركاً، منهم 30 في المائة على الأقل من النساء، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري دعماً للحكومة في استكمال إطلاق النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانينقا
- إنشاء آلية رصد في تجانينقا وتوفير الدعم لآلتيي رصد في كاساي وكاساي الوسطى معنيين بمبادرات منع نشوب النزاعات وبناء السلام لمنع العودة إلى النزاع العنيف
- تنظيم حلقة عمل مشتركة وإجراء مشاورات شهرية مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة والأطراف المعنية على الصعيدين الدولي والوطني، وتنظيم مشاورات فصلية مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية لدعم السلطات الوطنية في تفعيل استراتيجية الانتقال المشتركة، بما في ذلك وضع خريطة طريق لتنفيذها، وإنشاء آليات تنسيق على الصعيدين التقني والاستراتيجي للإشراف على تنفيذها وتوجيه عملية التنفيذ هذه، ووضع مبادرات للاتصالات الاستراتيجية دعماً لنشر المعلومات بشأن الخطة وتعزيز تولي المجتمعات المحلية زمام الأمور المتعلقة بها
- إجراء مشاورات شهرية مع الدول الأعضاء في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وأعضاء مجلس الأمن، والجهات الدبلوماسية الشريكة الرئيسية الأخرى لضمان مشاركتها في دعم تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم استراتيجية الانتقال المشتركة
- عقد اجتماعات تنسيق شهرية مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لتعزيز نهج متسق لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم 10 مشاورات رفيعة المستوى مع الحكومة وسلطات القضاء العسكري بشأن التدابير التأديبية أو القضائية المتعلقة بـ 25 حالة انتهاك ارتكبتها مسؤولون رفيعو المستوى تم تحديدها من خلال تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

- عقد 24 اجتماعا رفيع المستوى مع مسؤولين في وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان لتعزيز المساءلة، والنهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ وتعزيز المصالحة الوطنية وتقديم التعويض لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ ومحاسبة المتهمين بانتهاك القانون الدولي الإنساني أو بارتكاب انتهاكات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان
- تدريب 3 000 ضابط من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية، نسبة 20 في المائة منهم من النساء، في مجال إجراءات التحقيق وإدارة مسرح الجريمة، بما في ذلك تقنيات الاستدلال الجنائي، مع أخذ النهج المراعية للمنظور الجنساني في الاعتبار
- عقد 10 اجتماعات تقنية للأفرقة الفرعية المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل لتنفيذ خطة العمل ذات الأولوية المتعلقة بالسياسة الوطنية لإصلاح العدالة، واجتماع استراتيجي واحد للجنة التوجيهية لدعم رصد تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية للفترة 2021-2023
- عقد 60 اجتماعا للجان متابعة انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية للتوعية والتدريب بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان
- عقد 5 اجتماعات لأغراض الدعوة مع البرلمانين والقضاة والمدعين العامين والمحامين لاعتماد القانون المقترح المتعلق بحماية الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان والموظفين القضائيين المشاركين في المحاكمات المتصلة بالجرائم الخطيرة
- تنظيم دورتين لبناء القدرات مع الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن حماية المدنيين بطريقة مراعية للاعتبارات الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن
- تقديم المشورة والتوجيه أسبوعيا إلى السلطات القضائية في 3 مقاطعات بشأن تعزيز أداء منظومة العدالة الجنائية، ومراعاة الأصول القانونية، والحد من الاحتجاز غير القانوني
- تنظيم 20 جلسة للمحاكم المدنية المتنقلة للحد من تراكم القضايا والتصدي للاحتجاز غير القانوني والمطول
- تنظيم 4 حلقات عمل لفائدة 120 من ضباط الشرطة القضائية وكتبة المحاكم والقضاة بشأن سبل تحسين أداء منظومة العدالة الجنائية
- إجراء 3 تقييمات قضائية للمحاكم ومكاتب الادعاء في 3 مقاطعات وعقد حلقات عمل بشأن نتائج التقييمات تركز على مسألة رد الحقوق
- عقد 15 مؤتمرا صحفيا بشأن السلام والأمن وبشأن دعم الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والنظام القضائي، وحقوق الإنسان، واستهداف الصحفيين
- عقد 5 حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة 100 موظف من موظفي وزارة العدل وإدارة السجون بشأن برامج ومشاريع وسياسات إصلاح السجون
- تركيب نظم المراقبة بأجهزة التلفزيون ذات الدوائر المغلقة في سجنين من السجون ذات الأولوية؛ وإعادة تأهيل زنازانات السجناء وبناء برج مراقبة في سجن بوتيمبو؛ وإعادة تأهيل جدار محيطي في سجن بونيا؛ ورفع مستوى الأمن في سجن كاباري إلى سجن خاضع لإجراءات أمنية متوسطة الشدة
- إيفاد 5 بعثات مشتركة مع سلطات السجون الوطنية لتقييم الظروف في 13 سجنا ذات أولوية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية
- تدريب 500 من موظفي السجون، منهم 100 امرأة على الأقل، على تأدية المهام المتعلقة بالسجون، مع التركيز على الأمن، وتمارين المحاكاة، وبيانات السجناء، وحقوق الإنسان، وإدارة شؤون النساء والشباب
- تنظيم 10 دورات تدريبية لفائدة 200 ضابط شرطة، نسبة 30 في المائة منهم ستكون من النساء، و 7 دورات لتدريب المدربين لفائدة 70 من ضباط الشرطة، نسبة 20 في المائة منهم ستكون من النساء، بشأن منع العنف الجنسي وحماية ضحايا العنف الجنسي
- تنظيم دورة تدريبية لفائدة 20 من ضباط شرطة التعدين، نسبة 20 في المائة منهم ستكون من النساء، بشأن تقنيات التحقيق المتعلقة بالاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة النارية، فيما يتعلق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان

- إجراء 12 بثاً إذاعياً عن خطاب الكراهية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق الانتخابات

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 4-2 منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من خلال عملية عدالة انتقالية وطنية فعالة
- 1-4-2 ازدياد عدد آليات العدالة الانتقالية غير القضائية المنشأة عملاً بخريطة الطريق التي وضعتها الحكومة (2021/2020): لا ينطبق؛ (2022/2021: 1؛ 2023/2022: 4)
- 2-4-2 ازدياد عدد لجان الحقيقة والمصالحة (2021/2020): لا ينطبق؛ (2022/2021: 1؛ 2023/2022: 2)

النواتج

- تنظيم 25 حلقة عمل للتوعية وبناء القدرات لفائدة 500 سلطة قضائية كونغولية مدنية وعسكرية لتعزيز الإمساك بزمam عملية العدالة الانتقالية والمشاركة فيها
- تنظيم 25 حلقة عمل للتوعية وبناء القدرات لفائدة 500 صحفي وعضو في جمعيات الضحايا وقادة المجتمع المدني لتعزيز المشاركة في عملية العدالة الانتقالية ودعمها

مؤشرات الإنجاز

الإنجاز المتوقع

- 5-2 القيام بعملية إصلاح قطاع الأمن يُمسك بزمamها على المستوى الوطني وتكون خاضعة للمساءلة وفعالة
- 1-5-2 اعتماد الحكومة خطة وطنية لإصلاح قطاع الأمن وخريطة الطريق المقابلة لها (2021/2020): لا ينطبق؛ (2022/2021: 4) مشروع خطة واحد (2023/2022)
- 2-5-2 ازدياد عدد القوانين المعتمدة لتنظيم عمل المؤسسات الأمنية (2021/2020): لا ينطبق؛ (2022/2021: 4)
- 3-5-2 عدد استراتيجيات الإصلاح القطاعي التي جرى إعدادها (2021/2020): لا ينطبق؛ (2022/2021: 4)
- 4-5-2 النسبة المئوية للنساء في المناصب القيادية في المؤسسات الأمنية (2021/2020): غير متوفرة؛ (2022/2021: 2023/2022): غير متوفرة؛ (5 في المائة)

النواتج

- إقامة 5 حوارات استشارية لما عدده 200 من ممثلي الحكومة وأعضاء اللجان البرلمانية للدفاع والأمن، والمجتمع المدني، والوزارات التنفيذية والمؤسسات الأمنية، إضافة إلى ممثلي المجتمعات المحلية
- عقد 15 جلسة عمل لصياغة وتطوير خطة وطنية لإصلاح قطاع الأمن وخريطة طريق لتنفيذها
- تنظيم حلقتي عمل للتوعية من أجل وضع خطة وطنية لإصلاح قطاع الأمن

- تنظيم 5 دورات توجيهية للنساء في المؤسسات الأمنية لتعزيز قدرتهن على صنع القرارات
- إجراء منظمات المجتمع المدني استطلاعين للرأي العام وتقييمات بشأن أداء المؤسسات الأمنية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

العوامل الخارجية

التزام السلطات المعنية والجهات الفاعلة السياسية على جميع المستويات بدعم أولويات الحكومة؛ واعتماد أو دعم مسارات رئيسية على المستوى الوطني لعمليات بناء السلام وبناء الدولة على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات. وقدرة الشخصيات السياسية الرئيسية، بما يشمل القيادات السياسية النسائية، على المشاركة في الحوار وبناء توافق الآراء مع جميع القطاعات بشأن العملية السياسية. وقيام الحكومة بتقديم الدعم للمؤسسات القضائية والإصلاحية، والتزامها بمقاواة قادة الجماعات المسلحة أو أفراد قوات الأمن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ووفاء الجهات الفاعلة الإقليمية بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطارى بشأن السلام والأمن والتعاون فيما يتعلق بعدم توفير المأوى أو أي نوع من الحماية للأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو أعمال إبادة جماعية. وقيام الجهات الشريكة الدولية بتقديم التمويل دعماً لوجود فريق الأمم المتحدة القطري. ومواصلة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التزامها بأولويات استراتيجية الانتقال المشتركة وانخراطها بالكامل في التخطيط للانتقال.

الجدول 3

الموارد البشرية: العنصر 2، تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

المجموع	الفئة
	أولاً - شرطة الأمم المتحدة
591	المعتمد للفترة 2022/2021
591	المقترح للفترة 2023/2022
-	صافي التغير
	ثانياً - وحدات الشرطة المشكلة
1 410	المعتمد للفترة 2022/2021
1 410	المقترح للفترة 2023/2022
-	صافي التغير
	ثالثاً - الأفراد المقدمون من الحكومات
90	المعتمد للفترة 2022/2021
90	المقترح للفترة 2023/2022
-	صافي التغير
	الموظفون الدوليون
	وأع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع
	أع م - مد-1 - ف-4 - ف-2 - الميدانية الفرعي
	الوطنيون ⁽¹⁾ المتحدة المتطوعو الأمم المجموع
	رابعاً - الموظفون المدنيون
	مكتب مفوض الشرطة
6	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
6	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	صافي التغير

الموظفون الدوليون									
وأع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة - المجموع	الوطنية	الوطنية ⁽¹⁾	الوطنية						
أع م	مد-1	ف-4	ف-2	الوطنية	الوطنية	الوطنية	الوطنية	الوطنية	الوطنية
رابعاً - الموظفون المدنيون									
وحدة السجن									
5	1	2	2	-	-	2	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
5	1	2	2	-	-	2	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج									
11	7	-	4	2	-	2	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
11	7	-	4	2	-	2	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
57	-	56	1	-	1	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽⁻⁾ للفترة 2022/2021
57	-	56	1	-	1	-	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽⁻⁾ للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
المجموع الفرعي									
68	7	56	5	2	1	2	-	-	المعتمد للفترة 2022/2021
68	7	56	5	2	1	2	-	-	المقترح للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
قسم دعم تحقيق الاستقرار									
12	1	2	9	-	5	4	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
12	1	2	9	-	5	4	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
2	-	-	2	-	1	-	1	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽⁻⁾ للفترة 2022/2021
2	-	-	2	-	1	-	1	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽⁻⁾ للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
المجموع الفرعي									
14	1	2	11	-	6	4	1	-	المعتمد للفترة 2022/2021
14	1	2	11	-	6	4	1	-	المقترح للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
قسم دعم إقامة العدل									
22	1	15	6	-	3	2	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
22	1	15	6	-	3	2	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
1	-	-	1	-	-	1	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ⁽⁻⁾ للفترة 2022/2021
1	-	-	1	-	-	1	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ⁽⁻⁾ للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير

الموظفون الدوليون									رابعاً - الموظفون المدنيون
و أ ع - أ ع م	مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(أ)	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
المجموع الفرعي									
23	1	15	7	-	3	3	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
23	1	15	7	-	3	3	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
شعبة الشؤون السياسية									
55	8	15	32	4	11	15	2	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
55	8	15	32	4	11	15	2	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
مكتب الإعلام									
27	-	13	14	4	6	3	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
26	-	13	13	4	5	3	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
(1)	-	-	(1)	-	(1)	-	-	-	صافي التغيير
إذاعة أوكابي									
107	-	104	3	1	-	2	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
105	-	102	3	1	-	2	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
(2)	-	(2)	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون									
245	18	151	76	12	27	32	5	-	المعتمد للفترة 2022/2021
242	18	149	75	12	26	32	5	-	المقترح للفترة 2023/2022
(3)	-	(2)	(1)	-	(1)	-	-	-	صافي التغيير
60	-	56	4	-	2	1	1	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة 2022/2021
60	-	56	4	-	2	1	1	-	الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة 2023/2022
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
المجموع، بما في ذلك الوظائف المؤقتة									
305	18	207	80	12	29	33	6	-	المعتمد للفترة 2022/2021
302	18	205	79	12	28	33	6	-	المقترح للفترة 2023/2022
(3)	-	(2)	(1)	-	(1)	-	-	-	صافي التغيير
المجموع									
2 396									المعتمد للفترة 2022/2021
2 393									المقترح للفترة 2023/2022
(3)									صافي التغيير

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير (الإبقاء على وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-3)

الموظفون الوطنيون: لا يوجد تغيير (الإبقاء على 56 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (10 وظائف وطنية من الفئة الفنية و 46 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة))

87 - وخلال الفترة 2022/2023، من المتوقع أن يدخل برنامج الحكومة المجدد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يركز على إعادة الإدماج المجتمعية، مرحلة التشغيل وأن يزداد عبء العمل الواقع على عاتق قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يوفر الدعم المتعلق بأعداد أكبر من حالات الاستسلام وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظرا إلى أن البرنامج جديد نسبيا، ستكون هناك حاجة مستمرة لبذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التقني للحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل ضمان فعالية البرنامج واسترشاده باستراتيجية وطنية. وسيكون من الضروري أيضا تعزيز التنسيق مع الجهود الأوسع المبذولة لإعادة التأهيل وتحقيق الاستقرار في المقاطعات؛ وضمان تكييف الدروس المستفادة وتطبيقها. وسيواصل القسم دعم نزع سلاح المقاتلين الأجانب وتسريحهم وإعادةهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، وسيضع خطة لنقل العملية إلى السلطات الوطنية استعدادا للخفض التدريجي لقوام البعثة.

88 - وبناء على ذلك، يقترح الإبقاء على 8 وظائف مؤقتة لموظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (1 ف-3 و 7 وظائف وطنية من الفئة الفنية)، و 3 وظائف مؤقتة لموظف معاون لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (وظائف وطنية من الفئة الفنية) و 46 وظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة).

قسم دعم تحقيق الاستقرار

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير (الإبقاء على وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (مد-1 و ف-3))

89 - لاحظ مجلس الأمن في قراره 2612 (2021) أن الاستقرار السياسي والأمن فضلا عن زيادة حضور الدولة في مناطق النزاع أمور تكتسب أهمية بالغة لتوطيد الانتقال السياسي الحالي والسلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعا السلطات الكونغولية إلى العمل على تحقيق استقرار مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها بدعم من البعثة.

90 - وفي القرار 2612 (2021) أيضا، أكد مجلس الأمن على الحاجة إلى تكييف إجراءات التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة حسب الظروف، ودعا الحكومة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد، تجمع بين النهجين العسكري وغير العسكري، بما في ذلك عن طريق عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية والمبادرات المحلية لبناء السلام التي تراعي احتياجات وتجارب النساء والفتيات، بالتنسيق مع البعثة وبدعم منها. وفي هذا الصدد، رحب المجلس بإنشاء برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وحث الحكومة وشركاءها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على تقديم الدعم الكافي وفي الوقت المناسب على وجه السرعة من أجل التنفيذ السريع والفعال للبرنامج.

91 - ولكي تتمكن البعثة من تعزيز عملياتها الاستراتيجية للتنسيق والتعاون مع الحكومة الوطنية على أعلى المستويات بشأن تحقيق الاستقرار وإعادة الإدماج المجتمعية وبغرض تطوير أوجه تآزر أكثر فعالية مع فريق الأمم المتحدة القطري، هناك حاجة لإبقاء وظيفة مؤقتة لموظف رئيسي للتنسيق (مد-1)، يكون مقرها في كينشاسا. فالمحافظة على هذه الوظيفة ستضمن الدعم الفعال والمنسق تنسيقاً جيداً للحكومة بشأن مسائل إعادة الإدماج المجتمعية وتحقيق الاستقرار على مستوى العاصمة.

92 - وسيكون الموظف الرئيسي للتنسيق (مد-1)، المسؤول مباشرة أما نائب الممثل الخاص للأمم العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، المحاور الرئيسي للبعثة على الصعيد السياسي وسيعاون مع كبير المنسقين في الحكومة على المستوى الاستراتيجي. وبهذه الصفة، سيقدم الموظف الرئيسي للتنسيق التوجيه الاستراتيجي لما توفره الأمم المتحدة من دعم للبرنامج الوطني، بسبل منها تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة، مع التركيز على تحقيق الاستقرار، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز قدرة مؤسسات الدولة، تماشياً مع نهج الترابط الثلاثي. وعلاوة على ذلك، سيكون الموظف الرئيسي للتنسيق مسؤولاً عن الإشراف العام على دعم الأمم المتحدة للبرنامج الوطني، بما في ذلك تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار؛ ودعم المساعي الحميدة الرامية إلى المصالحة بين الطوائف، سواء على الصعيد الميداني مع المجتمعات المحلية أو على صعيد عواصم المقاطعات وكينشاسا؛ والتواصل مع مدير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، لكفالة التطبيق الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة دعماً للبرنامج الوطني، ومع مدير شعبة الشؤون السياسية، لكفالة اتباع نهج سياسي متسق. وسيكفل الموظف الرئيسي للتنسيق الإشراف على وحدة دعم الاستقرار وتكامل الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة.

93 - وطلب مجلس الأمن من البعثة في قراره 2612 (2021) دعم الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن، من أجل إنشاء مؤسسات تابعة للدولة تؤدي وظائفها وتتمتع بالكفاءة المهنية وتكون خاضعة للمساءلة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية والقضائية. وطلب من البعثة أيضاً توفير التنسيق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين ووكالات الأمم المتحدة في اتباع نهج محدد الأهداف ومتسلسل ومنسق لتحقيق الاستقرار يسترشد بتحليل حديث للنزاع، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار واعتماد نهج يراعي حالة النزاع على صعيد البعثة.

94 - وتماشياً مع الخطة الانتقالية المشتركة المقدمة إلى مجلس الأمن في 15 أيلول/سبتمبر 2021، ستسلم البعثة مسؤولياتها تدريجياً إلى السلطات الكونغولية بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري في المواقع التي لم يعد الوضع السياسي والأمني فيها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما كانت الحالة في مقاطعتي كاساي وفي مقاطعة تتجانيقا. ويوصى في إطار هذه العملية بأن يُنقَّح، قدر الإمكان، توزيع المهام المواضيعية الرئيسية بين البعثة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري بناء على عملية مشتركة لتحديد الأولويات، لدعم نقل المهام المدنية إلى الحكومة. وسيكون تحقيق الاستقرار بشكل تدريجي في حالات النزاع من خلال الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار إحدى نقاط انطلاق عملية الانتقال. وبشكل النهج الترابطي أيضاً عنصرًا رئيسياً في عملية الانتقال والخفض التدريجي في كل من مقاطعتي كاساي ومقاطعة تتجانيقا. ومن أجل دعم الانتقال في مقاطعتي كاساي، يتعين الإبقاء على وظيفة موظف التنسيق (ف-3).

95 - وسيواصل موظف التنسيق (ف-3) توفير الدعم لعملية الانتقال في مقاطعتي كاساي، بما في ذلك دعم النهج الترابطي من خلال التنسيق والتفاعل السياسي، دعماً للتدخلات المتعددة الأطراف للبنك الدولي والجهات المانحة على صعيد ثنائي؛ وتعزيز اتباع نهج متسق بين سلطات المقاطعات والفريق القطري والجهات المانحة الدولية دعماً للنهج الترابطي في مقاطعتي كاساي؛ ودعم وضع البرامج وإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة وإدارة الآليات المالية، فضلاً عن الرصد وإسداء المشورة بشأن تصميم وتنفيذ أنشطة تحقيق الاستقرار؛ وإعداد سياسات واستراتيجيات وبرامج بالتشاور مع سائر الأقسام الفنية والجهات الشريكة.

قسم دعم إقامة العدل

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير (الإبقاء على وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-5)

96 - خلال الفترة 2023/2022، سيواصل قسم دعم إقامة العدل تنفيذ خطة انتقال واسعة في مجال سيادة القانون، من خلال تنسيق أكبر داخل البعثة ومع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة. ويؤدي كبير موظفي الشؤون القضائية (ف-5) دوراً بالغ الأهمية في تمكين ما تقوم به البعثة من تعاون وتنسيق على نحو استراتيجي ومطرد، فضلاً عما يتصل بذلك من تخطيط وأعمال برنامجية لازمة لكفالة نجاح البرنامج المشترك. ونظراً إلى أنه من المتوقع أن يستمر تطوير البرنامج في الفترة 2023/2022 وتوسيع نطاقه نتيجة لحشد الموارد، يُقترح الإبقاء على وظيفة كبير موظفي الشؤون القضائية (ف-5) لضمان عدم فقدان الزخم الراهن وتحقيق التكامل الضروري مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم الشرطة الذي يجري إعداده.

97 - وسيبقى كبير موظفي الشؤون القضائية مسؤولاً عن التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين للدعم المقدم من البعثة لتوسيع نطاق مؤسسات العدالة المدنية وتعزيزها؛ وتنسيق الأنشطة المتصلة بتوسيع نطاق مؤسسات الدولة وتعزيزها داخل البعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة؛ وتنفيذ البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة، بما في ذلك حشد الموارد وإدارة التمويل البرنامجي لدعم ذلك البرنامج؛ وإسهام قسم دعم إقامة العدل في عمليتي التخطيط الاستراتيجي ووضع النقاط الإرشادية المرتبطتين بالانتقال للبعثة.

مكتب الإعلام

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة ثابتة واحدة برتبة ف-2)

98 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليماي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة واحدة لموظف معاون لشؤون الإعلام (ف-2).

إذاعة أوكابي

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين ثابتتين (إلغاء وظيفتين ثابتتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

99 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليماي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفتين ثابتتين لمساعد لشؤون الإعلام (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

العنصر 3: الدعم

100 - في الفترة 2023/2022، ستواصل البعثة خفض مواردها من الموظفين المدنيين في المواقع التي لن تحتفظ بالبعثة فيها بعد الآن بوجود أو التي سينخفض فيها حجم الأنشطة ونطاقها. وسيسترد ذلك بالاستعراضات الداخلية للملاك الوظيفي للبعثة وبعمليات خفض القوام.

101 - وفي الفترة 2023/2022، ستواصل البعثة التركيز على توفير الدعم للمجالات التالية ذات الأولوية، على النحو الذي حددته قيادة البعثة ومفهوم عمليات القوة: (أ) توفير الدعم للمشاريع التي تعزز عملية إعادة تشكيل القوات وللكتاب القابلة للانتشار السريع ولواء التدخل التابع للقوة من خلال تحسين نقلها باستخدام الطائرات الثقيلة ذات الأجنحة الثابتة والدوارة والمركبات الجوية غير المأهولة المعززة؛ (ب) تحديث وتحسين أماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مرافق النظافة الصحية والمرافق الصحية للقوات والشرطة؛ (ج) تحديث مواقع الوحدات فيما يتعلق بالدفاع عن القواعد وحماية القوات من خلال توفير ما يكفي من لوازم الدفاع الميداني؛ (د) تقديم الدعم لنقل عناصر البنية التحتية لسلسلة الإمداد، بما في ذلك إنشاء مستودع متكامل في بيني والنقل الجزئي لمستودع متكامل من غوما إلى بوكافو، في ضوء الدروس المستفادة في أعقاب ثوران البركان في غوما في أيار/مايو 2021؛ (هـ) نقل قاعدة أوفيرا للوجستيات بعد الفيضانات المتكررة التي حصلت في القاعدة؛ (و) مواصلة تنفيذ أفضل الممارسات البيئية عن طريق تعزيز المعايير البيئية وفقا لخطة العمل البيئية للبعثة في مجالات إدارة النفايات ونظم التخلص منها واستهلاك الطاقة؛ (ز) تعزيز الدعم الطبي في منطقة بيني من خلال الوحدة الجراحية المتنقلة الخفيفة لتحسين وصول أفراد البعثة إلى مرافق الرعاية الصحية.

102 - وستبدأ البعثة عملية تحويل أسطول مركباتها من خلال الحصول على مركبات أكثر مراعاة للبيئة وأكثر فعالية من حيث التكلفة، بما في ذلك سيارات ركاب وسيارات هجينة من طراز جديد موفرة للطاقة. وستنفذ أيضا عملية إعادة توزيع أسطولها البري بما يتماشى مع قرارات لجنة تخصيص المركبات.

103 - وستستمر الاستعانة بشركات تجارية محلية متاحة في السوق لتوفير خدمات الطيران التي كانت تقدمها سابقا وحدات التمكين العسكرية. وهذا النهج أكثر فعالية من حيث التكلفة ويدعم بناء القدرات المحلية. وستواصل البعثة أيضا استبدال معدات الدعم لكفالة عدم المساس بمعايير السلامة والاحتياجات التشغيلية.

104 - وتتضمن استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة للتعليم للفترة 2021-2025، التي توجه جميع البرامج والأنشطة المتصلة بالتعليم المضطلع بها في الأمانة العامة، بما في ذلك البرامج والأنشطة التي تدار بصورة مركزية وتلك التي تديرها الكيانات، قائمة أولويات التعلم التالية: القدرات المتعلقة بالبيانات والتحليلات، والابتكار، والتنسيق، والشراكة بهدف تمكين الموظفين من اكتساب معارف ومهارات وكفاءات جديدة. وستساعد مشاركة قيادة المنظمة على إطلاق استراتيجية التعلم الجديدة وضمان توفير الدعم من القمة إلى القاعدة للموظفين الذين قُلص عددهم ولتعلم الامتثال.

105 - وسيواصل عنصر سلسلة الإمداد تحسين عملياته. وسيضمن تنفيذ النموذج المرجعي العملي لسلسلة الإمداد وأحكام دليل مشتريات الأمم المتحدة المحدث توافق خطط الطلب والشراء مع استراتيجية انتقال البعثة. وسيتم تجديد التركيز على الإشراف على المخزونات لضمان أن تكون محتوياتها مستتدة إلى الاحتياجات التشغيلية وممثلة لسياسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستقوم لجنة معنية بتخطيط الطلب بالنظر في خطط الشراء والطلب وإقرارها وسيتحقق المستودع المركزي من المخزونات عند

بدء أنشطة التوريد. وسيسفر ذلك عن تبسيط الممارسة المتعلقة بالمشتريات، والحد من التكرار، وإلغاء المخزونات المزدوجة. وسيركز عنصر سلسلة الإمداد على زيادة المساءلة والإشراف المتصلين بالأصول المملوكة للأمم المتحدة من خلال لجنة تقليص الأصول في المواقع المزمع إغلاقها وعن طريق التخلص من الأصول الزائدة التي تتجاوز نطاق الاحتياجات التشغيلية.

الإنجاز المتوقع

مؤشرات الإنجاز

- 1-3 تقديم خدمات دعم تتسم بالسرعة والفعالية والكفاءة والمسؤولية إلى البعثة
 1-3-1 النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (2021/2020: 74,6 في المائة؛ 2022/2021: 90 في المائة؛ 2023/2022: 90 في المائة)
- 2-1-3 متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية المأذون بها الشاغرة (2021/2020: 12,2 في المائة؛ 2022/2021: 11,5 في المائة؛ 2023/2022: 11,5 في المائة)
- 3-1-3 متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات (2021/2020: 31,3 في المائة؛ 2022/2021: 42 في المائة؛ 2023/2022: 33 في المائة)
- 4-1-3 متوسط عدد الأيام اللازمة للاستعداد من قائمة المرشحين المقبولين، من تاريخ إغلاق باب الترشح للوظائف الشاغرة إلى تاريخ اختيار المرشحين، بالنسبة للمرشحين الدوليين (2021/2020: 85؛ 2022/2021: 60؛ 2023/2022: 60)
- 5-1-3 متوسط عدد الأيام التي تستغرقها إجراءات الاستعداد لشغل وظائف معينة، من تاريخ إغلاق باب التقدم للوظيفة الشاغرة حتى اختيار المرشحين المقبولين لشغل الوظائف الدولية (2021/2020: 251؛ 2022/2021: 120؛ 2023/2022: 120)
- 6-1-3 درجة التقييم الإجمالية في سجل الأداء في مجال الإدارة البيئية (2021/2020: 83؛ 2022/2021: 74؛ 2023/2022: 84)
- 7-1-3 النسبة المئوية لجميع الحوادث التي طرأت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتم حلها في إطار الأهداف المقررة للمشاكل ذات الأهمية العالية والمتوسطة والمنخفضة (2021/2020: 81 في المائة؛ 2022/2021: 98,5 في المائة؛ 2023/2022: 98 في المائة)
- 8-1-3 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية الميدانية (2021/2020: 50 في المائة؛ 2022/2021: 85 في المائة؛ 2023/2022: 90 في المائة)

3-1-9 الدرجة الإجمالية في الرقم القياسي لإدارة الممتلكات استنادا إلى
20 مؤشرا أساسيا من مؤشرات الأداء الرئيسية (2021/2020: 1 956؛
2022/2021: 2 000؛ 2023/2022: 2 000)

3-1-10 الانحراف عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة
وتوقيت عملية الشراء (2021/2020: 6,7 في المائة؛ 2022/2021:
20 في المائة؛ 2023/2022: 20 في المائة)

3-1-11 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبان للأمم المتحدة
مستوفية للمعايير في 30 حزيران/يونيه، وفقا لمذكرات التفاهم
(2021/2020: 79,5 في المائة؛ 2022/2021: 75 في المائة؛
2023/2022: 80 في المائة)

3-1-12 امتثال البائعين لمعايير الأمم المتحدة لحصص الإعاشة من
حيث تسليمها وجودتها وإدارة مخزوناتهما (2021/2020: 95,7 في المائة؛
2022/2021: 98 في المائة؛ 2023/2022: 98 في المائة)

النواتج

تحسين الخدمات

- تنفيذ خطة العمل البيئية على نطاق البعثة، تمشيا مع الاستراتيجية البيئية
- دعم تنفيذ استراتيجية ومخطط إدارة سلسلة الإمداد

الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

- تنفيذ 12 توصية من توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المقرر تنفيذها بحلول نهاية العام (31 كانون الأول/ديسمبر) و 15 توصية من التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات عن سنوات مالية سابقة، بصيغتها التي وافقت عليها الإدارة

خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة 37 طائرة، بما في ذلك 8 طائرات ثابتة الجناحين و 29 طائرة مروحية و 3 مركبات جوية غير مأهولة
- توفير 16 940 ساعة طيران مقررة، منها 6 600 ساعة من مقدمي خدمات الطيران التجاري، و 10 340 ساعة من مقدمي خدمات الطيران العسكري، لجميع الخدمات، بما في ذلك خدمات الركاب، والبضائع، والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين، والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لما عدده 37 طائرة و 6 مطارات و 51 موقعا لهبوط الطائرات

خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

- توفير خدمات الميزانية والمالية والمحاسبة فيما يتعلق بميزانية قدرها 1 037,3 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
- وضع الصيغة النهائية للبيانات المالية السنوية للبعثة امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

خدمات الموظفين المدنيين

- تقديم خدمات الموارد البشرية لما عدده 2 492 موظفاً مدنياً (609 موظفين دوليين، و 1 521 موظفاً وطنياً، و 57 موظفاً في وظائف مؤقتة، و 305 من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم في تجهيز المطالبات، والاستحقاقات والمزايا، والتوظيف، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية داخل البعثة لما عدده 5 357 من المشاركين المدنيين، وتوفير الدعم للدورات التدريبية خارج البعثة لما عدده 192 من المشاركين المدنيين
- دعم عملية تجهيز 4 113 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 226 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 432 طلب سفر لأغراض تتعلق بالتدريب، لفائدة الموظفين المدنيين

الخدمات المتعلقة بالمرافق والبنية التحتية والخدمات الهندسية

- توفير خدمات الصيانة والتوصيل لما عدده 103 من أماكن البعثة في 8 مواقع
- تشييد أو صيانة 250 كيلومتراً من الطرق و 5 مجار مائية و 5 جسور و 6 مطارات و 57 منصة للطائرات العمودية
- تشغيل وصيانة 659 من مولدات الكهرباء المملوكة للأمم المتحدة و 3 707 ألواح/محطات للطاقة الشمسية، إضافة إلى خدمات الكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين
- تشغيل وصيانة المرافق المملوكة للأمم المتحدة الخاصة بالإمداد بالمياه ومعالجة المياه (46 محطة لمعالجة النفايات في 6 مواقع، و 35 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها في 6 مواقع، و 6 محطات لتعبئة المياه في 6 مواقع)
- توفير خدمات إدارة النفايات، بما في ذلك خدمات جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها في 9 مواقع
- توفير خدمات التنظيف، وصيانة الأرضيات، ومكافحة الآفات في 8 مواقع

خدمات إدارة الوقود

- إدارة عمليات الإمداد والتخزين لما قدره 24,5 مليون لتر من البنزين وتخزينها، بما في ذلك 13,6 مليون لتر للعمليات الجوية، و 3,6 ملايين لتر للنقل البري، و 7,3 ملايين لتر لمولدات الكهرباء ومرافق أخرى، ومن الزيوت ومواد التشحيم في 27 نقطة توزيع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونقطتي توزيع في أوغندا

خدمات تكنولوجيا المعلومات الجغرافية والمكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية

- توفير ودعم 5 065 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة باليد، و 1 848 من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة للمركبات، و 172 محطة إذاعية أساسية
- تشغيل وصيانة 62 محطة للبث الإذاعي على موجات التضمين الترددي (FM) و 10 مرافق للإنتاج الإذاعي

- تشغيل وصيانة شبكة للاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو وإرسال البيانات، تضم 32 محطة طرفية دقيقة الفتحة، و 137 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وتوفير خطط لخدمات السواتل والهواتف المحمولة
- توفير ودعم 3 599 جهازا حاسوبيا و 779 طابعة لقوام متوسطه 3 721 من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافة إلى 1 336 جهازا حاسوبيا و 28 طابعة لأغراض الاتصال بين أفراد الوحدات، إلى جانب خدمات مشتركة أخرى
- دعم وصيانة 20 شبكة محلية و 47 شبكة واسعة النطاق في 20 موقعا
- تحليل بيانات جغرافية مكانية تغطي مساحة 19 267 كيلومترا مربعا، وتعهد الطبقات الخرائطية الطبوغرافية والمواضعية، وإنتاج 41 خريطة

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة المرافق الطبية المملوكة للأمم المتحدة (8 عيادات/مستوصفات من المستوى الأول) وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (43 عيادة من المستوى الأول، ومستشفين من المستوى الثاني، ومستشفى من المستوى الثالث) في 9 مواقع، وكذلك تعهد الترتيبات التعاقدية مع 6 مستشفيات/عيادات
- تعهد ترتيبات الإجراء الطبي لما عدده 9 مرافق طبية (2 من المستوى الثاني، و 5 من المستوى الثالث، و 2 من المستوى الرابع) في 4 مواقع داخل منطقة البعثة وموقعين خارجها

خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم في مجال التخطيط والتوريد لاقتناء بضائع و سلع أساسية تُقدَّر قيمتها بمبلغ 306,0 ملايين دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
- استلام 12 500 طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها داخل منطقة البعثة
- أداء مهام الإدارة والمحاسبة والإبلاغ فيما يتصل بالتملكات والمنشآت والمعدات، والمخزونات المالية وغير المالية، وكذلك المعدات الواقعة دون الحد الأدنى والبالغة تكلفتها الأصلية الإجمالية 300,0 مليون دولار تماشيا مع السلطة المفوضة

خدمات الأفراد النظاميين

- التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام يتألف من 15 039 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (149 مراقبا عسكريا، و 359 من ضباط الأركان العسكريين، و 12 866 من أفراد الوحدات، و 435 من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و 1 230 من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة) و 55 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- معاينة المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وحالة الاكتفاء الذاتي لدى 52 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة والتحقق منها والإبلاغ عنها في 49 موقعا
- توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام يبلغ متوسطه 14 024 من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة
- تقديم الدعم في تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام يبلغ متوسطه 15 039 فردا من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 55 فردا من الأفراد المقدمين من الحكومات
- دعم عملية تجهيز 1 246 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 20 طلب سفر خارج منطقة البعثة لأغراض لا تتعلق بالتدريب و 5 389 طلب سفر لأغراض تتعلق بالتدريب

خدمات إدارة المركبات والنقل البري

- تشغيل وصيانة 1 465 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (843 مركبة ركاب خفيفة، و 214 مركبة لأغراض خاصة، و 32 سيارة إسعاف، و 38 عربة مصفحة، و 207 مركبات متخصصة أخرى، و 131 من المقطورات وملحقات المركبات)، و 3 188 مركبة مملوكة للوحدات، وتشغيل 8 ورشات ومرافق تصليح
- توفير خدمات النقل والنقل المكوكي اليومي لعدد متوسطه 920 من أفراد الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوفير خدمات النقل المكوكي لمدة 5 أيام أسبوعيا لعدد متوسطه 280 من أفراد الأمم المتحدة في عنيتيبي

السلوك والانضباط

- تنفيذ برنامج توعية بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة لفائدة 8 000 فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما يشمل أنشطة الرصد، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية
- تيسير إحالة ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الجهات الشريكة المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، للحصول على المساعدة الطبية والنفسية والقانونية، حسب الاقتضاء، بالتنسيق الوثيق مع المدافعة عن حقوق الضحايا
- تنفيذ حملة توعية مجتمعية تستهدف السكان المعرضين للخطر من خلال 20 نشاطا من أنشطة التوعية وتوزيع المواد الإعلامية على 6 000 من أفراد المجتمعات المحلية بدعم فعلي من الشبكات المجتمعية للشكاوى وجهات التنسيق المعنية وإذاعة أوكابي والمحطات الإذاعية للمجتمعات المحلية
- تقييم جميع الإبلاغات عن سوء السلوك، بما في ذلك حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتوثيق الادعاءات حيثما وجدت قرائن ظاهرة، وإحالة الادعاءات إلى جهات التحقيق المختصة لاتخاذ إجراءات بشأنها
- تنظيم دورتين تدريبيتين لفائدة 1 000 من أعضاء الآليات المجتمعية لتقديم الشكاوى بشأن سبل منع أسباب الشكاوى ومعالجتها وإحالة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

- تشغيل وصيانة 5 مرافق لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية إلى جميع أفراد البعثة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية
- تنظيم 10 دورات إلزامية لتوعية 100 من موظفي البعثة المدنيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- تنفيذ 90 برنامجا جماعيا لتوعية 10 000 فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
- تنظيم 60 دورة تدريبية توجيهية لفائدة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين جرى نشرهم وتناوبهم حديثا
- تنظيم 15 دورة تدريبية لتحديد المعلومات لفائدة 900 من الأفراد العسكريين و 6 دورات تدريبية للتعريف عن طريق الأقران في 6 من مواقع البعثة لفائدة 100 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
- عقد حلقتي عمل بشأن تقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية لفائدة 30 مستشارا في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وحلقتي عمل بشأن العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لفائدة 30 مشرفا في مجال العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس
- إطلاق حملة ترويج للاستشارات والفحوص السرية الطوعية كل ثلاثة أشهر في مختلف مواقع البعثة
- توفير خدمات المشورة والفحص السرية والطوعية لفائدة 3 500 من أفراد البعثة

- تنظيم 12 بعثة متنقلة لتقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية داخل الكنائس
- إجراء دراسة تقييمية لتحديد أثر الأنشطة المقرر تنفيذها في الأقسام وتقديم التوجيه في تنفيذها لاحقا

الأمن

- توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع لمنطقة البعثة برمتها
- توفير الحماية للصيفة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعة المستوى، بما في ذلك عمليات الانتشال والإنقاذ عند الاقتضاء
- القيام بعمليات مكافحة الحرائق والإنقاذ على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع في مباني الأمم المتحدة وأماكن إقامة الموظفين في كينشاسا وغوما؛ وإجراء 30 تدريباً على الإخلاء في حالات الحريق على نطاق البعثة؛ وتدريب 1 000 موظف على الإجراءات الأساسية للسلامة والوقاية من الحرائق واستخدام أجهزة إطفاء الحريق
- إعداد 1 000 تقرير شامل عن التحقيقات بشأن حوادث المرور على الطرق وسرقة ممتلكات البعثة أو إتلانها، وعن أعمال السطو وحالات الضياع وأي حوادث أخرى تتعلق بموظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها
- إجراء تدريب لفائدة 20 من أفراد الأمن الدوليين التابعين للأمم المتحدة على الأسلحة النارية، و 500 من موظفي الأمم المتحدة على نُهج السلامة والأمن في البيئات الميدانية
- تقديم 350 إحاطة لتوعية جميع موظفي البعثة بالشؤون الأمنية
- إعداد 22 وثيقة متعلقة بإدارة المخاطر الأمنية؛ و 360 تقريراً من تقارير الأمم المتحدة اليومية الأمنية المتكاملة؛ و 4 تبريرات لدفع بدل المخاطر؛ و 22 خطة أمنية مع مرفقات؛ و 4 مذكرات إحاطة قُطرية؛ و 50 تقريراً أمنياً عاجلاً؛ و 20 تقييماً مخصصاً للمخاطر الأمنية؛ و 10 تقييمات للمخاطر الشخصية؛ و 20 ورقة متعلقة بمفهوم العمليات الأمنية؛ و 30 استقصاء عن السلامة والأمن في المرافق
- إجراء 700 عملية تقييم للحالة الأمنية على نطاق البعثة، بما يشمل إجراء مسوحات للمناطق السكنية
- تحديث معلومات تحديد المواقع الجغرافية لجميع مرافق الأمم المتحدة وتحميلها على موقع شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة
- تجهيز 40 000 بطاقة هوية للأفراد المدنيين والعسكريين
- فرز 50 000 راكب في المحطات الجوية للبعثة

العوامل الخارجية

عدم عرقلة تنقل الموظفين ونشر الموارد اللازمة للعمليات؛ وقيام البائعين والمتعاقدين والموردين بتسليم السلع وتقديم الخدمات والإمدادات وفقاً للعقود المبرمة؛ وامتثال الحكومة المضيفة لأحكام اتفاقي مركز القوات ومركز البعثة؛ والتوقيع في الوقت المناسب على مذكرات تقاهم وطلبات توريد بشأن نشر الأفراد النظاميين والمعدات.

الجدول 4
الموارد البشرية: العنصر 3، الدعم

الموظفون الدوليون									الموظفون المدنيون
و أ ع - أ ع م	مد-2 - مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ⁽¹⁾	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
قسم السلوك والانضباط									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغير
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغير
قسم الأمن والسلامة									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغير
شعبة دعم البعثة									
مكتب المدير									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغير
إدارة العمليات والموارد									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغير
إدارة تقديم الخدمات									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغير
إدارة سلسلة الإمداد									
									الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
									الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
									صافي التغير

الموظفون الدوليون									الموظفون المدنيون
و أ ع - مد - 2 - ف - 5 - ف - 3 - الخدمة	المجموع الفرعي	الموظفون متطوعو الأمم المتحدة ⁽¹⁾	المجموع	المدنية	ف-2	ف-4	ف-5	أ ع م	
المجموع الفرعي، شعبة دعم البعثة									
1 597	247	977	373	253	68	48	4	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
1 544	242	936	366	246	68	48	4	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
(53)	(5)	(41)	(7)	(7)	-	-	-	-	صافي التغير
المجموع									
1 911	249	1 201	461	319	80	57	5	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2022/2021
1 851	244	1 154	453	311	80	57	5	-	الوظائف المقترحة للفترة 2023/2022
(60)	(5)	(47)	(8)	(8)	-	-	-	-	صافي التغير

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

قسم الأمن والسلامة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة ثابتة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)
الموظفون الوطنيون: نقصان 6 وظائف ثابتة (إلغاء 6 وظائف ثابتة (وظيفة من الفئة الفنية الوطنية و 5 وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة))

106 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كالمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة لموظف أمن (من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفة ثابتة لموظف معاون لتتسيق الأمن (موظف وطني من الفئة الفنية)، وخمس وظائف ثابتة لحرس الأمن الميداني (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

قسم المالية والميزانية

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)
107 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كالمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

قسم الموارد البشرية

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة)
108 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كالمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة لمساعد للموارد البشرية (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

قسم التكنولوجيا الميدانية

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين ثابتتين (إلغاء وظيفتين ثابتتين من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان 6 وظائف ثابتة (إلغاء 6 وظائف ثابتة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

109 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء أربع وظائف ثابتة لمساعد لشؤون نظم المعلومات (1 من فئة الخدمة الميدانية و 3 من فئة الخدمات العامة الوطنية) وأربع وظائف ثابتة لمساعد لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية (1 من فئة الخدمة الميدانية و 3 من فئة الخدمات العامة الوطنية).

مركز دعم البعثة

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة ثابتة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

110 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون اللوجستيات (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

مكاتب الإدارة الميدانية

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة ثابتة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

111 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة لمساعد فريق (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

قسم النقل

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة ثابتة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان 10 وظائف ثابتة (إلغاء 10 وظائف ثابتة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)

112 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة لمساعد لشؤون النقل (من فئة الخدمة الميدانية)، وسبع وظائف ثابتة لفني مركبات (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وثلاث وظائف ثابتة لمشغل مركبة ثقيلة (من فئة الخدمات العامة الوطنية) ووظيفة مؤقتة لميكانيكي مركبات (من متطوعي الأمم المتحدة).

قسم الطيران

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة ثابتة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)
 الموظفون الوطنيون: نقصان 5 وظائف ثابتة (إلغاء 5 وظائف ثابتة من فئة الخدمات العامة الوطنية)
 متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)
 113 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء ست وظائف ثابتة لمساعد عمليات جوية (1 من فئة الخدمة الميدانية و 5 من فئة الخدمات العامة الوطنية) ووظيفة مؤقتة لمساعد عمليات جوية (من فئة متطوعي الأمم المتحدة).

قسم الخدمات الطبية

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين ثابتتين (إلغاء وظيفتين ثابتتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)
 متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)
 114 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفتين ثابتتين لمرضى (من فئة الخدمات العامة الوطنية) ووظيفة مؤقتة لطبيب ميداني (من فئة متطوعي الأمم المتحدة).

قسم الهندسة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفتين ثابتتين (إلغاء وظيفتين ثابتتين من فئة الخدمة الميدانية)
 الموظفون الوطنيون: نقصان 8 وظائف ثابتة (إلغاء 8 وظائف ثابتة من فئة الخدمات العامة الوطنية)
 115 - ونتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة لفني شؤون هندسية (من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفة لتقني مولدات (من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفة لعمال تشييد وصيانة (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ووظيفة لمساعد لشؤون المياه والصرف الصحي (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ووظيفة سبّاك (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ووظيفة كهربائي (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ووظيفتين لميكانيكي مولدات (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ووظيفتين لمساعد لشؤون الإمدادات (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

قسم دعم المعيشة

الموظفون الدوليون: نقصان وظيفة ثابتة واحدة (إلغاء وظيفة ثابتة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)
 متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)
 116 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفة ثابتة لمساعد لشؤون الوقود (من فئة الخدمات الميدانية) ووظيفة مؤقتة لمساعد لشؤون الوقود (من فئة متطوعي الأمم المتحدة).

المستودع المركزي

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين ثابتتين (إلغاء وظيفتين ثابتتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)
117 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كالمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء وظيفتين ثابتتين لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (من فئة الخدمات العامة الوطنية).

قسم مراقبة الحركة

الموظفون الوطنيون: نقصان 4 وظائف ثابتة (إلغاء 4 وظائف ثابتة من فئة الخدمات العامة الوطنية)
متطوعو الأمم المتحدة: نقصان وظيفة مؤقتة واحدة (إلغاء وظيفة مؤقتة من فئة متطوعي الأمم المتحدة)
118 - نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كالمي في 30 حزيران/يونيه 2022، يُقترح إلغاء أربع وظائف ثابتة لمساعد لمراقبة التحركات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) ووظيفة مؤقتة لمساعد لمراقبة التحركات (من فئة متطوعي الأمم المتحدة).

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق		النفقات المخصصةات تقديرات التكاليف			الفئة
النسبة المئوية	المبلغ	(2023/2022)	(2022/2021)	(2021/2020)	
(2)÷(4)=(5)	(2)-(3)=(4)	(3)	(2)	(1)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
(9,9)	(3 244,8)	29 658,2	32 903,0	29 091,4	المراقبون العسكريون
(1,5)	(6 127,2)	414 670,5	420 797,7	389 607,2	الوحدات العسكرية
(13,1)	(3 723,8)	24 681,7	28 405,5	20 266,7	شرطة الأمم المتحدة
3,9	1 561,9	41 717,4	40 155,5	33 955,5	وحدات الشرطة المشكّلة
(2,2)	(11 533,9)	510 727,8	522 261,7	472 920,8	المجموع الفرعي
الموظفون المدنيون					
1,4	2 039,4	148 802,5	146 763,1	139 212,8	الموظفون الدوليون
(1,5)	(1 397,2)	88 885,4	90 282,6	87 640,1	الموظفون الوطنيون
16,7	3 240,2	22 688,8	19 448,6	21 814,1	متطوعو الأمم المتحدة
(1,1)	(60,4)	5 279,2	5 339,6	5 840,2	المساعدة المؤقتة العامة
(9,3)	(317,7)	3 110,9	3 428,6	3 074,3	الأفراد المقدمون من الحكومات
1,3	3 504,3	268 766,8	265 262,5	257 581,5	المجموع الفرعي
التكاليف التشغيلية					
-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(4,7)	(29,1)	596,7	625,8	187,6	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
19,6	801,3	4 891,8	4 090,5	6 820,7	السفر في مهام رسمية
9,9	4 278,0	47 463,1	43 185,1	49 619,7	المرافق والبنى التحتية
17,6	1 648,8	11 040,7	9 391,9	18 296,2	النقل البري
(5,7)	(6 168,0)	102 053,5	108 221,5	106 604,8	العمليات الجوية
(1,6)	(11,5)	690,0	701,5	887,6	العمليات البحرية
0,4	153,5	40 746,6	40 593,1	42 635,0	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
(2,7)	(61,4)	2 247,4	2 308,8	2 873,3	الشؤون الطبية
-	-	-	-	-	المعدات الخاصة
5,0	2 216,1	46 802,6	44 586,5	42 213,0	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
(16,7)	(250,0)	1 250,0	1 500,0	1 481,4	المشاريع السريعة الأثر
1,0	2 577,7	257 782,4	255 204,7	271 619,3	المجموع الفرعي
(0,5)	(5 451,9)	1 037 277,0	1 042 728,9	1 002 121,6	إجمالي الاحتياجات

الفئة	النفقات المخصصة لتقديرات التكاليف				الفرق
	(2021/2020)	(2022/2021)	(2023/2022)	المبلغ	
	(1)	(2)	(3)	(2)-(3)=(4)	(2)÷(4)=(5)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	26 910,5	27 232,7	27 225,2	(7,5)	-
صافي الاحتياجات	975 211,1	1 015 496,2	1 010 051,8	(5 444,4)	(0,5)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	1 002 121,6	1 042 728,9	1 037 277,0	(5 451,9)	(0,5)

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

199 - ترد فيما يلي القيمة المقدرة للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز القوات ^(أ)	16 083,5
المجموع	16 083,5

(أ) تشمل هذه الفئة قيمة الإيجار المقدرة للأراضي والمرافق المقدمة من الحكومة، وحقوق الهبوط في المطارات، ورسوم المطارات، ورسوم المغادرة/الوصول، إضافة إلى رسوم تسجيل المركبات والتردد اللاسلكي.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

120 - رُويعت مبادرات تحقيق الكفاءة التالية عند حساب تقديرات التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
استئجار وتشغيل طائرات هليكوبتر	1 662,0	سيتم تخفيض أسطول البعثة بمقدار طائرة هليكوبتر واحدة من طراز أوريكس (من 5 طائرات هليكوبتر من طراز أوريكس في الفترة 2022/2021 إلى 4 طائرات هليكوبتر في الفترة 2023/2022). ومع تحسين الصيانة، سيتمكن البعثة من توفير الناتج التشغيلي نفسه باستخدام 4 طائرات هليكوبتر من طراز أوريكس
المجموع	1 662,0	

دال - عوامل الشغور

121 - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	المعدلات الفعلية للفترة 2021/2020	المعدلات المدرجة في ميزانية الفترة 2022/2021	المعدلات المتوقعة للفترة 2023/2022
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	29,7	23,0	23,0
الوحدات العسكرية	8,0	5,7	2,1
شرطة الأمم المتحدة	43,5	23,0	26,4
وحدات الشرطة المشكّلة	25,5	12,8	12,8
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	12,2	11,5	11,5
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	10,6	10,6	6,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	5,4	4,6	4,6
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	7,4	2,7	5,0
الوطنيون	18,2	9,1	9,1
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	16,7	16,7	16,7
الموظفون الفنيون الوطنيون	25,0	25,0	25,0
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	2,2	0,7	0,7
الأفراد المقدمون من الحكومات	37,8	38,9	38,9

(أ) وظائف ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

122 - ويستند تطبيق عوامل تأخير نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ومعدلات الشواغر المقترحة للموظفين المدنيين إلى النشر الفعلي للأفراد في الفترة المالية 2021/2020 والنصف الأول من الفترة 2022/2021، وإلى الأنماط الماضية والنشر المتوقع بناء على التخطيط للفترة 2023/2022. وقد طُبق معدل شواغر نسبته 50 في المائة في حساب التكاليف المتعلقة بإنشاء وظائف ثابتة ومؤقتة جديدة.

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

123 - تستند الاحتياجات للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (في إطار ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ إجمالي قدره 138 937 500 دولار، على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدر			الفئة
المجموع	وحدات الشرطة المشكّلة	الوحدات العسكرية	
74 996,1	8 113,0	66 883,1	المعدات الرئيسية
63 941,4	4 612,6	59 328,8	الاكتفاء الذاتي
138 937,5	12 725,6	126 211,9	المجموع
تاريخ آخر استعراض	تاريخ النفاذ	النسبة المئوية	العوامل المنطبقة على البعثة
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
12 كانون الثاني/يناير 2021	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	3,1	عامل الظروف البيئية البالغة القسوة
12 كانون الثاني/يناير 2021	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	2,3	عامل اللوجستيات وحالة الطرق
12 كانون الثاني/يناير 2021	1 تشرين الأول/أكتوبر 2021	5,9	عامل العمل العدائي/التخلي القسري
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
		4,0-0,0	عامل النقل التزايدى

واو - التدريب

124 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب للفترة الممتدة من 1 تموز/ يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدر	الفئة
	الخبراء الاستشاريون
34,0	الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب
	السفر في مهام رسمية
637,1	السفر في مهام رسمية، لأغراض التدريب
	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
648,6	رسوم التدريب ولوازمه وخدماته
1 319,7	المجموع

125 - ويرد فيما يلي العدد المقرر للمشاركين في التدريب خلال الفترة الممتدة من 1 تموز/ يوليو 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، مقارنة بالفترات السابقة:

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
المقترح للفترة 2023/2022	المقرر للفترة 2022/2021	الفعلي للفترة 2021/2020	المقترح للفترة 2023/2022	المقرر للفترة 2022/2021	الفعلي للفترة 2021/2020	المقترح للفترة 2023/2022	المقرر للفترة 2022/2021	الفعلي للفترة 2021/2020	
14 269	23 535	21 630	3 065	3 113	1 191	2 292	2 295	1 341	التدريب الداخلي
14	5	2	33	16	1	159	79	-	التدريب الخارجي ^(أ)
14 283	23 540	21 632	3 098	3 129	1 192	2 451	2 374	1 341	المجموع

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، والتدريب خارج منطقة البعثة.

126 - وتتألف أنشطة التدريب المقررة للفترة 2023/2022 من 312 دورة تدريبية لفائدة 5 549 موظف مدنيا، وهي أنشطة سيستمر التركيز فيها على استخدام التدريب كأداة لتنفيذ الولاية؛ وزيادة التقيد بحضور الدورات التدريبية الإلزامية؛ وبناء قدرات جميع فئات الموظفين. وسيتم تعزيز تلبية الاحتياجات التدريبية لأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، بما في ذلك التدريب في مجالات حماية المدنيين، وحماية الطفل، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتدريب المتعلق بالشؤون الجنسانية، من خلال طرائق التعلم المختلط (عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي) وتقديم دورات تدريبية افتراضية، مع مراعاة البروتوكولات الصارمة المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وستواصل وحدة التدريب مساعدة الأقسام الفنية في تقديم التدريب على حماية المدنيين، والتحقيق والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيولى اهتمام خاص لتبادل المعلومات والتدريب الإلزامي للمديرين فيما يتعلق بالنهج الجديد لإدارة الأداء وفقا للأمر الإداري ST/AI/2021/4. وللحفاظ على الفعالية من حيث التكلفة، ستواصل البعثة إعطاء الأولوية لتدريب المدربين من أجل زيادة قدراتها الداخلية وضمان تدريب مزيد من الموظفين بالاستعانة بمدربي المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات. ونظرا لاستمرار جائحة كوفيد-19، ستقام غالبية الدورات التدريبية الداخلية بصورة افتراضية. وسيستمر توفير دورات التدريب أثناء العمل، ودورات التدريب على استخدام الحاسوب، وتوجيه المديرين، إضافة إلى التدريب المتعلق بالإشراف والإدارة، وسيجري تعزيزها في الفترة 2023/2022. وسيستمر منح الأولوية للتدريب المقضي إلى الحصول على شهادات، بما فيها شهادات الكفاءة في التعامل مع البضائع الخطرة والأسلحة النارية، والشؤون المالية، والمشتريات، وسلسلة الإمداد، وإدارة المشاريع، والأمن، ويتوقع من المشاركين أن يشاطروا الموظفين الآخرين المعارف التي اكتسبوها. وسيُنظَّم أيضا برنامج للقيادات النسائية وتدريب على ريادة الأعمال في الفترة 2023/2022. وسيستمر التعلم ورفع مستوى المهارات في المكاتب الميدانية وفي مواقع مختلفة في إطار برنامج التدريب وفي الوقت نفسه الامتثال بشكل صارم للبروتوكولات المتصلة بالجائحة.

127 - وستواصل البعثة التركيز على التدريب أثناء العمل باعتباره وسيلة فعالة من حيث التكلفة لزيادة عدد الموظفين الذين يتلقون التدريب في دورات تتعلق بدعم البعثة، وعملية السلام، وحماية المدنيين، وتحقيق الاستقرار، حيثما تتوافر دورات افتراضية. وستشمل مشاركة أفراد البعثة في أنشطة التدريب المنفذة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي ومواقع أخرى، مهام الدعم المتصلة بالنقل، وتكنولوجيا المعلومات، والهندسة، والإمداد، والرعاية الطبية، فضلا عن المجالات الفنية مثل الشؤون الجنسانية، وحقوق الإنسان، وعملية السلام، والأمن، والقانون، والسجون، والبيئة، والشؤون المدنية،

والشؤون السياسية. وإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة تقديم حصص دراسية افتراضية لتدريس اللغات. فالتدريب الموظفين بفئاتهم المختلفة سيعزز تقديم الخدمات، ويحسن المهارات التقنية والمهنية، ويكفل تقديم دعم أفضل لمختلف عناصر البعثة.

زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

128 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة المقدرة	الفترة
	المرافق والبنى التحتية
200,0	أعمال التشييد والتعديل والتجديد والصيانة
200,0	اقتناء اللوازم الهندسية
	النقل البري
25,0	الوقود والزيوت ومواد التشحيم
	الاتصالات
50,0	خدمات الإعلام والنشر
	الشؤون الطبية
5,0	الخدمات الطبية
20,0	اللوازم
	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
1 270,9	حصص الإعاشة
100,0	الشحن
1 870,9	المجموع

129 - وفي الفترة 2023/2022، ستقدم البعثة الدعم في تعزيز عمليات نزع السلاح والتسريح وستتخذ، بالتعاون مع الحكومة على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والصناديق والبرامج والجهات الشريكة الدولية، مبادرات تهدف إلى الحد من أنشطة الجماعات المسلحة بصورة مستدامة، ولا سيما في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتتجانفاً. وستدعم البعثة الحكومة في تنفيذ برنامجها الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنسق في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإنعاش المجتمعي وتحقيق الاستقرار، من خلال نهج مجتمعي يركز على الجماعات المسلحة التي تشكل التهديد الأكبر للمدنيين والعمليات التي تنطوي على أكبر إمكانات للحد من نشاط الجماعات المسلحة على نحو مستدام.

130 - وستظل أولويات البعثة خلال الفترة على النحو التالي: (أ) دعم الحكومة في تنفيذ الإطار الوطني المنقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال بذل المساعي الحميدة، والتفاعل الاستراتيجي، والدعم التقني، وتنسيق الدعم المقدم من المجتمع الدولي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ب) دعم الحكومة

في التفاعل مع الجماعات المسلحة المستهدفة التي تشكل أكبر خطر يهدد المدنيين لتيسير استسلامهم عن طريق التفاوض؛ (ج) توفير الدعم للحكومة في إدارة عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها، بما يشمل مرحلة إعادة الإدماج؛ (د) نزع سلاح المقاتلين الأجانب ومعاليهم، وتقديم الدعم لهم في المرحلة الانتقالية، وإعادة تدويرهم إلى أوطانهم.

131 - ودعماً للحكومة، ستواصل البعثة تشغيل أربعة معسكرات رئيسية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيني وغوما وبوكافو وأوفيرا وخمسة معسكرات عبور ثانوية في كيوانجا ونياميليا ونيانزالي وكانيا بابونغنا وكيتشانغا لتجهيز الانسحاب الطوعي لأفراد الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية. وإضافة إلى ذلك، ستحافظ البعثة على استعدادها لدعم الحكومة لتنفيذ الإطار المنقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بتوفير أربعة معسكرات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جاهزة للنشر تتسع لـ 200 شخص، ويمكن نقلها إلى مواقع جديدة حسب ما تقتضيه الحالة. وستعزز البعثة أيضاً قدرتها على توفير حلول لموارد تتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة من أجل تكملتها قدرتها الحالية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

132 - والتفكيك الكامل للجماعات المسلحة الأجنبية، واستسلام الجماعات المسلحة الكونغولية عن طريق التفاوض، وما يتبع ذلك من انتقال هذه الجماعات واندماجها في المجتمع بصورة ناجحة ومستدامة، عامل رئيسي يمكن من خفض البعثة وخروجها على نحو تدريجي ومسؤول. وإذا لم يحرز تقدم كبير في التصدي لوجود الجماعات المسلحة وأنشطتها، ولا سيما في إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، من غير المرجح أن تتحسن الحالة الأمنية إلى مستوى يمكن أن تديره قوات الأمن الوطنية بفعالية. فاستمرار حالات الاستسلام التلقائي (من قبل أفراد وجماعات صغيرة) يدل على استمرار الطلب على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

حاء - خدمات اكتشاف الألغام وإزالتها

133 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	القيمة المقدرة
الخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات اكتشاف الألغام وإزالتها	4 301,6

134 - وفي الفترة 2022/2023، من أجل تعزيز حماية المدنيين، فضلاً عن تحقيق الاستقرار في المؤسسات الوطنية وتعزيزها والإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن، ستواصل البعثة التصدي للتهديد الناجم عن المتفجرات الخطرة من خلال ما يلي: (أ) إجراء مسح للمتفجرات الخطرة وإزالتها والتخلص منها؛ (ب) تقديم الدعم للتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتوعية بالمخاطر؛ (ج) تقييم وتمييز فائض الذخيرة غير الصالحة للاستعمال أو المتقدمة أو الفائضة لدى الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشككة؛ (د) تطهير معسكرات البعثة قبل تسليمها إلى الحكومة أو فريق الأمم المتحدة القطري؛ (هـ) تنظيم دورات توعية لموظفي البعثة المدنيين وأفرادها النظاميين بشأن خطر الذخائر المتفجرة؛ (و) توفير ضمان الجودة والمراقبة لدعم القدرة الوطنية على التصدي لخطر الذخائر المتفجرة؛ (ز) تمييز الأسلحة

والذخائر غير المأمونة أو غير الصالحة للاستعمال، بما في ذلك مخزونات ذخيرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، والذخائر المسلمة أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن.

135 - وقامت لجنة استعراض البرامج التي أنشأها مقر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام باستعراض شامل لخطة العمل والاحتياجات من الموارد لخدمات كشف الألغام وإزالتها في الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. وهذه اللجنة هيئة متعددة التخصصات تتألف من زملاء يعملون في كل من البعثة والمقر، وتكفل تصميم برنامج البعثة للإجراءات المتعلقة بالألغام على نحو يؤدي إلى تنفيذ ولاية البعثة بكفاءة وفعالية.

طاء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

136 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للأنشطة البرنامجية الأخرى في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقترح	الفئة
492,0	بناء الثقة
353,0	مشاريع تحقيق الاستقرار المجتمعي
3 000,0	الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية
728,0	حقوق الإنسان
700,0	حزمة دعم توطيد السلام وإعادة الإدماج الانتقالي
3 128,0	سيادة القانون/المؤسسات الأمنية
900,0	إصلاح قطاع الأمن
400,0	المرأة والسلام والأمن
800,0	إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
800,0	حظر توريد الأسلحة
11 301,0	المجموع

137 - ستدعم الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية في الفترة 2023/2022 تنفيذاً للولاية في مجالات الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك المؤسسات الأمنية وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ ودعم تحقيق الاستقرار وحماية المدنيين. وبوجه عام، ستركز البعثة أنشطتها البرنامجية على المجالات والبرامج التي تدعم عملية انتقال فعالة ومسؤولة، وترسي الأسس لانسحاب البعثة في نهاية المطاف وبصورة مستدامة.

138 - وفي مجال حماية المدنيين، ستركز البعثة على بناء قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية على تحسين وإدارة حمايتها الخاصة، وإحراز تقدم في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وفي تعزيز حقوق الإنسان كوسيلة لتحسين بيئة الحماية وردع أعمال العنف. ولتحقيق هذه الغاية، سينفذ برنامج لتحسين الحماية المجتمعية عن طريق تعزيز نظم التنبيه والإنذار المبكر، وتعزيز الحوكمة الأمنية التشاركية على

صعيد المجتمعات المحلية التي تشجع على المشاركة النشطة للنساء والشباب وتدعم منظمات المجتمع المدني في دورها المتعلق بتعزيز الحوكمة الديمقراطية (492 000 دولار).

139 - ودعماً لتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام، ستقوم البعثة بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتصورات المحلية لتوطيد السلام وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وباللجوء إلى القضاء والأمن والتماسك الاجتماعي ومشاركة المجتمعات المحلية، وستنفذ برنامجاً لدعم حل النزاعات الطائفية الراسخة والطويلة الأمد في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية التي تعتبر عوامل مخفزة رئيسية للنزاع وأسباباً جذرية له (353 000 دولار).

140 - وستواصل البعثة برنامجها الرامي إلى الحد من العنف في المجتمعات المحلية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لدعم المجتمعات المحلية في الحد من العنف وبناء القدرة على الصمود وسبل العيش على الصعيد المحلي. وسيركز البرنامج على المجتمعات المحلية التي يعود إليها المقاتلون السابقون عقب عملية منقح عليها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج داخل المجتمعات المحلية، أو التي تنشط فيها الجماعات المسلحة. وسيدعم البرنامج المقاتلين السابقين والشباب الضعفاء وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي في تأمين سبل عيش بديلة وسيعزز المصالحة والتماسك الاجتماعي، مما يقلل من الحوافز التي تدفعهم إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة ويحد من العنف (3 000 000 دولار).

141 - وستنفذ البعثة أيضاً برنامجاً يهدف إلى دعم المؤسسات الوطنية المعنية بالعدالة الانتقالية، والجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وحماية الضحايا، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنساني. وسيدعم البرنامج تنفيذ الحكومة لعملية وطنية للعدالة الانتقالية من أجل التصدي للتجاوزات والانتهاكات الجماعية السابقة والحاضرة لحقوق الإنسان. وسيقوم البرنامج ببناء القدرات المؤسسية لمكافحة هذه الجرائم والمساهمة في آليات المساءلة الفعالة من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني للنهوض بمناقشة وطنية مستتيرة بشأن العدالة الانتقالية، والتخطيط لحملة الدعوة، وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية على تنفيذ مبادرات محددة للمساءلة (728 000 دولار).

142 - وفي ضوء استراتيجية الانتقال المشتركة والانسحاب التدريجي للبعثة من تنجانيقا، ستواصل البعثة، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، دعم بدء تنفيذ النهج الترابطي بين العمل الإنساني والسلام والتنمية، بالاستفادة من إنجازات البعثة وكفالة استمرار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى السلطات في تنجانيقا من أجل مواصلة تعزيز جهود بناء السلام. وفي حين يزيد الفريق القطري وجوده وأنشطته في المنطقة، شريطة أن يسمح السياق الأمني بمزيد من الانتشار، ستدعم مجموعة إجراءات الانتقال ترسيخ مكاسب السلام التي تحققت لمواصلة التقدم في تحقيق الاستقرار، بما في ذلك المصالحة المجتمعية، والحوار، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، ودعم عودة المشردين داخلياً بشكل آمن ومستدام، ودعم توطيد المؤسسات الوطنية (700 000 دولار).

143 - وستواصل البعثة بذل الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب من خلال تقديم الدعم اللوجستي والتقني والمالي إلى السلطات القضائية العسكرية والمدنية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم، في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ومقاومة مرتكبها. وفي مجال دعم تعزيز المؤسسات الوطنية، ستواصل البعثة الاستثمار في البرامج التي تعزز سيادة القانون وتقوي المؤسسات الأمنية. ويشمل ذلك تقديم

الدعم لتعزيز نظام العدالة المدنية، بما في ذلك تعزيز سلسلة العدالة الجنائية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية من خلال التدريب، وجلسات المحاكم المتنقلة وتفتيش المحاكم القضائية، ومكاتب الادعاء والسجون. وستواصل البعثة أيضا دعم الحكومة في تنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح العدالة من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح نظام العدالة (778 000 دولار).

144 - وستواصل البعثة بذل جهودها لدعم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح العدالة، بالعمل مع الفريق القطري، مع التركيز على تعزيز القدرات القضائية للشرطة الوطنية الكونغولية عن طريق تدريب المحققين وأخصائيي الأدلة الجنائية والمحققين المتخصصين في العنف الجنسي والجنساني مع كفاءة توفير الدعم المتواصل لآلية فعالة للمساءلة. وستنفذ برامج لتعزيز القدرة التشغيلية للشرطة الوطنية الكونغولية على التصدي بكفاءة لانعدام الأمن وضمان حماية أفضل للمدنيين من خلال الاستراتيجية التنفيذية لمكافحة انعدام الأمن؛ وتدريب ضباط الشرطة على الخبرة المجتمعية؛ وتعزيز القدرات التشغيلية للشرطة في مجال مكافحة الشغب وإدارة النظام العام من دون اللجوء إلى القوة الفتاكة. وستركز البعثة جهودها على إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية من خلال تحسين الموارد البشرية وإدارتها؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ وتعزيز المساءلة من خلال هيئة الرقابة الوطنية المنشأة؛ وتطوير كفاءات شرطة التعدين وزيادة وجود الجهات الفاعلة الحكومية لتوفير الأمن والحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وضمان تحصيل الضرائب بشكل منظم؛ وتحسين دائرة الشرطة المعنية بالهجرة؛ ودعم الحماية المدنية في حالة إدارة الكوارث (1 750 000 دولار).

145 - وستواصل البعثة دعم إصلاح السجون. وسيدعم أحد البرامج تحسين الأمن في السجون، ولا سيما في سجنى كاباري ومامباسا، للمساعدة على احتواء الهجمات الخارجية التي تشنها جماعات مسلحة من خلال هياكل أساسية أفضل وأكثر أمنا، بما في ذلك إنشاء جدران إضافية وتحسين نظم الأمن والمراقبة؛ والحد من الاكتظاظ من خلال نقل السجناء؛ وتحسين الظروف الأساسية للحد من احتمال وقوع حوادث متعلقة بالأمن الداخلي والهروب من السجن. وسيدعم أحد البرامج العملية الوطنية لإصلاح السجون وسيشمل تعزيز قدرات السلطات الوطنية في السجون، ومواصلة مبادرات الأمن الغذائي، وتنفيذ خطة اتصال استراتيجية، وتدريب كبار المسؤولين التنفيذيين، واستكمال مدرسة تدريب موظفي السجون (600 000 دولار).

146 - ودعما لوضع استراتيجية شاملة للأمن الوطني، ستنفذ البعثة برنامجا لدعم تطوير قدرات الرقابة البرلمانية والمدنية لقوات الأمن؛ والمضي قدما في إصلاح القوات المسلحة والشرطة في مجال إدارة الموارد البشرية ومراجعة حساباتها؛ ودعم المشاركة الفاعلة للمرأة في قوات الأمن؛ وتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في تطوير الاستراتيجية الأمنية للبلد (900 000 دولار).

147 - وتماشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن الجهود الرامية إلى تحسين حماية المدنيين، ستقدم البعثة الدعم لشبكة الوسطاء النسائية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في محاولة لاستعادة الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك جماعات الضغط والجهات الفاعلة السياسية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي؛ وتمكين المرأة من المساهمة في الأمن والتنمية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ونظرا لاستمرار ارتفاع مستوى العنف الطائفي في إيتوري، ستقدم البعثة أيضا الدعم لعملية الحوار السياسي في المنطقة، وتحديدًا في دجوغو وإيرومو ومامباسا (400 000 دولار).

148 - وأخيراً، سيوفر أحد البرامج الدعم لجهود الحكومة الرامية إلى ضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق توسيع وتحسين إدارة الأسلحة والمخزونات، وكذلك نظم التخزين لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية (800 000 دولار). وإضافة إلى ذلك، سيهدف أحد البرامج إلى الحد من التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة وتحسين بيئة الحماية من خلال الرصد والتعقب بهدف تعطيل استمرار تهريب الأسلحة التي تستخدمها الجماعات المسلحة وما يتصل بها من معدات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتداول تلك الأسلحة وما يتعلق بها من معدات بطرق غير مشروعة (800 000 دولار).

ياء - المشاريع السريعة الأثر

149 - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، مقارنة بالفترات السابقة:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (الاحتياجات الفعلية)	1 481,4	34
1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (الاحتياجات المعتمدة)	1 500,0	65
1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (الاحتياجات المقترحة)	1 250,0	43

150 - وستُخفّض الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة 2023/2022 في أعقاب إغلاق المكتب الميداني في كانانغا والمكتب الفرعي في تشيكابا في حزيران/يونيه 2021 والمكتب الميداني في كالمي في حزيران/يونيه 2022. وسيظل تنفيذ المشاريع السريعة الأثر أداة فعالة لبناء الثقة المتبادلة بين السكان الكونغوليين والبعثة من خلال العمل سوياً على وضع وتنفيذ مشاريع تلبي الاحتياجات الفورية للمجتمعات المحلية في المناطق التي أقامت فيها البعثة وجوداً لها. وأسفرت المشاريع السريعة الأثر عن أثر إيجابي على مستوى المجتمعات المحلية، وزادت من مستوى الثقة بين السكان والسلطات وبين السكان والبعثة.

151 - وفي الفترة 2023/2022، ستظل المشاريع السريعة الأثر تشمل توفير الإضاءة عبر تركيب ألواح شمسية في الأسواق والأماكن العامة الرئيسية؛ وتشبيد أو إصلاح المراكز الصحية الحيوية ومباني المدارس ومراكز توزيع المياه؛ وتشبيد مراكز التدريب المهني وتزويدها بالمعدات؛ وإصلاح الجسور؛ وإعادة تأهيل مراكز الشرطة الوطنية الكونغولية ومخافرها والمباني الإدارية.

ثالثاً - تحليل الفروق⁽¹⁾

152 - يرد في الفرع باء من المرفق الأول لهذا التقرير تعريف للمصطلحات الموحدة المستخدمة في تحليل الفروق في الموارد. والمصطلحات المستخدمة هي نفس المصطلحات التي استُخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
3 244,8	(9,9)	المراقبون العسكريون

• التغيير في البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف

153 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى تخفيض بدل الإقامة المقرر للبعثة بعد مرور 30 يوماً من 164 دولاراً في اليوم إلى 138 دولاراً في اليوم، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
6 127,2	(1,5)	الوحدات العسكرية

• التغيير في البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف

154 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات الناجم عن الانخفاض الذي حصل، بناءً على مذكرات التفاهم، في بيان احتياجات الوحدات الفعلي المتعلقة بالمعدات المملوكة لوحدات قوات الرد السريع مقارنة بالاحتياجات التقديرية المستخدمة في الفترة 2022/2021، وعن ارتفاع التسويات المطبقة على المعدات غير الصالحة للتشغيل أو غير المتوافرة، وانخفاض الأداء مقارنة بالمعايير الواردة في مذكرات التفاهم؛ ويعزى أيضاً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن الناجم عن انخفاض تكلفة التناوب في قوات الرد السريع نتيجة لقرب معظم البلدان المساهمة في قوات الرد السريع جغرافياً من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو أمر لم يكن معروفاً لدى إعداد مقترح الميزانية للفترة 2022/2021.

155 - وهذا الانخفاض في الاحتياجات يقابله جزئياً ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بتسديد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية الناجم عن انخفاض الخصومات المتوقع تطبيقها في الفترة 2023/2022 على مبالغ سداد تكاليف القوات فيما يتعلق بعدم توافر معدات رئيسية مملوكة للوحدات أو عدم صلاحيتها للتشغيل، مقارنة بالفترة 2022/2021؛ وارتفاع الاحتياجات المتعلقة بالشحن الناجم عن نشر معدات إضافية لحفر آبار المياه وإبطال الذخائر المتفجرة، ونشر معدات جديدة لكي تحل محل المعدات البالية في وحدات الهندسة.

(1) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(13,1)	(3 723,8)	شرطة الأمم المتحدة

• التغيير في البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف

156 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى تخفيض بدل الإقامة المقرر للبعثة بعد مرور 30 يوماً من 164 دولاراً في اليوم إلى 138 دولاراً في اليوم، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022؛ وتخفيض متوسط العدد المقترح لأفراد شرطة الأمم المتحدة المقرر نشرهم من 455 في الفترة 2022/2021 إلى 435 في الفترة 2023/2022. ويبلغ عامل تأخير النشر المقترح للفترة 2023/2022 ما قدره 26,4 في المائة مقارنة بعامل تأخير النشر المعتمد في الفترة 2022/2021 البالغ 23,0 في المائة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
3,9	1 561,9	وحدات الشرطة المشكّلة

• التغيير في البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف

157 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات بسبب تغيير طراً على العوامل المرتبطة بالبعثة المنطبقة على منطقة البعثة ونجمت عنه زيادة في مبالغ المعدات القابلة للسداد لجميع الوحدات؛ وإلى ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بالسفر لأغراض التمرّك والتناوب والإعادة إلى الوطن بسبب إدراج تناوب وحدة جديدة واحدة فيها، والزيادة في تكاليف استئجار الطائرات.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
1,4	2 039,4	الموظفون الدوليون

• التغيير في البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف

158 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى زيادة في المتوسط الشهري المقدر لتكاليف المرتبات المطبق على الفترة 2023/2022، ويقابلها جزئياً الإلغاء المقترح لتسع وظائف نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كاليبي.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(1,5)	(1 397,2)

الموظفون الوطنيون

• العوامل المتصلة بالإدارة: الانخفاض في ملاك الموظفين المدنيين

159 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى الإلغاء المقترح لما عدده 56 وظيفة (3 وظائف موظفين فنيين وطنيين و 53 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) نتيجة لإغلاق المكتب الميداني في كالمي؛ وإلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة ببذل الخطر، بسبب التوقف عن دفع بدل الخطر في بوتيمبو ولوبيرو اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
16,7	3 240,2

متطوعو الأمم المتحدة

• التغيير في البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف

160 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى زيادة في الاحتياجات المتعلقة بتأمين أماكن الإقامة استنادا إلى أنماط الإنفاق؛ وإلى زيادة في تكلفة التأمين الطبي والتأمين على الحياة؛ وظهور احتياجات جديدة متعلقة بدفع مبلغ مقطوع عن الراحة والاستجمام نظرا لتوقف البعثة عن تسيير رحلات منتظمة إلى عنيتيبي للراحة والاستجمام؛ وزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالانتداب والإعادة إلى الوطن تمشيا مع الزيادة في عدد متطوعي الأمم المتحدة الذين أكملوا أربع سنوات من الخدمة.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(9,3)	(317,7)

الأفراد المقدمون من الحكومات

• التغيير في البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف

161 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تخفيض بدل الإقامة المقرر للبعثة بعد مرور 30 يوما من 164 دولارا في اليوم إلى 138 دولارا في اليوم، وذلك اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022.

الفرق	
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
19,6	801,3

السفر في مهام رسمية

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

162 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى زيادة إجراء مشاورات سياسية إقليمية وفقاً للمهام الصادر بها تكليف في قرار مجلس الأمن 2612 (2021)، وذلك بهدف زيادة التعاون على الصعيد الإقليمي والدعوة إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وتنفيذ خطة عملها. وسيقتضي ذلك من البعثة أن تعمل مع المسؤولين الحكوميين ومكاتب الأمم المتحدة في البلدان المجاورة، بسبل منها المشاركة في المؤتمرات وحلقات العمل الإقليمية. وسيتمتع على البعثة أيضاً أن تسافر إلى عواصم المقاطعات لتبادل الآراء مع السلطات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في سياق الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023. وتعزى الزيادة في الاحتياجات أيضاً إلى زيادة في السفر المضطلع به لأسباب أمنية لإجراء تقييمات دورية للتهديدات الأمنية في سياق الحالة الأمنية المتقلبة في المناطق المتضررة من النزاع في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية؛ وفي سياق تنامي الخطر الذي تشكله جهات من غير الدول تستخدم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لمهاجمة منشآت الأمم المتحدة وموظفيها وقوافلها الإنسانية.

الفرق		المرافق والبنى التحتية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
9,9	4 278,0	

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

163 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى زيادة في المطالبات المقدمة من الأفراد النظاميين بشأن أمن أماكن الإقامة؛ وإلى استبدال أربعة نُظم إرشادية لأحوال الطقس في بيني، وبوكافو، وبونيا، وغوما لتوفير معلومات أكثر موثوقية عن أحوال الطقس لطائرات البعثة ومنظومة طائراتها غير المأهولة؛ واقتناء مواد البناء، بما في ذلك الليمونيت والرمل والركام واللبنات والكتل والحجارة، لتشييد ساحة لخدمة الطائرات ومنطقة وقوف في مطار غوما لاستيعاب نقل طائرة من طراز C-130 من عنيتيبي إلى غوما؛ واستبدال وتجديد معدات الأمن والسلامة الخاصة بأربعة من أفرقة خدمات الطوارئ في حالات الارتطام والإنقاذ في بيني، وبوكافو، وغوما، وكينشاسا؛ وارتفاع الاحتياجات المتعلقة بخدمات إصلاح المولدات؛ وزيادة في تكلفة الوقود (في الفترة 2023/2022، بلغ متوسط سعر اللتر الواحد من الديزل 0,8602 دولار، وبلغ متوسط سعر اللتر الواحد من الكيروسين 0,8379 دولار مقارنة بسعر 0,7017 دولار للتر الواحد من الديزل وسعر 0,5885 دولار للتر الواحد من الكيروسين في الفترة 2022/2021).

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
17,6	1 648,8	النقل البري

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

164 - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) اقتناء 10 سيارات ركاب صغيرة هجينة لاستخدامها في عنتيبي وكينشاسا بدلاً من المركبات التي تجاوزت متوسط عمرها المتوقع، تمشياً مع الاستراتيجية البيئية المتمثلة في استخدام مركبات أكثر مراعاة للبيئة وأكثر فعالية من حيث التكلفة؛ (ب) استبدال ثلاث شاحنات ثقيلة لنقل المياه، وشاحنتين متوسطتين لنقل المياه، وشاحنتين لنقل مياه المجاري، وأربع شاحنات قلابة ثقيلة، وشاحنة قلابة متوسطة، وجرافة، وقد تجاوز كلاً عمرها المتوقع؛ (ج) استبدال رافعة شوكية حمولتها 25 طناً، ورافعتين شوكيتين حمولتهما 18 طناً، ورافعتين شوكيتين حمولتهما 15 طناً، ورافعتين شوكيتين حمولتهما 7 أطنان، وأربع رافعات شوكية حمولتها 3 أطنان، وست مركبات شحن، وقد تجاوز كلاً عمرها المتوقع.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
(5,7)	(6 168,0)	العمليات الجوية

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

165 - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى تقليص حجم الأسطول بطائرتين تمشياً مع تخفيض أثر البعثة وإعادة تشكيل لواء التدخل؛ وانخفاض تكلفة طائرات الهليكوبتر من طراز MI-8؛ وعدم مواصلة احتياج غير متكرر يتعلق باقتناء ثلاث شاحنات تحميل حاويات وأربعة شاحنات تحميل ميكانيكية.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
0,4	153,5	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

166 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى زيادة تنظيم الحملات الإعلامية الرقمية عن إنجازات البعثة باستخدام أفلام فيديو تُبث على التلفزيون المحلي ومختلف منصات وسائل التواصل الاجتماعي؛ وزيادة التواصل والتعاون السياسي مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني بشأن الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023؛ واحتياجات الدعم الإضافية لمشروع الأمن المادي ومركز القيادة الجديد المشترك بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

167 - وهذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكات الناجم عن زيادة كفاءة استخدام الجهاز الساتلي المرسل المجيب واستمرار تحسين خدمات الإنترنت إلى الحد الأمثل مع إبرام عقود عالمية بأسعار تنافسية؛ وانخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء المعدات الناجم عن إغلاق المكتب الميداني في كاليفورنيا وإعادة توزيع معدات المكتب.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
5,0	2 216,1	الوظائف والخدمات والمعدات الأخرى

• العوامل المتصلة بالإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

168 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى نقل المعدات المملوكة للوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة من كاليفورنيا عقب إغلاق المكتب؛ وزيادة في تكاليف الشحن؛ وزيادة في الاحتياجات المتعلقة ببرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل استئجار معدات متخصصة للكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ومن أجل نشر موظف لوجستيات وموظف ضمان جودة متخصص في الكشف عن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، وذلك بهدف تحسين تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في البعثة وتعزيز الرقابة عليه.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(16,7)	(250,0)	المشاريع السريعة الأثر

• العوامل المتصلة بالإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

169 - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض عدد المشاريع، نتيجة لانسحاب البعثة من مقاطعتي كاساي في حزيران/يونيه 2021 ومن تتجانيا في حزيران/يونيه 2022، ويأتي ذلك بالتزامن مع سعي البعثة إلى إعطاء الأولوية للمشاريع التي تحقق نتائج يمكن قياسها وتنفيذها خلال فترة الميزانية.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

170 - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

(أ) اعتماد مبلغ قدره 1 037 277 000 دولار للإنفاق على البعثة لمدة 12 شهراً من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023؛

(ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه إلى أنصبة مقررته بمعدل شهري قدره 86 439 750 دولاراً إذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبتة في قرارها 300/75، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية

ألف - الجمعية العامة

تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(القرار 300/75)

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب

القرار/الطلب

تواصل البعثة جهودها الرامية إلى ضمان صحة أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة وتجنب تحول البعثة إلى ناقل لفيروس كوفيد-19، وقد بدأت في ذلك الإطار، ويفضل الجهود المنسقة التي يبذلها فريقها المحلي المعني بتعميم التطعيم، المرحلة الأولى من بدء تعميم التطعيم ضد كوفيد-19، وطلبت جرعات لقاح إضافية من مقر الأمم المتحدة لتلبية الطلب داخل البعثة.

وفي الوقت نفسه، بالتزامن مع انخفاض أعداد حالات الإصابة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدءا من منتصف أيلول/سبتمبر إلى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وتزايد معدلات التطعيم ببطء في صفوف موظفي الأمم المتحدة، حافظت البعثة على وتيرة عمليات مرتفعة في تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار. وتمشيا مع الأنظمة الوطنية، لا يزال يُتقيد لدى تنفيذ الأنشطة بالتدابير الوقائية، مثل التباعد البدني وتقليل أعداد المشاركين في الاجتماعات الحضرية. وتمكنت البعثة بفضل برنامج التطعيم وتدابير الصحة العامة من التكيف مع الجائحة والتعايش معها في نهاية المطاف أثناء الاضطلاع بولايتها. ومع ظهور متحور أوميكرون، حدثت زيادة مفاجئة في حالات الإصابة داخل البعثة في انعكاس مباشر للحالة في البلد المضيف وفي جميع أنحاء العالم. بيد أنه نظرا للتغطية بالتطعيم، تظل الحاجة إلى علاج أفراد البعثة في المستشفيات في حدها الأدنى. وقد جرى مجددا تعزيز وتقوية تدابير الصحة العامة وتكثيف برنامج التطعيم لكبح نقشي الإصابات الهائل الذي حدث مؤخرا. وتواصل البعثة الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي استُخلصت خلال العام الأول والشهور الستة من عمر الجائحة، وتتكيف بفعالية من أجل التأقلم مع تطورات الجائحة.

تلاحظ التدابير المعتمدة للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على عمليات حفظ السلام، بما فيها تدابير تيسير الاستمرار في تنفيذ ولايات البعثة مع ضمان صحة وسلامة أفراد حفظ السلام والمجتمعات المحلية في البلد المضيف، وتطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات مستكملة عن أثر الجائحة، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات، والكيفية التي حسنت بها البعثة تأهبها وقدرتها على الصمود، وكيف تعاونت مع الحكومة المضيفة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للجائحة في سياق التقرير المقبل عن أداء البعثة ومشروع ميزانيتها (الفقرة 14).

في إطار مكافحة كوفيد-19، ساهمت كيانات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يلي: (أ) تعزيز القدرات التحليلية والبحثية، فضلاً عن رصد حالات الإصابة بكوفيد-19 والتحقق فيها في جميع أنحاء البلد؛ (ب) دعم حوكمة قطاع الصحة؛ (ج) بناء القدرة على التعامل مع حالات الإصابة بكوفيد-19؛ (د) تعزيز النظافة الصحية والوقاية وتدابير مكافحة العدوى في المرافق الصحية وفي المجتمعات المحلية؛ (هـ) تعزيز نظام لوجستيات حالة الطوارئ المتعلقة بكوفيد-19؛ (و) كفالة استمرارية الخدمات الصحية في المقاطعات المتضررة من جائحة كوفيد-19.

وفي إطار الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من أثارها، اختير في أيلول/سبتمبر 2020 برنامج مشترك مقترح من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكي يتم تمويله، وذلك بهدف تشجيع تنفيذ إجراءات تشاركية ومشتركة وشاملة للجميع في كیفو الشمالية تركز على النساء والفتيات المستضعفات في صفوف اللاجئين والمشردين والمجتمعات المضيفة اللواتي لم يتلقين المساعدة بسبب تدابير الوقاية من كوفيد-19. ويركز برنامج مشترك ثان مقترح من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز الصحة والقدرة على الصمود الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الريفية من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الطاقة الكهربائية الخضراء.

تواصل الأمانة العامة إعطاء الأولوية للجهود الهادفة إلى تشجيع الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد كثفت الأمانة جهودها المبذولة لتيسير مشاركة البائعين من هذه البلدان، بسبل منها: (أ) بدء العمل بالعطاءات الافتراضية التي تتيح الوصول إلى جميع البائعين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لولا ذلك ما كانت لتتمكن من المشاركة بسبب قيود أو تكاليف السفر؛ (ب) تطبيق التعددية اللغوية، عن طريق السماح للبائعين بتقديم شهادات رسمية ووثائق مالية بجميع اللغات الرسمية الست عن طريق بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات أثناء عملية التسجيل؛ (ج) إنشاء قاعدة بيانات تتضمن قائمة بجميع البائعين المعتمدين وإلزام رؤساء شؤون المشتريات بدعوة البائعين الذين حضروا الحلقات الدراسية وسجلوا أنفسهم في المستوى الأساسي إلى المشاركة في تقديم العروض، مع التركيز بوجه خاص على البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (د) إقامة شراكة مع

تلاحظ بقلق أثر جائحة كوفيد-19 في الأجلين المتوسط والطويل على البلدان والمناطق الإقليمية ودون الإقليمية التي تشهد نزاعات، وتزداد على أهمية أن تقوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيثما كان ذلك مناسباً وفي حدود ولايات كل منها، بالتنسيق مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى للنهوض بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وبناء السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة في البلدان والمناطق التي تشهد نزاعات، وخاصة منها الواقعة في أفريقيا (الفقرة 15).

تشير إلى الفقرتين 16 و 18 من قرارها 273/69 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2015، وتكرّر في هذا الصدد طلبها إلى الأمين العام أن يواصل بحث طرق ابتكارية أخرى للتشجيع على الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المقر وفي المكاتب الميدانية، وأن يشجع البائعين المحليين المهتمين بالأمر على التقدم بطلب للتسجيل في قائمة البائعين لدى الأمانة العامة بغية توسيع قاعدتها الجغرافية (الفقرة 16).

الشبكة العالمية International WEConnect لتعزيز الأعمال التجارية المملوكة للمرأة، ولا سيما من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (هـ) ترجمة دليل مشتريات الأمم المتحدة إلى الإسبانية والفرنسية. وفي المستقبل، ستواصل الأمانة العامة الأخذ بأفكار مبتكرة لتعزيز الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بسبل منها استكشاف نهج جديدة مثل تنظيم حلقة دراسية لتدريب البائعين على التعامل التجاري مع الأمم المتحدة وعلى كيفية تقديم مقترحات وعطاءات، وكذلك استكشاف إمكانية إقامة شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتشجيع الشراء في الأمم المتحدة من الأعمال التجارية المملوكة للمرأة.

تستخدم البعثة في تنفيذ جميع مشاريع البناء مواد بناء متاحة محليا منها الكتل الخرسانية والفولاذ والرمل واللبيمونيت والأخشاب والحصى. وإضافة إلى ذلك، تُستخدم حالياً القدرات والمعارف المحلية من خلال الاستعانة بفرادى المتعاقدين الوطنيين لأغراض الصيانة الاعتيادية ومشاريع التشييد القصيرة الأجل.

وقد أبرمت البعثة 29 عقدا محليا متعلقا بتوفير خدمات ومواد البناء يبلغ مجموع قيمتها حوالي 6 ملايين دولار، وجرى ذلك من خلال تنظيم 33 التماس عروض متعلقا بمواد البناء والمعدات المدنية ومواد السباكة.

تتضمن المبادئ التوجيهية الواردة في الفرع 6 (التماس العروض) من دليل مشتريات الأمم المتحدة، الذي تم تحديثه في حزيران/يونيه 2020، وتحديداً تلك الواردة في الفرع 6-3 (طرق التماس العروض)، موجزا عن طرق التماس العروض وتوجيهات بشأن استخدامها المناسب. والدعوة إلى تقديم العطاءات على وجه التحديد هي طريقة رسمية لالتماس العروض تُستخدم عادة عندما تكون الاحتياجات من السلع والخدمات كما يلي: (أ) بسيطة ومباشرة؛ (ب) يمكن التعبير عنها بصورة جيدة من الناحيتين الكمية والنوعية وقت إصدار الالتماس؛ (ج) يمكن التزود بها بطريقة مباشرة. أما طلب تقديم عروض فهو طريقة رسمية لالتماس العروض يُستخدم لشراء السلع والخدمات عندما يتعذر التعبير عن الاحتياجات من الناحيتين الكمية والنوعية (مثل الاستشارة أو الخدمات المماثلة) وقت التماس العروض أو لشراء سلع و/أو خدمات معقدة يمكن تلبية الاحتياجات منها بطرق متنوعة، وبناء على ذلك، يكون التقييم القائم على التحليل التراكمي/المرجح هو الأنسب. وفيما يتعلق بالمشتريات التي تتجاوز قيمتها 150 000 دولار، يجب استخدام إحدى الطريقتين الرسميتين لالتماس العروض (أي الدعوة إلى تقديم عطاءات أو طلب تقديم عروض)، ما لم يكن هناك استثناء من الطرق الرسمية

تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالا لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة 17).

تطلب إلى الأمين العام أن يضع أطراً ومبادئ توجيهية واضحة لتحديد أي إجراءات المناقصات، سواء كان دعوة لتقديم العطاءات أم طلباً لتقديم العروض، يتعين اتباعه في جملة أغراض منها اقتناء أنواع مختلفة من السلع والخدمات، بما في ذلك خدمات الطيران، وأن يقوم بتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة وفقاً لذلك (الفقرة 18).

لالتماس العروض، وفقا للقاعدة 105-16 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ولا يكون اللجوء إلى طريقة طلب تقديم العروض واجبا إلا عندما تتجاوز قيمة المشتريات 150 000 دولار، ولكن يجوز استخدامها أيضا لمشتريات أدنى قيمة (تساوي أو تقل عن 150 000 دولار) إذا كانت الاحتياجات معقدة أو إذا رأى مسؤول المشتريات ذلك مناسباً لسبب آخر.

على النحو المنصوص عليه في دليل المشتريات بصيغته المحدثة، تعني الشفافية أن جميع المعلومات المتعلقة بسياسات وإجراءات وفرص وعمليات الشراء محددة بوضوح، ومعلنة و/أو متاحة لجميع الأطراف المهتمة في الوقت نفسه. ويتسم أي نظام شفاف بآليات واضحة لضمان الامتثال للقواعد المقررة (وجود مواصفات غير متحيزة، ومعايير تقييم موضوعية، ووثائق التماس موحدة، وتقديم نفس المعلومات إلى جميع الأطراف، وسرية العروض، وما إلى ذلك). والتفاصيل المتعلقة بإرساء العقود وأوامر الشراء الناجمة عن الطرق الرسمية لالتماس العروض في كيانات الأمانة العامة متاحة حالياً على الموقع الشبكي لشعبة المشتريات، وتطبيق الشفافية للهاتف المحمول، وبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وقد أثرت المنظمة المعلومات المقدمة في صفحتها المتعلقة بعمليات إرساء العقود، وذلك بتضمينها بيانات إضافية من قبيل نوع التماس العروض وخيارات تمديد العقد ونوع البائع.

تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2612 (2021) ودعماً لجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز التعاون السياسي والأمني في المنطقة، تتبادل البعثة المعلومات بانتظام مع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في المنطقة البحرية الكبرى وتواصل السعي إلى إيجاد فرص لزيادة التنسيق معه في العمل على إيجاد حلول سياسية للتحديات العابرة للحدود، وذلك بتشجيع العمل الدبلوماسي المتصاف من أجل تخفيف حدة التوترات واقتراح الحوار. وفي هذا السياق، تتعاون البعثة أيضاً مع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مع المنظمات والآليات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل دعوتها إلى تقديم الدعم لأولويات الحكومة في تحقيق الاستقرار، ولعمل البعثة.

تمثل الأنشطة البرنامجية للبعثة إسهاماً أساسياً في تنفيذ الولاية وتتماشى تماماً مع المهام الموكلة إليها. ويتضمن إطار ميزانية البعثة القائمة على النتائج نتائج يمكن التعرف عليها بيسر وتتماشى مع الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لكفالة امتثال المنظمة لأفضل الممارسات المتبعة في مجال المشتريات العامة فيما يتعلق بالشفافية، تشمل نشر معلومات إضافية في المجال العام عن نتائج عمليات الشراء المنجزة، بما في ذلك في مجال خدمات الطيران، وذلك لزيادة الشفافية في عمليات الشراء التي تقوم بها المنظمة وتحديث دليل مشتريات الأمم المتحدة وفقاً لذلك (الفقرة 19).

نقر بالدور الهام الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام، وتشجع في هذا الصدد الأمين العام على مواصلة تعميق أنشطة الشراكة والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للولايات ذات الصلة بالموضوع، وعلى تقديم معلومات عن هذا التفاعل المعمق في سياق تقريره المقبل (الفقرة 20).

تشدد على أهمية المساهمة التي تقدمها الأنشطة البرنامجية في تنفيذ ولايات البعثة، لأغراض منها منع نشوب النزاعات وتسويتها، وعلى أن جميع الأنشطة من هذا القبيل يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بولايات البعثة (الفقرة 21).

تُدْرَج الأنشطة البرنامجية للبعثة بوصفها نواتج ضمن إطار ميزانية البعثة القائمة على النتائج، وتُوَافَم مع الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وتُعد جميع التدخلات المقترحة بالتشاور الكامل مع رؤساء الأقسام والمكاتب استناداً إلى الولاية وتحليل الاحتياجات. وتحظى المشاريع المواضيعية بتأييد رؤساء الأقسام الرئيسية ورئيسة البعثة.

وفي إطار تقييم أداء الميزانية القائمة على النتائج، يجري بانتظام رصد تنفيذ البرامج طوال السنة المالية لتحديد اختناقات التنفيذ ومعالجتها وفقاً لذلك. وتضمن وحدة إدارة المشاريع استمرار الرقابة على جودة المشاريع واستمرار رصد التقدم المحرز فيها والإبلاغ عنه، بينما يقدم قسم الميزانية والمالية وخليّة التخطيط الاستراتيجي تقارير الحالة المالية كل شهر عن صرف التمويل البرنامجي إلى اللجنة التنفيذية التابعة للبعثة والمعنية بالإشراف على الموارد.

وتجري البعثة، من خلال خلية التخطيط الاستراتيجي، استعراض منتصف المدة الذي يسلط الضوء على المجالات التي أُحرز فيها تقدم والتحديات التي تواجه تنفيذ الأنشطة البرنامجية.

في ظل جائحة كوفيد-19 والمظاهرات المناهضة للبعثة التي تشهدها معظم المقاطعات التي تعمل فيها البعثة، تُستخدم المشاريع السريعة الأثر في المقام الأول كأداة لتهيئة بيئة أكثر مواتة لتنفيذ ولاية البعثة بفعالية، وتعزيز تأييد البعثة في صفوف السكان المحليين من خلال تلبية احتياجاتهم الفورية. وقد تضمنت جميع المشاريع المنفذة في الفترة 2021/2020 مكوّناتاً يهدف إلى توعية المجتمعات المحلية بتقسي جائحة كوفيد-19. ومن بين المشاريع المنفذة في الفترة 2021/2020، وعددها 35 مشروعاً، كانت 17 مشروعاً تتعلق ببناء بنية تحتية رئيسية، مثل الطرق والجسور، لتيسير التنقل والنشاط الاقتصادي الحيوي؛ وساعدت 6 مشاريع على توفير إضاءة تعمل بالطاقة الشمسية للحد من انعدام الأمن الليلي. وقدم 12 مشروعاً الدعم إلى السلطات العامة (الشرطة، والإدارة المحلية، والسجون، والمحاكم، والهيئات القضائية) ليسط سلطة الدولة.

تُستخدم الخدمات الاستشارية لسد الثغرات في المجالات التي لا تتوفر فيها خبرات ضمن البعثة. ومن ذلك، على سبيل المثال، خدمات خبير في البراكين يتولى دعم البعثة في رصدها للنشاط البركاني والزلازل في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية؛ وتقديم الدعم للجهود التي تبذلها البعثة لمعالجة مسألة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وتستند جميع الخدمات الاستشارية إلى منجزات مستهدفة متوقعة وتكون محدودة زمنياً.

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تحمل البعثة المسؤولية عن استخدام أموالها البرنامجية وخضوعها للمساءلة عن ذلك، انسجاماً مع التوجيهات ذات الصلة بهذا الموضوع وفي ظل مراعاة السياق المحدد الذي تعمل فيه البعثة، وأن يدرج في مشروع الميزانية وتقرير الأداء المقبلين معلومات مفصلة عن الأنشطة البرنامجية التي اضطلعت بها البعثة، تشمل إسهام تلك الأنشطة في تنفيذ ولايات البعثة، وارتباطها بالولايات، والكيانات المنفذة، واضطلاع البعثة بالرقابة اللازمة (الفقرة 22).

تؤكد من جديد أحكام الجزء الثامن عشر من قرارها 276/61، وتسلم كذلك بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في دعم تنفيذ ولايات البعثات، وتؤكد ضرورة تنفيذ جميع هذه المشاريع في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز أثر هذه المشاريع مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية (الفقرة 23).

تكرر التأكيد على أن استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي أن يظل في أدنى مستوى على الإطلاق وأن المنظمة عليها أن تستخدم قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل (الفقرة 24).

تواصل البعثة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة. وخلال جائحة كوفيد-19، زادت البعثة الدعم الطبي الذي تقدمه وحسنت بنيتها التحتية الطبية في منطقة عملياتها. وقد اتخذت هذه التحسينات في مجال الدعم الطبي والتدابير الرامية إلى زيادة حماية قواعد القوة تمشياً مع أولويات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وخطة العمل المتعلقة بسلامة حفظة السلام. وساعد إجراء استعراضات منتظمة، بما في ذلك بدعم من مقر الأمم المتحدة ومن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على التصدي للتحديات الرئيسية. وأسهمت المبادرات الأخيرة أيضاً، مثل تحسين القدرات الاستخباراتية وتحسين المرافق الطبية، في تحسين قدرات البعثة على الاضطلاع بكفاءة بالمهام الموكلة إليها في مجال حماية المدنيين.

تستعرض البعثة بانتظام حالة تنفيذ خطة العمل المتعلقة بسلامة حفظة السلام وتعالج ثغراتها. وقد حسنت البعثة مفاهيمها المتعلقة بالدعم الطبي وإجراءاتها في مجال الإجراء الطبي وإجلاء المصابين وحماية القواعد العسكرية. وعلاوة على ذلك، نشرت البعثة أصولاً تهدف إلى تحسين الإلمام بالحالة وأجرت تقييماً للتهديد المتزايد الناجم عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وأجري استعراض بقيادة مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وسيتم التعاطي مع نتائجه بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء.

جرى ملء معظم الوظائف التي ظلت شاغرة منذ فترة طويلة، سواء كانت وظائف ثابتة أو مؤقتة. وألغيت وظيفتان مؤقتتان ظلتا شاغرتين منذ فترة طويلة. ووصلت عملية ملء وظيفتين ثابتتين إلى آخر مرحلة من مراحل الاستقدام، ولم يتبق فيها سوى الموافقة النهائية على مذكرة الاختيار. وسيتم ملء هاتين الوظيفتين الدائمتين قريباً.

تعتمد البعثة نهجاً مستداماً لإضفاء الطابع الوطني على الوظائف الثابتة والمؤقتة، وهو أمر له أهمية خاصة في سياق خفض التدرج للبعثة وتسليم المهام إلى النظراء الوطنيين. وقد حوّلت أربع من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة في الفترة 2022/2021 إلى وظائف وطنية.

تشدد على أهمية إعطاء الأولوية لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، فضلاً عن حماية الأنشطة المدنية، في سياق الأوضاع الأمنية الصعبة، وتطلب أن يتم تزويد جميع بعثات حفظ السلام بالموارد الكافية للاضطلاع بولاياتها بفعالية وكفاءة، بما يشمل حماية المدنيين حيثما صدر تكليف بذلك (الفقرة 25).

تسلم بالتحديات الأمنية المتزايدة التي يواجهها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، وتشدد من جديد على أهمية تحسين سلامة وأمن حفظة السلام وأفراد البعثات بطريقة متكاملة، تشمل تعزيز التدريب وبناء القدرات، ووضع خطط حماية القوات لمعسكرات الأمم المتحدة والإلمام بالحالة، وتطلب إلى الأمين العام والحكومات المضيفة الوفاء بمسؤولياتهم المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن من أجل تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأفراد البعثات، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات عن ذلك في تقريره المقبل، وتلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في هذا الصدد (الفقرة 26).

تكرر الإعراب عن قلقها إزاء العدد المرتفع للشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وتكرر كذلك طلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وتطلب إلى الأمين العام أن يستعرض الوظائف الشاغرة منذ 24 شهراً أو أكثر، وأن يقترح في مشروع الميزانية المقبلة إما الاحتفاظ بها، مع تبرير واضح للحاجة إليها، وإما إلغاؤها (الفقرة 27).

تطلب إلى الأمين العام أن ينظر، لدى صياغة مشاريع الميزانية، في الخيارات المتاحة لزيادة الاستعانة بموظفين وطنيين في أداء المهام بما يتناسب مع ولايات البعثة واحتياجاتها (الفقرة 28).

تواصل البعثة بذل جهود رامية إلى تعزيز اختيار مرشحين لفئة الخدمة الميدانية والفئة الفنية والفئات العليا من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً من أجل كفالة توزيع جغرافي واسع النطاق. وتحقيقاً لأكبر قدر من الأثر، تُستخدم أداة موجزات المرشحين في نظام إنسيبرا، التي توفر رؤية واضحة عن تنوع مجموعة المرشحين لوظيفة شاغرة من حيث نوع الجنس والمنطقة الجغرافية وتمكّن من مراعاة العامل الجغرافي من بداية عملية اختيار الموظفين إلى نهايتها. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت البعثة مذكرة اختيار داخلية تهدف إلى جمع معلومات جغرافية عن المرشحين الموصى بتعيينهم وتزويد من إبراز المرشحين من البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

تعطي الأمانة العامة الأولوية لمطالبات الوفاة والعجز وتبذل قصارى جهدها لضمان تسوية جميع هذه المطالبات في أسرع وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك 90 يوماً من تاريخ تقديم الطلب واستلام جميع الوثائق الداعمة.

تمكّن مؤشرات الأداء القائمة على الأثر الواردة في النظام الشامل لتقييم الأداء البعثة من تتبع التقدم المحرز في عملها وتتبع أثر ذلك العمل، بالاستناد إلى بيانات وتحليلات محكمة. وستسترشد البعثة أيضاً بهذه البيانات في عمليات صنع القرار في البعثة، بما في ذلك بشأن تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ ولاية البعثة. وستتمكّن مؤشرات الأداء الواردة في النظام البعثة أيضاً من رصد وتقييم أثر أنشطة البعثة وتحديد القدرات/الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الأنشطة. وفي هذا الصدد، بُذلت جهود أيضاً لمواءمة إطار الميزنة القائمة على النتائج مع إطار النظام.

أطلق النظام الشامل لتقييم الأداء في البعثة في نيسان/أبريل 2019 بإجراء تحليل للسياق شمل أصحاب المصلحة الرئيسيين وتدريب أفراد البعثة المعنيين. ومنذ إنجاز المرحلة التجريبية الأولية، واصلت البعثة تعديل إطار نتائجها الخاص بالنظام، حيث عرضت فيه خطة مترتبة الأولويات تشمل البعثة بأكملها وتهدف إلى إنجاز الولاية. واستلزم ذلك إجراء مزيد من عمليات مسح السياقين السياسي والأمني على مستوى كينشاسا والمكاتب الميدانية من أجل تحديد المحركات الرئيسية للنزاع، وذلك بهدف مواءمة الإطار مع عدة استراتيجيات وخطط تنفيذية متعلقة بالمقاطعات تسترشد بها البعثة في نهجها الشامل إزاء تنفيذ الولاية.

وعقب اعتماد استراتيجية انتقال مشتركة في أيلول/سبتمبر 2020 أدت إلى وضع خطة انتقالية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة في عام 2021، أُدرجت ضمن إطار النتائج الخاص بالنظام الشامل لتقييم الأداء معايير متعلقة بالمرحلة الانتقالية ومؤشرات ذات صلة بها بهدف

تطلب أن يواصل الأمين العام الجهود التي يبذلها حالياً لضمان التوزيع الجغرافي العادل في الأمانة العامة، وكذلك لضمان التوزيع الجغرافي للموظفين على أوسع نطاق ممكن في جميع الإدارات والمكاتب وعلى صعيد جميع الرتب في الأمانة العامة، بما في ذلك رتب المديرين والرتب الأعلى، وتطلب إليه أن يبلغها في تقريره الاستعراضي العام المقبل بما تم في هذا الشأن (الفقرة 29).

تعرب عن بالغ قلقها إزاء التأخير في تسوية المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز، وتكرر طلبها إلى الأمين العام أن يقوم بتسوية المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز بأسرع ما يمكن، على ألا يتجاوز ذلك ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم المطالبة (الفقرة 30).

تلاحظ العملية الجارية لوضع مؤشرات الأداء القائمة على الأثر في إطار تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل معلومات عن الكيفية التي سَتستخدم بها هذه المؤشرات لقياس أداء البعثة للمهام المقررة وأثر تخصيص الموارد على ذلك الأداء، وكذلك الكيفية التي سَتسهم بها تلك المؤشرات في تحديد الموارد اللازمة لكل مهمة من المهام المقررة (الفقرة 31).

تطلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل خطة لتنفيذ النظام الجديد الشامل لتقييم الأداء وتحليلاً لذلك التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بارتباطه بالتحضير للبعثة وصياغة ميزانيتها، من أجل تيسير نظر الجمعية العامة في الموارد المطلوبة لتنفيذ النظام (الفقرة 32).

استخدام النظام لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية. وتعمل لوحات المتابعة الخاصة بالنظام بكامل طاقتها، وقد شرعت أقسام البعثة وعناصرها في إدخال بيانات في النظام تُقَارَن بمؤشرات الأداء المتعلقة بالنظام التي يعود تاريخها إلى عدة سنوات، وهو ما يمكن البعثة من تحليل خطوط الاتجاهات العامة.

ومن المقرر إجراء تقييم أول للأداء في الربع الأول من عام 2022، وعقب ذلك، سَتُستخدَم بيانات وتحليلات النظام الشامل لتقييم الأداء لتعزيز الإبلاغ القائم على البيانات والأدلة، وذلك بغية استخدامها في إعداد التقارير الفصلية للأمين العام وفي اتخاذ القرارات على مستوى القيادة. وفيما يتعلق بتنفيذ النظام، تتولى وحدة التخطيط الاستراتيجي تنسيقه بالتعاون الوثيق مع جميع العناصر المدنية والنظامية، ويشرف عليه رئيس الموظفين بمشاركة ممثلين كبار من جميع العناصر المدنية والنظامية. ويكمل النظام عملية التخطيط والميزنة في البعثة، حيث يمكن البعثة من وضع خطة متكاملة لتنفيذ ولايتها تجمع معا بين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة. وتستند تلك الخطة إلى تحليل مشترك للسياق المحلي للبعثة وأصحاب المصلحة فيها، وهو ما يساعد البعثة على التركيز على الكيفية التي يمكن لها بها أن تترك أكبر أثر على الأشخاص الذين كُلفت بتوفير الخدمات لهم.

واصلت البعثة إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية البيئية في مختلف ركائزها الخمس كما تبين من درجة التقييم البالغة 83 في المائة التي أحرزتها البعثة في سجل الأداء في مجال الإدارة البيئية في الفترة 2021/2020 مقارنة بدرجة تقييم بلغت 74 في المائة في الفترة 2020/2019. وفي الفترة 2021/2020، ازدادت مشاركة العنصر النظامي بالتزامن مع نشر مبادئ توجيهية محددة عن مشاركته. وأنشأ عنصر الشرطة أيضا وحدة معنية بالبيئة والصحة لتعزيز المشاركة والتوعية.

ستواصل البعثة استخدام المنصات الافتراضية حيثما تكون فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، ستستردّ البعثة التكاليف المرتبطة بالنقل الجوي للأفراد من غير أفراد الأمم المتحدة امتثالا للسياسة العامة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل الركاب غير التابعين لعمليات الأمم المتحدة للسلام باستخدام أصول الطيران التي توفرها عمليات الأمم المتحدة للسلام، الصادرة في 12 كانون الثاني/يناير 2022. ولا تُطبَّق آليات استرداد التكاليف حيثما يثبت أن السفر سيدعم تنفيذ ولاية عملية السلام. ولا يُسمح للأفراد غير التابعين للأمم المتحدة بالسفر على متن تلك الأصول إن لم يكن سفرهم ضروريا لأداء واجبات رسمية أو لتنفيذ ولاية عملية السلام أو ذا صلة بذلك.

تلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات للحد من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز التدابير المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية في جميع بعثات حفظ السلام، انسجاما مع الركائز الخمس للاستراتيجية ووفقا للولايات التشريعية، والظروف الخاصة القائمة في الميدان، وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة بالموضوع، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي المقبل (الفقرة 33).

تلاحظ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن استخدام المنصات الافتراضية وتدابير استرداد تكاليف نقل أفراد من غير موظفي الأمم المتحدة جواً، وتحت على أن يراعي تنفيذها السياقات المحددة لكل بعثة دون التأثير على تنفيذ الولاية (الفقرة 34).

منذ أن قامت البعثة في عام 2013 بالنشر الأولي للمنظومات الجوية غير المأهولة، تمكنت من اكتساب معارف وخبرات داخلية في تشغيل وإدارة الجوانب التقنية المتصلة بالبعثة المتعلقة بالمنظومات الجوية غير المأهولة. وعلاوة على ذلك، نُشر في البعثة موظف مسؤول عن خلية الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لديه خبرة في المنظومات الجوية المسيّرة، وقد استخدم مجموعة مهاراته هذه للتعامل مع الظروف الفريدة للبيئة التشغيلية الخاصة بالبعثة. ويتولى إسناد المهام والإشراف عليها يوميا مراقبو مهام عسكرية منتشرون في بيني، يشكلون حلقة وصل بين خلية الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع والمشغل في مجال التنسيق بشأن أهداف المهام ونتائجها المتوقعة.

استعرضت البعثة سجلها للمخاطر ووضعت خططا لمعالجة المخاطر، بما في ذلك على أساس استعراض شامل للضوابط الداخلية المتصلة بالإدارة المالية، وخدمات الشراء، والأمن، وإدارة الممتلكات والمرافق، والشركاء المنفذين، واسترداد التكاليف.

لا تزال المرأة الكونغولية، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع، تواجه تحديات جمة متصلة بالسلام والأمن والتحديات الإنسانية. ولا تزال المرأة معرضة بشدة لخطر العنف، وممثلة تمثيلا ناقصا في آليات تسوية النزاعات والحماية المحلية، ولا تزال مشاركتها في عمليات السلام والعمليات السياسية متدنية. وتظل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ذات أولوية للبعثة، التي تقدم الدعم لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) من خلال إطلاق مبادرات تعزز المشاركة المجدية للمرأة وحمايتها ومنع العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع.

وتبذل البعثة جهودا دعوية للمناداة إلى تنقيح القانون الانتخابي لجعل مشاركة المرأة إلزامية، كما تبذل جهودا دعوية لدى القادة السياسيين الرئيسيين لمناداتهم إلى العثور على مزيد من النساء، بمن فيهن الشباب، وتدريبهن وترشيحهن في الانتخابات المقبلة. وتعمل البعثة مع الجهات الفاعلة الوطنية في وسائط الإعلام لتشجيعها على بث رسائل مراعية للاعتبارات الجنسانية وغير تمييزية في وسائط الإعلام عن النساء المشتغلات بالعمل السياسي.

وتتناول جلسات التبادل التي تُعقد بانتظام بين القيادات النسائية وقيادة البعثة تحديات السلام والأمن التي تواجه المرأة، بما في ذلك في سياق المرحلة الانتقالية. وساعدت البعثة على إنشاء شبكة تضم 350 وسيطة، وهي تواصل إعداد خرائط للمناطق التي تتعرض فيها النساء والفتيات للخطر.

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك الموظفين العاملين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على ممارسة الرقابة التقنية فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المنظومات الجوية ومنظومات الطائرات المسيّرة بدون طيار (الفقرة 35).

تشدد على أهمية نظام المساءلة في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز إدارة المخاطر والشفافية والضوابط الداخلية في إدارة ميزانيات حفظ السلام، وذلك لتيسير تنفيذ الولايات، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق تقريره المقبل (الفقرة 36).

تبرز أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتؤكد أن قيام البعثة بالتنفيذ الكامل لتلك الخطة يمكن أن يساهم في تحقيق السلام المستدام وإيجاد الحلول السياسية (الفقرة 38).

وفي سياق إصلاح قطاع الأمن، تدعم البعثة برنامجا توجيهيا للمرأة في المؤسسات الأمنية يسعى إلى تحسين تقدمهن الوظيفي ومشاركتهن المجدية على مستوى صنع القرار. وتدعم البعثة مشاركة المرأة في مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على مستوى القواعد الشعبية من خلال حملة توعية تستعين بالمرأة باعتبارها قوة دافعة للتغيير. وتدعم البعثة أيضا السلطات الوطنية لضمان حماية المرأة من خلال تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى المؤسسات القضائية العسكرية والمدنية، وبناء قدرات ممثلي القوات المسلحة والشرطة الوطنية، ودعم الناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع.

وعلاوة على ذلك، تواصل البعثة كفالة تلبية جهودها للاحتياجات الخاصة بالمرأة، بما في ذلك في سياق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتتعاون البعثة أيضا مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة لكفالة الوقاية، بسبل منها تنفيذ برامج مراعية للاعتبارات الجنسانية لصالح الأطفال المرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة، وعقد حلقات عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والذكورة الإيجابية، واتخاذ إجراءات وقائية لتعزيز مشاركة النساء والفتيات بوصفهن فاعلة رئيسية في توفير الحماية لهن.

تسترشد عملية التخطيط التنفيذي للمرحلة الانتقالية في البعثة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تأمر بالخفض التدريجي للبعثة. ولدى اضطلاع البعثة بهذه المهمة، تعمل بشكل وثيق مع مشروع المرحلة الانتقالية المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، ومكتب التنسيق الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستفادة مما يمكن تطبيقها في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من العمليات الانتقالية السابقة للبعثات. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعم مشروع المرحلة الانتقالية المشترك قيادة البعثة وقيادة فريق الأمم المتحدة القطري في حزيران/يونيه 2021 بإجراء عملية مشتركة للتخطيط لعملية الانتقال وطرح تصورات عنها، وساعدت تلك العملية بدورها منظومة الأمم المتحدة والحكومة في إعداد خطة انتقالية مشتركة ووضع معايير متفق عليها يتعين استيفاؤها قبل مواصلة خفض التدريجي للبعثة.

وأجرت البعثة أيضاً دراسة عن الدروس المستفادة من العملية الانتقالية التي جرت في مقاطعتي كاساي، وهي تطبق حالياً أفضل الممارسات والدروس المستفادة منها في إغلاقها المزمع للمكتب الميداني في تتجانيقا

تكرر تأكيد أهمية التخطيط المسبق والمتجاوب والدقيق لأي عملية انتقال بعثة من البعثات، استناداً إلى الخطط التنفيذية للخفض التدريجي والانتقال التي تستفيد من الدروس المستخلصة وتراعي الظروف المحددة، بالتشاور مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، والحكومة المضيفة، من أجل ضمان نقل ما يلزم من أدوار ومسؤوليات وأنشطة بكفاءة وفعالية في الوقت المناسب، والتصرف في الأصول والممتلكات في امتثال تام للأنظمة والقواعد ذات الصلة، بأقل خسارة ممكنة وأفضل ما يمكن من الاستخدام الفعال من حيث التكلفة عند الاستجابة لتغيرات الولاية التي تتطلب من البعثة النظر في خيارات خفض التدريجي للبعثة أو تصفيتها أو الإعداد لذلك أو الشروع فيه (الفقرة 39).

في 30 حزيران/يونيه 2022. ويتعاون نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) تعاوناً وثيقاً مع أصحاب المصلحة الخارجيين مثل السلك الدبلوماسي والجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمؤسسات المالية الدولية عن طريق إبقاء أصحاب المصلحة هؤلاء على اطلاع بعملية التخطيط للمرحلة الانتقالية.

وتعمل البعثة أيضاً على نحو وثيق مع فريق إدارة عمليات فريق الأمم المتحدة القطري بشأن الحلول والإجراءات المناسبة المتصلة بإغلاق المكاتب الميدانية. وفيما يتعلق بالتصرف في الأصول والممتلكات، أنشأت البعثة، على أساس الدروس المستفادة، فرقة عمل معنية بتقليص حجم الأصول تتولى استعراض قائمة جميع الأصول (المتداولة وغير المتداولة والمستهلكة) في مختلف المواقع الميدانية وتصنيفها في مجموعات مختلفة وفقاً لدليل التصفية. ويساعد ذلك على وضع خطة للتصرف في الأصول في جميع المواقع المتأهبة للإغلاق. وبالاستناد إلى عمل وتوصيات فرقة العمل المعنية بتقليص حجم الأصول، تقرر قيادة البعثة ما إذا كان سيتم استرداد أصول ما لاستخدامها في المستقبل أو يمكن إهداؤها إلى الحكومة والشركاء المنفذين أو التصرف فيها عن طريق بيعها تجارياً. وقد أنشأت البعثة أيضاً آليات لتتبع جميع حالات التصرف ولضمان إلغاء الاعتراف بالبنود وسحب الأصول من نظام أوموجا. وأبرمت البعثة أيضاً عقوداً متعلقة بالخرقة في جميع المكاتب الميدانية للتعامل مع التخلص من الخردة المعدنية ووضعت إجراءات صارمة بشأن تسليم الممتلكات. وتنفذ جميع هذه الإجراءات وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والقواعد والأنظمة والإجراءات الأخرى المعمول بها، وهي تراعي الأثر البيئي والحاجة إلى أعمال التنظيف البيئية.

يعتمد مكتب خدمات الرقابة الداخلية نهجاً قائماً على تقييم المخاطر إزاء كفاءة تغطية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مرحلة الخفض التدريجي أو في مرحلة انتقالية بخدمات الرقابة الكافية، ويعتبر ذلك أحد مجالات أولوياته، ويقدم تقارير عن نتائج هذا العمل في تقريره السنوي عن الأنشطة المتصلة بعمليات السلام.

ستدرج الردود الواردة من جميع بعثات حفظ السلام، بما فيها البعثة، بشأن معالجة المسائل التي أثّرت، في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

تشجع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أن يواصل كفاءة الرقابة، عن طريق مراجعة الحسابات وإجراء التحقيقات فيما يتعلق ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تكون في طور الإغلاق، وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل (الفقرة 40).

تعرب عن القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي أبلغ عنها في بعثات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام مواصلة تنفيذ سياسته القائمة على عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، والإبلاغ عن ذلك في سياق تقريره المقبل عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات (الفقرة 41).

تواصل البعثة تنفيذ نهج شامل إزاء ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين يتضمن استراتيجيات قائمة على المناطق ومواضيع شاملة لعدة قطاعات، لا سيما العدالة وحقوق الإنسان، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن. والولاية المتعلقة بحماية المدنيين جزء لا يتجزأ من تلك الاستراتيجيات وتسترشد بها البعثة في عملها السياسي وعملها على مستوى المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع. ولتنفيذ هذا الجهد المشترك، تُستخدم جميع أدوات البعثة مجتمعةً ويُستفاد من الخبرة الفنية والقيمة المضافة التي يتمتع بها العناصر النظامي والمدني. وتكفل البعثة في هذا الصدد أيضا مشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من خلال مبادرات برنامجية مشتركة وضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

تقر بالدور الهام للبعثة في حماية المدنيين، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل العمل مع الوحدات الخاصة التابعة للبعثة بهدف مساعدتها على تحقيق الأهداف المحددة للبعثة بفعالية (الفقرة 42).

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(A/75/822/Add.6)

تستند معدلات الشغور المقترحة إلى معدلات الشغور الفعلية في الربع الأخير من فترة الميزانية الجارية مع مراعاة النشر المتوقع والمعلومات المتاحة عن الاتجاه السائد في السنوات السابقة.

تكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها في هذا الشأن ومفاده أن معدلات الشواغر المقترحة ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي بشكل منهجي تقديم تبرير واضح لذلك في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (A/74/737/Add.12، الفقرة 16) (الفقرة 28).

جرى ملء معظم الوظائف التي ظلت شاغرة منذ فترة طويلة، سواء كانت وظائف ثابتة أو مؤقتة. وألغيت وظيفتان مؤقتتان ظلنا شاغرتين منذ فترة طويلة. ووصلت عملية ملء وظيفتين ثابتتين إلى آخر مرحلة من مراحل الاستقدام، ولم يتبق فيها سوى الموافقة النهائية على مذكرة الاختيار. وسيتم ملء هاتين الوظيفتين الدائمتين قريبا.

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة كررت الإعراب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الشواغر في ملاك الموظفين المدنيين وكررت طلبها إلى الأمين العام أن يكفل شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (القرار 286/74، الفقرتان 26 و 28). وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أيضا أن يستعرض الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر وأن يقترح في مشروعه المقبل للميزانية إما الإبقاء عليها مع تبرير واضح للحاجة إليها أو إلغائها (المرجع نفسه، الفقرة 28) (الفقرة 29).

يتضمن العقد الذي أبرمته البعثة بشأن المنظومات الجوية غير المأهولة بندا ينص على تقديم تعويضات مالية في ثلاث حالات: (أ) فقدان القدرة على العمل بكامل الطاقة؛ (ب) عدم الامتثال لمتطلبات الإصلاح والاستبدال؛ (ج) تندي درجة الموثوقية عن نسبة 95 في المائة. ويفوق طلب البعثة على خدمات المنظومات الجوية غير المأهولة القدرة الحالية. ولذلك تُصدّر أوامر المهام الخاصة بالمنظومات الجوية غير المأهولة أسبوعياً لضمان أقصى استغلال لوتيرة مستوى الخدمة المتفق عليها. وقد اتفق الطرفان على الترتيب التعاقدى الحالي، ومن غير المرجح أن يقبل البائع إعادة تفاوض عليه يكون الهدف منها النص على أجزاء إضافية. وستعمل البعثة مع قسم النقل الجوي وشعبة المشتريات على استعراض الخيارات المتاحة للنص في العقود المقبلة على تطبيق خصوم في حالة ضعف الأداء.

على الرغم من أن البعثة خفضت عدد أفرادها في قاعدة الدعم في عنتيبي، فإنها ستظل تتمتع بالقدرة الكافية على تقديم الدعم لعملاء القاعدة، وللبعثات الإقليمية، ولعمليات البعثة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة استخدام قاعدة الدعم في عنتيبي لمعالجة الإصابات ولعمليات الإجراء الطبي وإعادة رفات الموتى إلى أوطانهم بعد تشريح الجثث في كمبالا. وتتطلب العمليات المذكورة أعلاه خدمات تنسيق واتصال وثيقة مع حكومة أوغندا، وستواصل البعثة الاضطلاع بها.

لا يُقترح إدخال أي تغييرات في الفترة 2023/2022 على الهيكل الحالي لعمليات البعثة وأنشطتها في عنتيبي أو على حجمها ونطاقها. وستواصل البعثة الاعتماد على مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بنفس المستوى ودون توقع أي تخفيض، وفقاً لاتفاقات مستوى الخدمة المبرمة بين البعثة والمركز. وبالمثل، ستواصل البعثة تقديم خدمات الدعم اللوجستي والتقني بنفس المستوى والجودة إلى المركز وإلى مستأجري أماكن العمل في قاعدة الدعم في عنتيبي. ولن يكون للخفض التدريجي للبعثة في تنجانيقا أي تأثير على عنتيبي. وستُعرض أي تغييرات مقبلة في مقترحات الميزانية المقبلة.

تحيط اللجنة الاستشارية علماً بأن الاستخدام الناقص لا يستتبع تطبيق خصم وبأن الخصم المالي لا يُطبق إلا عندما يقل المتوسط السنوي لدرجة موثوقية المنظومة عن 95 في المائة. واللجنة، إذ تأخذ في اعتبارها أن استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة مرهونٌ بالطلب عليها من جانب البعثة، توصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام تقييم استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة، واستعراض الترتيب التعاقدى لتضمينه بنداً ينص على تطبيق خصم في حالة الاستخدام الناقص، وتقديم معلومات مستكملة عن ذلك في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 35).

تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمعلومات التي وردت إليها ولكنها ترى أنه كان من الممكن تقديم تقييم كامل. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعرض لنظرها، في سياق مقترح الميزانية للفترة 2023/2022، تحليلاً للتكاليف والعوائد المترتبة على استمرار الاستعانة بعنتيبي مقارنة بنقل الخدمات منها وتفاصيل عن المكاسب الفعلية في الكفاءة، بما في ذلك فيما يتعلق بدفع مبلغ إجمالي لأسفار الراحة والاستجمام، فضلاً عن مزيد من المعلومات عن الأساس المنطقي للاحتفاظ بإدارة المرافق والبنى التحتية في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي والتكلفة المصاحبة لذلك (الفقرة 41).

تأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم في مقترحات الميزانية المقبلة، حسب الاقتضاء، معلومات عن أي تغييرات يمكن أن تؤثر على عمليات البعثة، بما في ذلك في سياق خفضها التدريجي المتوخى وتقليلها من استخدام مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي على نحو ما سبق ذكره (الفقرة 42).

جرى تبسيط عملية استعراض وثائق المشاريع والموافقة عليها، بما في ذلك مذكرات التفاهم، وجرى تعبئة جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتحسين الجدول الزمني للتخطيط ولتحسين دقة المشاريع المقدمة وحسن توقيتها. ويسر ذلك بدء المشاريع بصورة مبكرة مقارنة بالسنوات السابقة.

لا يزال إيفاد بعثات التقييم والرصد إلى مواقع المشاريع جارياً. واعتباراً من شباط/فبراير 2022، وضعت البعثة آلية تهدف إلى تمكين الفرق (الفنية وفرق الدعم) المتعددة الوظائف المنتشرة في مواقع المشاريع من جمع المعلومات ذات الصلة بهدف إجراء تقييم شامل لأثر المشاريع وجدواها.

في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، كانت النسبة المئوية للموظفات الدوليات في البعثة تبلغ نسبة 31 في المائة مقابل نسبة مستهدفة قدرها 43 في المائة.

ولئن لم تحقق البعثة هدفها المتمثل في وصول الموظفات الدوليات فيها إلى نسبة 43 في المائة، فإن النسب المئوية تظهر حدوث زيادات ملحوظة في الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى حزيران/يونيه 2021. فقد ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في الرتبة ف-5 من 24,2 في المائة في عام 2020 إلى 29,4 في المائة في عام 2021؛ وارتفعت في الرتبة ف-4 من 24,6 في المائة في عام 2020 إلى 32,3 في المائة في عام 2021؛ وارتفعت في الرتبة ف-3 من 26,1 في المائة في عام 2020 إلى 30 في المائة في عام 2021.

وكانت عمليات النقل الوظيفي الأفقي لموظفين طالهم التقليل من بعثات أخرى عاملاً رئيسياً ساهم في عدم تحقيق البعثة لهدفها. فقد نُقل إلى البعثة في عام 2021 عدد من الموظفين ذوي العقود المستمرة أو المحددة المدة كان معظمهم من الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، كان عدد من تَدَمَّن من النساء بطلبات للحصول على وظائف شاغرة أقل بالقياس إلى عدد من تقدموا بطلبات من الرجال. وعلى وجه الخصوص، تكون الفرص المتاحة لتحقيق تكافؤ الجنسين في عملية الاستقدام من قوائم المرشحين المقبولين ضئيلة، نظراً لوجود عدد أقل من النساء في تلك القوائم. وتواصل البعثة إرسال إخطارات إلى المرشحات المدرجات

ترى اللجنة الاستشارية أن على البعثة أن تحسِّن التخطيط العام للمشاريع سريعة الأثر وأن تجري تقييمات منتظمة لها. وترى اللجنة أيضاً أن من الضروري اتخاذ أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التقييمات أساساً لتخصيص الموارد لأشد المشاريع تأثيراً. وتأمل اللجنة أن تقدّم في سياق مشروع الميزانية المقبل معلومات مستكملة ومفصلة عن تخطيط المشاريع وتقييم المشاريع المنفذة (الفقرة 44).

ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي وضع خطة تنفيذ تتضمن مشاريع تُنفذ على المديين المتوسط والبعيد لأغراض تنفيذ الأنشطة البرنامجية. وترى اللجنة أيضاً أن من الضروري تقييم المشاريع بانتظام وأن يتم، استناداً إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة، تخصيص الموارد للمشاريع الأشد تأثيراً. وتأمل اللجنة أن تقدّم في سياق مشروع الميزانية المقبل معلومات مفصلة عن تقييم المشاريع والدروس المستفادة منها (الفقرة 45).

تلاحظ اللجنة الاستشارية نقص تمثيل المرأة بين موظفي البعثة، وتأمل أن تواصل البعثة بذل الجهود من أجل تعزيز تمثيل المرأة في صفوفها وأن تضمّن التقارير المقبلة معلومات بهذا الشأن (الفقرة 46).

في تلك القوائم عند الاستقدام منها. وتُبدل حالياً جهود إضافية لتعزيز الاتصال بالنساء المؤهلات، كما تُبدل جهود لزيادة عدد النساء المدرجات في قوائم المرشحين المقبولين سعياً إلى النهوض بهدف البعثة المتمثل في تحقيق تكافؤ الجنسين.

تتبع البعثة نهجا مستداما إزاء تحويل الوظائف الثابتة والمؤقتة إلى وظائف وطنية، وهو أمر ذو أهمية خاصة في سياق خفض التدريجي للبعثة وتسليم المهام إلى النظراء الوطنيين. وقد حُوّلت أربع من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة في الفترة 2022/2021 إلى وظائف وطنية. تكرر اللجنة الاستشارية التشديد على أهمية بناء القدرات الوطنية، لا سيما في ضوء مرور البعثة بمرحلة انتقال وخفضها التدريجي، وتأمل اللجنة أن تتضمن مشاريع الميزانية في المستقبل مقترحات بتحويل أعداد أكبر من الوظائف الثابتة والمؤقتة إلى وظائف وطنية (A/74/737/Add.12، الفقرة 15) (الفقرة 47).

التعريفات

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استُخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول من هذا التقرير):

- **إنشاء وظيفة:** يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية، ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة نذب وظيفة:** يقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة القيام بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف لا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد تنطوي إعادة نذب الوظيفة على تغيير في الموقع أو المكتب، إلا أنها لا تغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو تخفيضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المرتبطة بهذه الوظيفة تغييراً كبيراً.
- **إلغاء وظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صادر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة:** ثمة ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف، وهي كما يلي:
 - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة تُمول من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
 - تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة 11 من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة 296/59، يقترح تحويل مهام فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين.
 - تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتعلقة بتحليل الفروق

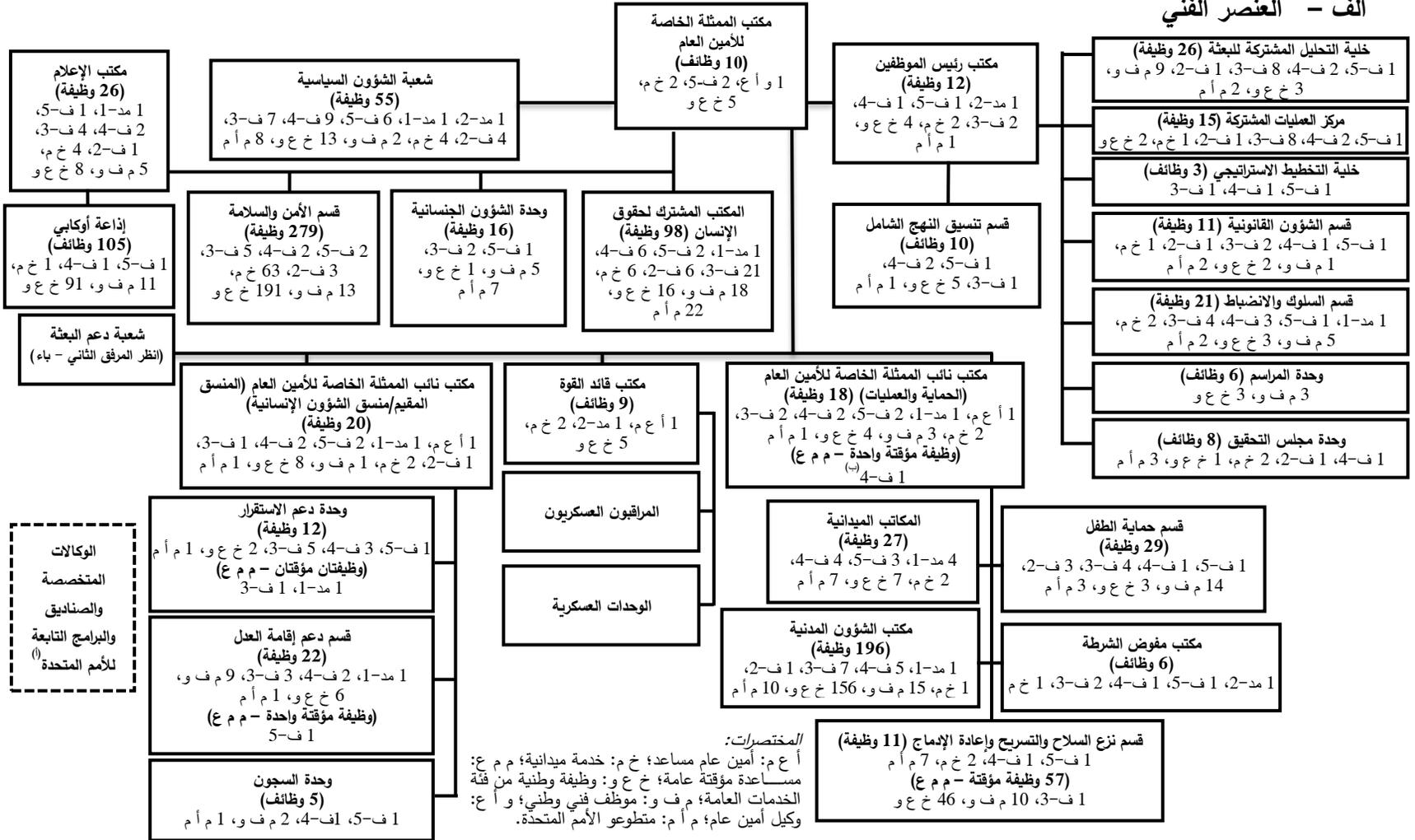
- يبين الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:
- **العوامل المتصلة بالولاية:** الفروق الناجمة عن تغييرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغييرات في الإنجازات المتوقعة حسبما تقتضيه الولاية.

- **العوامل الخارجية:** الفروق الناجمة عن أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة.
- **البارامترات المستخدمة في تحديد التكاليف:** الفروق الناجمة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **العوامل المتصلة بالإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج، أو عن التأخر في استقدام الموظفين).

المرفق الثاني

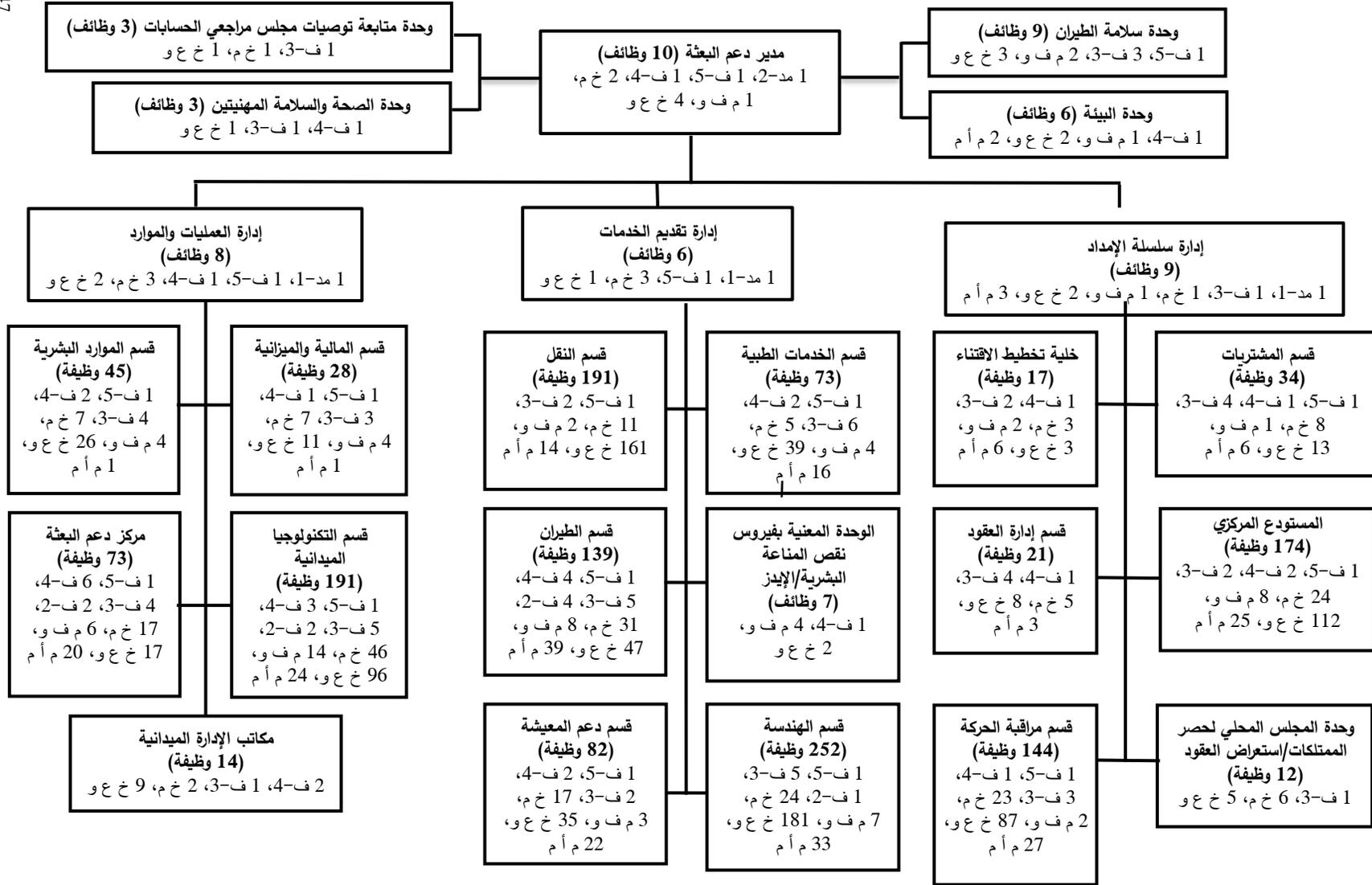
المخططات التنظيمية

ألف - العنصر الفني



(أ) تشمل البرنامج الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق النقد الدولي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمة الدولية للهجرة.

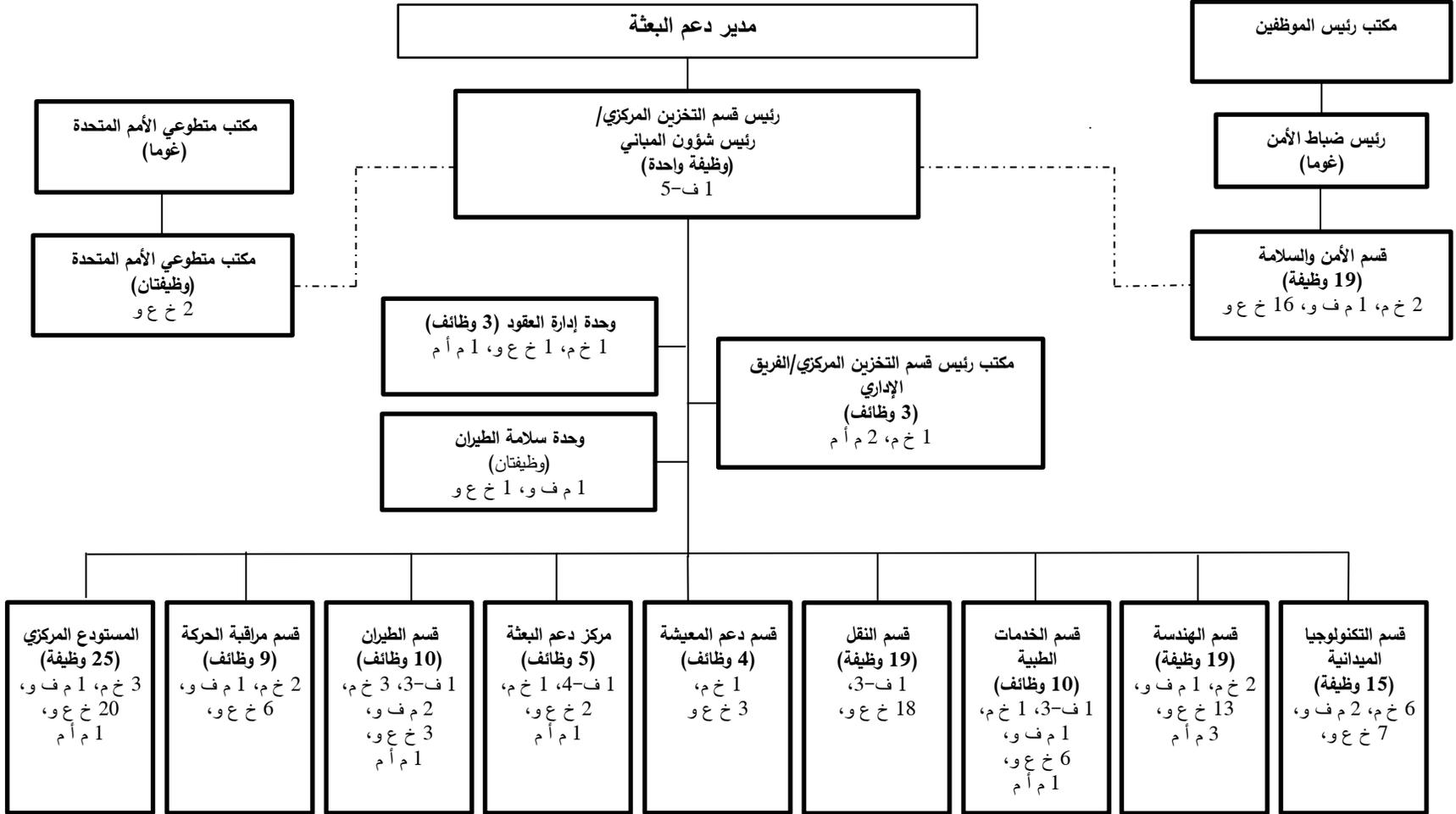
(ب) وظائف جديدة (منشأة).



المختصرات: م: خدمة ميدانية؛ خ ع و: وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م أم: متطوع الأمم المتحدة.

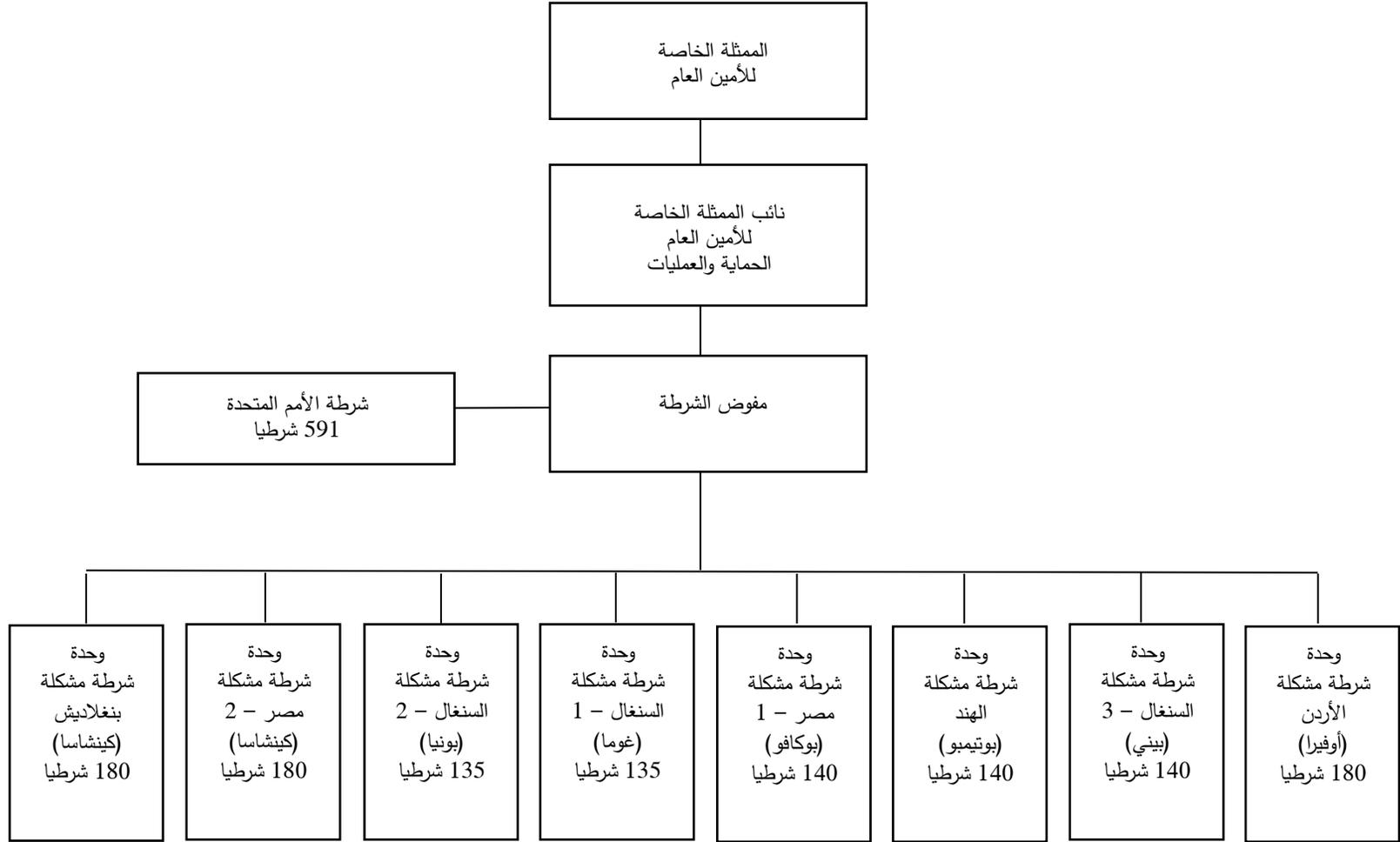
جيم - قاعدة الدعم في عنتيبي

93/100

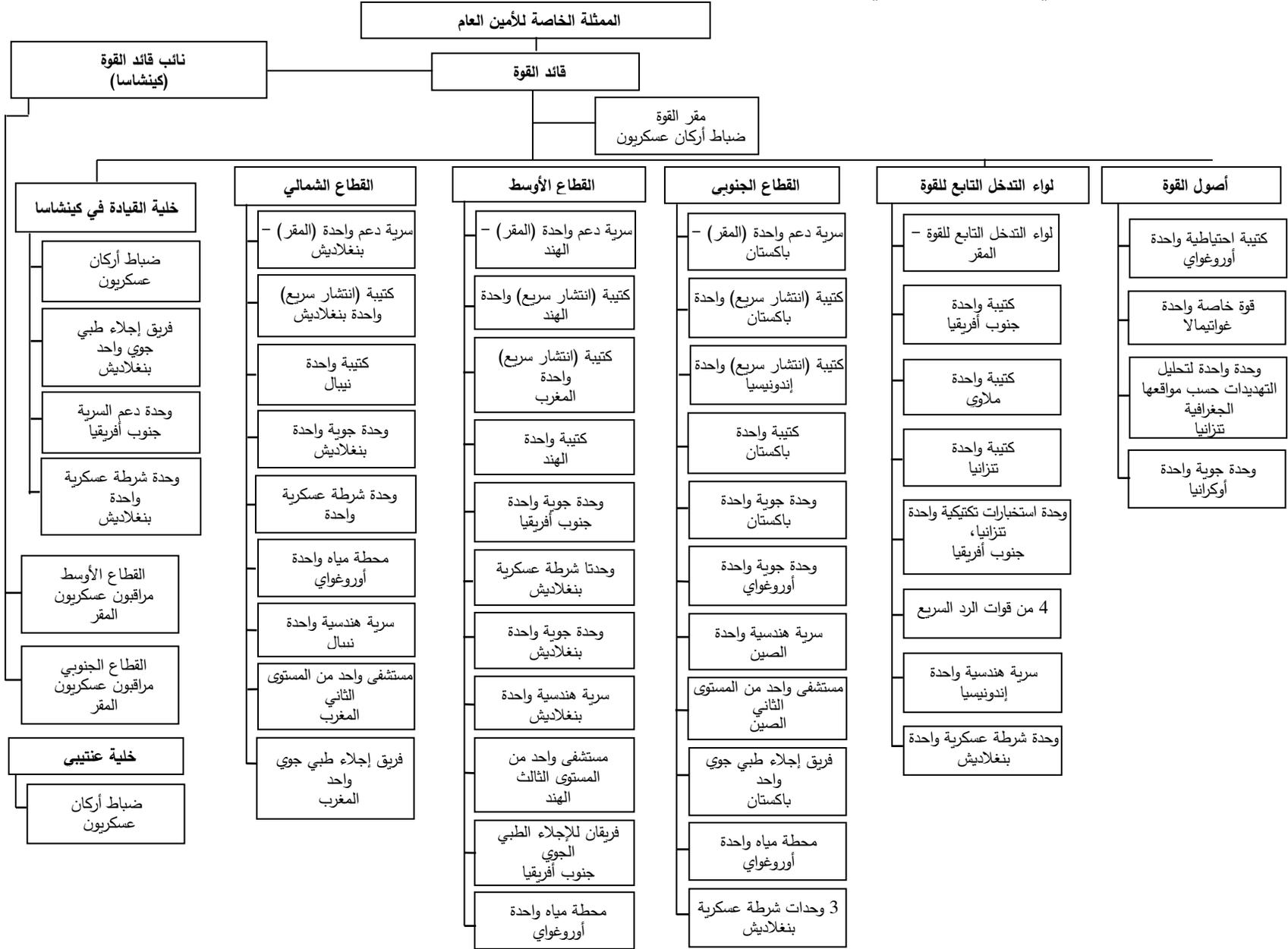


المختصرات: خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع و: وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م أم: متطوعو الأمم المتحدة.

22-02547



هاء - الوحدات العسكرية والمراقبون العسكريون



المرفق الثالث

معلومات عن المخصصات المالية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن أنشطتها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
1 - بناء السلام واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين والتماسك الاجتماعي والديمقراطية	1-1 الحد من انتشار العنف والنزاع المسلح، وتحسين أمن الأشخاص والممتلكات، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة من الأشخاص والنساء والشباب	1-1-1 استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال مؤسسات عامة فعالة قادرة على أداء وظائفها وموثوق بها	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البرنامج الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان
	المجموع المتعلق بالنتيجة 1-1 (جميع وكالات الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية): 155,8 مليون دولار سنويا	2-1-1 ضمان قوات الأمن التابعة للدولة والأمن والحماية لجميع المواطنين وللممتلكات الخاصة والعامة بصورة فعالة ومراعية لحقوق الإنسان	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البرنامج الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام
		3-1-1 تعزيز الحوارات السياسية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، والمفاوضات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، لإنهاء العنف وتعزيز ثقافة السلام	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البرنامج الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
		4-1-1 اشترك المجتمعات المحلية والمؤسسات في وضع استراتيجيات متعددة القطاعات وتشاركية وشاملة، وآليات بديلة لتسوية النزاعات، من أجل تشجيع المصالحة والوثاق الوطني	مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، البرنامج الإنمائي، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، مؤئل الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منظمة العمل الدولية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
	2-1 تمتع السكان الكونغوليون، وعلى وجه التحديد الفئات الأكثر ضعفاً (النساء والأطفال واللاجئون والمشردون)، بحلول عام 2024، بحقوق أفضل، وبإمكانية اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة، بما في ذلك قضاء الأحداث، وتحسين احترام حقوق الإنسان، من خلال تعزيز النظامين القضائي والأمني وقدرات منظمات المجتمع المدني على الرصد في مجال حقوق الإنسان، ومن خلال مساءلة جميع المؤسسات	1-2-1 تعزيز آليات حقوق الإنسان، ولا سيما للفئات الضعيفة، وإطلاع الناس على حقوقهم وقدرتهم على الاستفادة منها	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة
	المجموع المتعلق بالنتيجة 2-1 (جميع وكالات الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية): 106,3 ملايين دولار سنويا	2-2-1 استعادة سيادة القانون من خلال إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء العادل لجميع المواطنين، ولا سيما أكثرهم ضعفاً، مما يضمن الفعالية في مكافحة كل من الفساد والإفلات من العقاب	مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة
	3-2-1 تعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها باحترام حقوق الإنسان وحمايتها ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الإنشاء الفعلي لآليات وأدوات المساءلة والحماية	3-2-1 مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة	مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة
	3-1 بحلول عام 2024، ممارسة المؤسسات العامة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني على الصعيد المركزي واللامركزي أدوارها بفعالية من أجل تحقيق الحوكمة الديمقراطية السلمية والفعالة والشاملة للجميع، بما يؤثر على مشاركة المواطنين وتعزيز سيادة القانون	1-3-1 إمكانية حصول المواطنين، ولا سيما أشدهم ضعفاً، على المعلومات، ومشاركتهم بفعالية في هيئات اتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والمحلي وعلى صعيد المقاطعات	هيئة الأمم المتحدة للمرأة، البرنامج الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	المجموع المتعلق بالنتيجة 3-1 (جميع وكالات الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية): 20,8 مليون دولار سنويا	2-3-1 إجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية وفقاً للإطار التشريعي والمعايير الدولية على جميع المستويات، وفي بيئة آمنة	البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
	3-3-1 تحسين مشاركة المرأة والشباب في الهيئات العامة لاتخاذ القرار ودعم تلك المشاركة من خلال آليات المساءلة المؤسسية عن المسائل الجنسانية	3-3-1 تحسين مشاركة المرأة والشباب في الهيئات العامة لاتخاذ القرار ودعم تلك المشاركة من خلال آليات المساءلة المؤسسية عن المسائل الجنسانية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	4-3-1 قيام منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الأهلية، بدور رئيسي في تحسين أداء المؤسسات والمجتمعات المحلية في تلبية احتياجات المواطنين والمساءلة	4-3-1 قيام منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الأهلية، بدور رئيسي في تحسين أداء المؤسسات والمجتمعات المحلية في تلبية احتياجات المواطنين والمساءلة	البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
2- النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والتنمية الزراعية، والاستفادة من العائد الديمغرافي، والحماية الاجتماعية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	1-2 تمتع الشعب الكونغولي، بحلول عام 2024، بنمو اقتصادي شامل يوفر فرص عمل لائقة، مدفوعا بالتحول الزراعي، والتنوع الاقتصادي، والانفتاح على الابتكار، وتعزيز إمكانية توظيف الشباب والنساء ومباشرتهم الأعمال الحرة	1-1-2 تعزيز قدرات المؤسسات العامة والخاصة العاملة في القطاعات المولدة للنمو من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات قطاعية فعالة (تتعلق بالزراعة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الشامل، والأمور الجنسانية في مجال الزراعة والعمالة)، في إطار نمط نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع	البرنامج الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة، للمشاريع الإنتاجية، مؤئل الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
	2-1-2 تطوير سلاسل القيمة الزراعية الناجحة من خلال الأعمال التجارية الزراعية وإنشاء هياكل أساسية عالية الجودة في إطار تحول هيكل ديناميكي للاقتصاد	2-1-2 تطوير سلاسل القيمة الزراعية الناجحة من خلال الأعمال التجارية الزراعية وإنشاء هياكل أساسية عالية الجودة في إطار تحول هيكل ديناميكي للاقتصاد	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة العمل الدولية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
	3-1-2 تعزيز التنسيق والفعالية في السياسات القطاعية والاقتصادية من أجل تحسين إدارة الحيز وتعزيز أقطاب النمو	3-1-2 تعزيز التنسيق والفعالية في السياسات القطاعية والاقتصادية من أجل تحسين إدارة الحيز وتعزيز أقطاب النمو	البرنامج الإنمائي، بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	2-2 استفادة السكان الكونغوليين، بحلول عام 2024، من الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع ومن عائد ديمغرافي مدفوع بضوابط ديمغرافية وتمكين الشباب والنساء	1-2-2 تعزيز القدرات المؤسسية في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكفالة استفادة السكان بسهولة من نظام فعال للحماية والتغطية الاجتماعية	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البرنامج الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة
	المجموع المتعلق بالنتيجة 2-2 (جميع وكالات الأمم المتحدة): 157,0 مليون دولار سنويا	2-2-2 تعزيز قدرات المؤسسات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات (الوزارات القطاعية وشبكات ورابطات الشباب) من أجل الاستفادة من العائد الديمغرافي	البرنامج الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة العمل الدولية
	3-2 استفادة الناس، بحلول عام 2024، من الإدارة المسؤولة والمستدامة للموارد الطبيعية (الغابات والتعدين والأراضي) من جانب الدولة والكيانات اللامركزية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، في سياق تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي	1-3-2 تقسيم مناطق الموارد الطبيعية (الغابات والتعدين والأراضي) وإنشاء النظام الوطني لرصد الغابات بما يحقق الإدارة المستدامة للغابات	البرنامج الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مؤئل الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
	المجموع المتعلق بالنتيجة 2-2 (جميع وكالات الأمم المتحدة): 135,8 مليون دولار سنويا	2-3-2 وضع آليات شفافة وفعالة لإدارة الموارد الطبيعية بغية تحسين نظام المساءلة لجميع الجهات الفاعلة في إدارة الموارد الطبيعية	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، مؤئل الأمم المتحدة
		3-3-2 دعم الكيانات المحلية اللامركزية في مجال الإدارة المستدامة للغابات والحوكمة الجيدة لقطاع الغابات من أجل تحسين سبل العيش والأمن الغذائي لسكان الريف والشعوب الأصلية	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، مؤئل الأمم المتحدة
		4-3-2 تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث على الصعيدين المؤسسي والمجتمعي	البرنامج الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
3- الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدة الإنسانية	3-1 إمكانية حصول السكان، ولا سيما أشدهم ضعفاً، على الخدمات الاجتماعية الأساسية والجيدة على نحو منصف ومستدام، بما في ذلك خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واختبار الإصابة به والعلاج منه	3-1-1 إمكانية حصول السكان، ولا سيما أشدهم ضعفاً، بمن فيهم الأطفال والمراهقون والأمهات، بحلول نهاية عام 2024، على مستوى جيد من الخدمات الصحية والتغذوية والمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي، على نحو منصف ومستدام	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	المجموع المتعلق بالنتيجة 3-1 (جميع وكالات الأمم المتحدة): 1 059,1 مليون دولار سنوياً	3-1-2 اكتساب جميع الأطفال والمراهقين والشباب، بحلول عام 2024، مهارات أكاديمية ومهنية من خلال إتاحة فرص الحصول على مستوى جيد من التعليم والتدريب للجميع	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، صندوق الأمم المتحدة للسكان
	3-1-3 إمكانية حصول السكان، ولا سيما حاملو فيروس نقص المناعة البشرية والأطفال والمراهقون والفئات السكانية الرئيسية، بحلول عام 2024، على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية واختبار الإصابة به والعلاج منه، والحماية من العنف الجنساني	3-1-3 إمكانية حصول السكان، ولا سيما حاملو فيروس نقص المناعة البشرية والأطفال والمراهقون والفئات السكانية الرئيسية، بحلول عام 2024، على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية واختبار الإصابة به والعلاج منه، والحماية من العنف الجنساني	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، البرنامج الإنمائي، منظمة العمل الدولية
	3-2 تلقي السكان والمجتمعات المحلية المتأثرة بحالات الطوارئ مساعدة فعالة في الوقت المناسب من خلال تحسين أداء الدوائر الحكومية في توقع الاستجابات الإنسانية التي تسهم في بناء القدرة على التكيف والاستجابة لها وتنسيقها بفعالية	3-2-1 تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية (مثل الحكومة المركزية، والمقاطعات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية) المشاركة في الاستجابة الإنسانية من أجل تحسين التأهب لحالات الطوارئ وتنسيقها والاستجابة لها	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأمم المتحدة للزراعة للأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان
	المجموع المتعلق بالنتيجة 3-2 (جميع وكالات الأمم المتحدة): 2 634,2 مليون دولار سنوياً	3-2-2 تعزيز القدرة على التكيف لدى السكان والمجتمعات والمؤسسات على الصعيد المحلي	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأغذية العالمي، البرنامج الإنمائي، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

MONUSCO

FEBRUARY 2022

UNITED NATIONS
Geospatial

